



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا



كلية الدراسات العليا

أثر ضريبة القيمة المضافة على الناتج المحلي الاجمالي فى السودان
(2005م – 2015م)

Impact of Value Added Tax on Gross Domestic Product in Sudan
(2005-2015)

بجث تكميلي لنيل درجة الماجستير فى الاقتصاد التطبيقى (عام)

اسم الدارس:

أسامة موسى حسن تنقال

المشرف :

الدكتور/ عبد العظيم سليمان المهل

٢٠١٦م - ١٤٣٨هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإستحلال

قال تعالى:

قَالُوا يَا ذَا الْقُرْنَيْنِ إِنَّا يَا جُوحَ وَمَا جُوحٌ مُّفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَيَّ أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا

سورة الكهف الآية (٩٤)

صدق الله العظيم

الإهداء

الى أبى الكريم.

الى أمى الغالية.

الى زوجتى الحبيبة وبناتى الجليات أنوار، أبرار، أسرار.

الى أشقائى الأعزاء.

الى أساتذتى الأجلاء ولكل من علمنى حرفاً.

الى زملائى الدفعة التاسعة

الى وطنى له الحب والانتماء.

أهديهم هذا الجهد العظيم

الشكر والتقدير

الشكر أولاً لله عز وجل على نعمته وفضله، ومن ثم أوجه شكري الى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا متمثلة في الأساتذة الكرام وإدارة الدراسات العليا بمقاماتهم السامية، على جهودهم المخلص وتعاونهم الصادق.

كما لا أنسى الفضل الكبير للإخوة في ديوان الضرائب على ما قدموه لي من معلوماتٍ ساهمت في إكمال هذه الرسالة، وتقدير خاص للإخوة بالمكتبة. وأيضاً الإخوة بالجهاز المركزي للإحصاء والإخوة بالبنك السودان المركزي.

وخالص الشكر ووافر التقدير للدكتور الفاضل/عبد العظيم سليمان المهل الذي تكرم بالإشراف على هذا البحث وعلى كل ما بذله من وقتٍ وجهدٍ وتوجيه وإعطاء ملاحظات دقيقة جداً وتعديلات أسهمت إسهاماً بليغاً ورفعت من القيمة العلميّة لهذا البحث. وأن يجعل الله جهده في ميزان حسناته. ومن ثم أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساهم في إتمام هذه الرسالة.

وأيضاً الشكر موصول لكل زملائي بالدراسات العليا - كلية الدراسات التجارية - قسم الاقتصاد، وكافة الإخوة الذين لا يتسع المجال لذكر أسمائهم. وأخيراً قبل مسك الختام، كل البشر معرضون للخطأ والنسيان، الخطأ والنسيان من النفس البشرية. ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.....

المستخلص

تعتبر ضريبة القيمة المضافة واحدة من أفضل أنواع الضرائب فى السنوات الأخيرة وتم تطبيق هذا النوع من الضرائب فى السودان فى العام ٢٠٠٠م كأحد حزم الإصلاح الضريبى. نسبة للدور الكبير الذى تلعبه ضريبة القيمة المضافة فى الاقتصاد القومى، وقلّة الدراسات والبحوث التى تناولت عنها، ركز البحث فى موضوعه على ضريبة القيمة المضافة والتى تتمثل مشكلتها فى سؤال رئيسى الا وهو، ماهى ضريبة القيمة المضافة وماهى أثرها على الناتج المحلى الاجمالى فى السودان؟ ومنها تفرعت عدة أسئلة مكملة لسؤال الرئيسى للبحث.

يفترض البحث، تؤثر ضريبة القيمة المضافة على الناتج المحلى الاجمالى إيجاباً وفى قطاعاته أيضاً. اعتمد البحث على المنهج الوصفى التحليلى والتحليل القياسى، لتوضيح أثر ضريبة القيمة المضافة على الناتج المحلى الاجمالى فى السودان.

أهم النتائج التى توصلت إليها البحث أن نظام ضريبة القيمة المضافة فى السودان حقق نتائج ايجابية على الناتج المحلى الاجمالى وقطاعاته، وسياسة ضريبة القيمة المضافة منسجمة مع الأهداف الاقتصادية وتدعم الاقتصاد القومى بفعالية.

أهم التوصيات التى يجب التركيز عليها وهى توسيع مظلة ضريبة القيمة المضافة من خلال تخفيض الفئة الضريبية، وإزالة ضريبة القيمة المضافة من القطاع الزراعى يظل ثابتاً، والفئة الضريبية فى القطاع الصناعى تستمر بنفس الفئة، وضرورة الربط الشبكي بين ديوان الضرائب وقطاعات المال والاستثمار فى الدولة.

ABSTRACT

The Value Added Tax (VAT) is one of the best types of taxes which has been applicated recently in Sudan in 2000 as one of the tax reform packages. Due to the major role of the VAT in the national economy, and the lack of studies that dealt with it, thus this Research focused on main question follows, what is the VAT and what its impact on GDP in the Sudan? and then branched out several questions complementary to the main question of research.

The research hypothesizes that the VAT affected GDP positively and its sectors as well.

The Research adopted the descriptive analytical method, statistical analysis and Eviews to explore the impact of VAT on GDP in Sudan.

The findings of the study are showed that: the VAT system in Sudan has achieved positive results on the GDP and its sectors, and the policy of VAT harmonized economic objectives and support the national economy effectively.

The research recommended that: the VAT should be extended through lower tax category, and the removal of VAT from the agricultural sector remain constan, the tax category in the industrial sector will continue with the same category, and connected networking between the Office of Tax and other sectors of finance and investment in the state.

قائمة الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	الاستهلال
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د	المستخلص
هـ	ABSTRACT
و- ي	قائمة الموضوعات
ك	قائمة الأشكال
ل- م	قائمة الجداول
١	الإطار العام للبحث
٢	المقدمة
٣	أهمية البحث
٣	مشكلة البحث
٤	أهداف البحث
٤	فروض البحث
٥	منهجية البحث
٥	مصادر المعلومات
٥	حدود البحث
٦	مببرات الفترة الزمنية
٦	هيكل البحث
١٦ - ٧	الدراسات السابقة
١٨ - ١٧	اوجه الشبه والاختلاف
٥٩ - ١٩	الفصل الأول: الاطار النظرى.

٢٠	(١-١-١) تعريف الضرائب.
٢٠	(٢-١-١) عناصر الضريبة.
٢١	(٣-١-١) أنواع الضرائب.
٢٣	(٤-١-١) القواعد الأساسية للضريبة.
٢٥	(٥-١-١) أغراض الضرائب.
٢٦	(٦-١-١) الضرائب المباشرة وغير المباشرة.
٣٠	(١-٢-١) تعريف ضريبة القيمة المضافة.
٣١	(٢-٢-١) مناهج ضريبة القيمة المضافة.
٣٢	(٣-٢-١) مزايا ضريبة القيمة المضافة.
٣٥	(٤-٢-١) عيوب ضريبة القيمة المضافة.
٣٨	(٥-٢-١) أهداف ضريبة القيمة المضافة.
٤٠	(٦-٢-١) أنواع ضريبة القيمة المضافة.
٤٣	(٧-٢-١) أهم المشاكل التي تواجه نظام ضريبة القيمة المضافة.
٤٨	(١-٣-١) أهمية الناتج المحلي الإجمالي.
٤٩	(٢-٣-١) مفهوم الناتج المحلي الإجمالي والمفاهيم الأخرى ذات العلاقة.
٤٩	(١-٢-٣-١) الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج.
٤٩	(٢-٢-٣-١) الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل.
٥٠	(٣-٢-٣-١) الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق.
٥٠	(٣-٣-١) طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي.
٥٢	(١-٣-٣-١) طريقة احتساب الإنتاج.
٥٣	(٢-٣-٣-١) طريقة احتساب الدخل.
٥٣	(٣-٣-٣-١) طريقة احتساب الإنفاق.
٥٣	(٤-٣-١) الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي.

٥٦	(١-٣-٥) الناتج المحلي الاجمالي والناتج القومي الاجمالي.
٥٦	(١-٣-٦) الناتج المحلي الاجمالي والناتج المحلي الصافي.
٥٨	(١-٣-٧) العوامل المحددة لحجم الناتج المحلي الإجمالي.
٥٨	(١-٣-٨) مشاكل حسابات الناتج المحلي الإجمالي.
٧٦ - ٦٠	الفصل الثاني: مكونات الناتج المحلي الاجمالي فى السودان.
٦٦ - ٦١	(٢-١) القطاع الزراعى.
٧٠ - ٦٧	(٢-٢) القطاع الصناعى.
٧٦ - ٧١	(٢-٣) القطاع الخدمى.
١٠١ - ٧٧	الفصل الثالث: أثر ضريبة القيمة المضافة على الناتج المحلي الاجمالي فى السودان (٢٠٠٥ م - ٢٠١٥ م).
٧٨	(٣-١-١) أثر اجمالى الايرادات الضريبية على الناتج المحلي الاجمالي.
٨٢	(٣-١-٢) أثر ضريبة القيمة المضافة على الناتج المحلي الاجمالي.
٨٦	(٣-٢-١) أثر ضريبة القيمة المضافة على الاجمالي الايرادات الضريبية.
٨٩	(٣-٢-٢) أثر ضريبة القيمة المضافة على القطاع الزراعى.
٩٢	(٣-٣-١) تحصيل ضريبة القيمة المضافة.
٩٤	(٣-٣-٢) من هو المكلف بدفع ضريبة القيمة المضافة.
٩٤	(٣-٣-٢-١) تعريف المكلف بدفع ضريبة القيمة المضافة.
٩٥	(٣-٣-٢-٢) التزامات الشخص المكلف.
٩٨	(٣-٣-٢-٣) حقوق الشخص المكلف.
١٤٧ - ١٠٢	الفصل الرابع: مناقشة النتائج والفروض.
١٠٣	(٤-١) توصيف النموذج
١٠٦	(٤-٢) اختبار الفرضية الأولى: تؤثر ضريبة القيمة المضافة على الناتج المحلي الاجمالي إيجاباً.
١٠٦	(٤-٢-١) نتائج تقدير العلاقة بين ضريبة القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي.

١٠٦	(٤-٢-١-١) المعيار الإقتصادي.
١٠٧	(٤-٢-١-٢) المعيار الإحصائي.
١٠٧	(٤-٢-١-٣) المعيار القياسي.
١٠٨	(٤-٢-١-٤) الخلاصة المعادلة الاولى.
١٠٨	(٤-٢-٢) نتائج تقدير النموذج المعدل لاختبار الفرضية الاولى.
١٠٨	(٤-٢-٢-١) المعيار الإقتصادي.
١٠٨	(٤-٢-٢-٢) المعيار الإحصائي.
١٠٩	(٤-٢-٢-٣) المعيار القياسي.
١١٠	(٤-٢-٢-٤) الخلاصة المعادلة الاولى المعدلة.
١١١	(٤-٣) اختبار الفرضية الثانية: تؤثر ضريبة القيمة المضافة على القطاع الزراعي ايجاباً.
١١٢	(٤-٣-١) نتائج تقدير العلاقة بين ضريبة القيمة المضافة والقطاع الزراعي.
١١٢	(٤-٣-١-١) المعيار الإقتصادي.
١١٣	(٤-٣-١-٢) المعيار الإحصائي.
١١٣	(٤-٣-١-٣) المعيار القياسي.
١١٤	(٤-٣-١-٤) الخلاصة المعادلة الثانية.
١١٤	(٤-٣-٢) نتائج تقدير النموذج المعدل لاختبار الفرضية الثانية.
١١٤	(٤-٣-٢-١) المعيار الإقتصادي.
١١٤	(٤-٣-٢-٢) المعيار الإحصائي.
١١٤	(٤-٣-٢-٣) المعيار القياسي.
١١٥	(٤-٣-٢-٤) الخلاصة المعادلة الثانية المعدلة.
١١٧	(٤-٤) اختبار الفرضية الثالثة: تؤثر ضريبة القيمة المضافة في القطاع الصناعي ايجاباً.
١١٨	(٤-٤-١) نتائج تقدير العلاقة بين ضريبة القيمة المضافة والقطاع الصناعي.
١١٨	(٤-٤-١-١) المعيار الإقتصادي.

١١٨	(٤-٤-١-٢) المعيار الإحصائي.
١١٨	(٤-٤-١-٣) المعيار القياسي.
١٢٠	(٤-٤-١-٤) الخلاصة المعادلة الثالثة.
١٢٠	(٤-٤-٢) نتائج تقدير النموذج المعدل لاختبار الفرضية الثالثة.
١٢٠	(٤-٤-٢-١) المعيار الاقتصادي.
١٢٠	(٤-٤-٢-٢) المعيار الإحصائي.
١٢١	(٤-٤-٢-٣) المعيار القياسي.
١٢١	(٤-٤-٢-٤) الخلاصة المعادلة الثالثة المعدلة.
١٢٣ - ١٤٧	الخاتمة: النتائج والتوصيات.
١٢٤	النتائج.
١٢٥	التوصيات.
١٢٧	قائمة المراجع.
١٣٣	الملاحق.

قائمة الاشكال

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
٥١	طرق حساب الناتج المحلي الاجمالي.	(١-١)
٨١	الاتجاه العام لناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	(٢-٣)
٨١	الاتجاه العام لاجمالي الضرائب	(٣-٣)
٨٢	الاتجاه العام لنسبة مساهمة اجمالي الضرائب على الناتج المحلي الاجمالي.	(٤-٣)
٨٥	الاتجاه العام لتحصيل ضريبة القيمة المضافة	(٥-٣)
٨٥	الاتجاه العام لنسبة مساهمة ضريبة القيمة المضافة على الناتج المحلي الاجمالي.	(٦-٣)
٨٩	الاتجاه العام لنسبة مساهمة ضريبة القيمة المضافة على اجمالي الضرائب.	(٧-٣)
٩٤	الاتجاه العام لمعدل نمو ضريبة القيمة المضافة	(٨-٣)
١٠١	الاتجاه العام لعدد المكلفين لضريبة القيمة المضافة	(٩-٣)
١٠١	الاتجاه العام لنمو عدد المكلفين لضريبة القيمة المضافة	(١٠-٣)

قائمة الجداول

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
٦١	مكونات الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات (٢٠٠٠م-٢٠١٥م).	(١-٢)
٦٤	إنتاج الصمغ العربي.	(٢-٢)
٦٤	المساحة المزروعة إنتاج القطن.	(٣-٢)
٦٤	إنتاج أهم المحاصيل الغذائية الرئيسية.	(٤-٢)
٦٥	إنتاج الحبوب الزيتية الرئيسية.	(٥-٢)
٦٦	تقديرات أعداد الثروة الحيوانية.	(٦-٢)
٦٧	إنتاج النفط الخام ومشتقاته.	(٧-٢)
٦٨	إنتاج مصانع السكر.	(٨-٢)
٦٩	صناعة الاسمنت	(٩-٢)
٧٠	الطاقة الكهربائية المولدة.	(١٠-٢)
٧١	المؤسسات الصحية والمستشفيات المحلية ومراكز صحة الأسر	(١١-٢)
٧٥	أعداد المشتركين في شركات الاتصال والانترنت.	(١٢-٢)
٧٦	عدد السياح وانفاقهم	(١٣-٢)
٧٩	نسبة مساهمة إجمالي الضرائب على الناتج المحلي الاجمالي.	(١٤-٣)
٨٣	نسبة مساهمة ضريبة القيمة المضافة على الناتج المحلي الاجمالي.	(١٥-٣)
٨٧	نسبة مساهمة ضريبة القيمة المضافة على إجمالي الضرائب.	(١٦-٣)
٩٢	نمو تحصيل ضريبة القيمة المضافة.	(١٧-٣)
٩٩	نمو عدد المكلفين للضريبة القيمة المضافة.	(١٨-٣)

١٠٥	ضريبة القيمة المضافة والنتائج المحلى الاجمالي.	(١٩-٤)
١٠٦	اختبار التكامل المشترك لمتغيرى الدالة لنموذج الأول.	(٢٠-٤)
١٠٧	اختبار درين واتسون للنموذج الأول.	(٢١-٤)
١٠٧	اختبار عدم ثبات التباين للنموذج الأول.	(٢٢-٤)
١٠٩	اختبار درين واتسون المعدل للنموذج الأول.	(٢٣-٤)
١٠٩	اختبار عدم ثبات التباين المعدل للنموذج الأول.	(٢٤-٤)
١١١	ضريبة القيمة المضافة والقطاع الزراعى.	(٢٥-٤)
١١٢	اختبار التكامل المشترك لمتغيرى الدالة لنموذج الثانى.	(٢٦-٤)
١١٣	اختبار درين واتسون للنموذج الثانى.	(٢٧-٤)
١١٣	اختبار عدم ثبات التباين للنموذج الثانى.	(٢٨-٤)
١١٥	اختبار درين واتسون المعدل للنموذج الثانى.	(٢٩-٤)
١١٥	اختبار عدم ثبات التباين المعدل للنموذج الثانى.	(٣٠-٤)
١١٧	ضريبة القيمة المضافة والقطاع الصناعى.	(٣١-٤)
١١٨	اختبار التكامل المشترك لمتغيرى الدالة لنموذج الثالث.	(٣٢-٤)
١١٩	اختبار درين واتسون للنموذج الثالث	(٣٣-٤)
١١٩	اختبار عدم ثبات التباين للنموذج الثالث	(٣٤-٤)
١٢١	اختبار درين واتسون المعدل للنموذج الثالث	(٣٥-٤)
١٢١	اختبار عدم ثبات التباين المعدل للنموذج الثالث	(٣٦-٤)

الإطار العام للبحث والدراسات السابقة

تمهيد: -

تحتاج الدول الى الموارد لتتفق منها على ما تقوم به من خدمات ولا يمكن لأى دولة أو لأى حكومة أن تتفق دون أن تحصل على موارد بطريقة أو بأخرى، وتختلف هذه الطرق باختلاف أنواع وفلسفات الحكم من دولة لأخرى، فالبلدان الاشتراكية مثلاً جمهورية الصين وكوريا الشمالية تعتمد على الضرائب كمصدر أساسى لإيرادات ولكنها عادة ما تكون مضمنة فى الأجور والأثمان، وضريبة القيمة المضافة ظهرت للمرة الأولى سنة ١٩٥٤ فى فرنسا بفضل موريس لوريه الذى وضع قواعدها الأساسية سنة ١٩٥٣م، فكان معدل الضريبة العادى ٢٠%، كما كانت تتضمن معدلات منخفضة بحدود ٦ و ١٠%، وطبقت فى بريطانيا فى السبعينات كبديل لضريبة المشتريات ثم انتشرت فى بقية دول الاتحاد الاوروبى، وبالنسبة للدول العربية فقد كانت المغرب أول دولة عربية استخدمت ضريبة القيمة المضافة وذلك فى عام ١٩٨٦م وتليها تونس ١٩٨٨م. أما بالنسبة للسودان فقد صدر قانون عام ١٩٩٩م، كمرسوم مؤقت وتم التطبيق الفعلى فى السودان لأول مرة من يونيو ٢٠٠٠م، كأحد حزم الإصلاح الضريبى وهذه الضريبة لا تحصل من المستهلك مباشرة إنما تحصل من المصنع والتاجر فى كل مرحلة من مراحل الإنتاج وتداول السلع والخدمات وفى النهاية تحمل التكلفة على المستهلك النهائى وعليه من الضرورى الأخذ بالاعتبار هذه الضريبة من خلال مزاياها الاقتصادية فى السودان لتوضيح دورها فى نمو الناتج المحلى الاجمالى فى السودان الذى يقيس مجمل قيمة السلع والخدمات التى تقوم الدولة بإنتاجها خلال فترة زمنية معينة تكون عادة عام والناتج المحلى الاجمالى جزء من الحسابات القومية، وأيضاً تعد بمثابة مجموعة متكاملة من الإحصاءات التى تتيح أمام صانعى السياسات إمكانية تحديد ما إذا كان الاقتصاد يشهد حالة من الانكماش أو التوسع وتستخدم ثلاثة طرق لحسابه حسب نظام الحسابات القومية وهى طريقة الناتج أو القيمة المضافة، وطريقة الدخل وطريقة الإنفاق ويتبع السودان طريقة القيمة المضافة. وتتطرق هذا البحث أيضا الى معرفة مكونات الناتج المحلى الإجمالى فى السودان، فالغاية من هذه الدراسة هو توضيح أثر ضريبة القيمة المضافة على الناتج المحلى الإجمالى فى السودان.

أهمية البحث:

تأتى الأهمية العلمية فى انه يتناول موضوع ضريبة القيمة المضافة فى السودان والتي لها أثر على الناتج المحلى الاجمالي. وأيضاً إثراء المكتبة العلمية وبعض الجهات ذات الصلة.

وتأتى الأهمية العملية من قلة الدراسات والبحوث التى تناولت ضريبة القيمة المضافة فى السودان. وهذا البحث تعكس أثر ضريبة القيمة المضافة على الناتج المحلى الاجمالي فى السودان وتقييمها وبالتالي خروج بنتائج تدعم مصلحة وزارة المالية والاقتصاد الوطنى وديوان الضرائب فى السودان.

مشكلة البحث:

استناداً الى الاعتقاد بوجود عيوب فى الضريبة العامة على المبيعات مثل التشوهات الاقتصادية، والتراكم الضريبي وعدم عدالة النظام الضريبي نتيجة لعدم خضوع نطاق واسع من الخدمات لضريبة المبيعات ولذا يمكن معالجتها من خلال الانتقال الى نظام ضريبة القيمة المضافة لأنها تحل جميع المشاكل التى نتجت عن تطبيق الضريبة العامة على المبيعات، فان نظام ضريبة القيمة المضافة ذات نطاق واسعة تمتد الى مؤدى الخدمة وخصم الضريبة على المدخلات والغاء الاعفاءات الخاصة وتخضع بسعر صفر للسلع المصدرة وفى هذا الإطار، تناقش البحث اثر هذه الضريبة على الناتج المحلى الاجمالي فى السودان خلال الفترة من ٢٠٠٥م- ٢٠١٥م، وتتمثل مشكلة البحث فى سؤال رئيسى وهو، ماهى ضريبة القيمة المضافة وماهى أثرها على الناتج المحلى الاجمالي فى السودان؟ ومنها تتفرع الأسئلة فرعية وتتم الاجابة على الاسئلة الفرعية من خلال فصول هذا البحث، وهى:-

١. هل تؤثر ضريبة القيمة المضافة على الناتج المحلى الاجمالي إيجاباً؟

٢. ماهى المزايا الاقتصادية لضريبة القيمة المضافة

٣. الى أى مدى تؤثر ضريبة القيمة المضافة على القطاعات الانتاجية التى تساهم فى المحلى الاجمالي؟

٤. هل تؤدى ضريبة القيمة المضافة فى السودان أهدافها الأساسية؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق الأهداف التالية:

١. التعرف على مفهوم الضريبة وأنواعها وقواعدها الأساسية.
٢. التعرف على مفهوم ضريبة القيمة المضافة وأهدافها ومناهجها.
٣. تتبع مسار الناتج المحلى الاجمالى من خلال أثر ضريبة القيمة المضافة.
٤. معرفة العوامل المحددة لحجم الناتج المحلى الاجمالى فى السودان.
٥. معرفة مفهوم وطرق احتساب الناتج المحلى الاجمالى فى السودان.
٦. مدى فعالية ضريبة القيمة المضافة فى تحفيز الناتج المحلى الاجمالى فى السودان.

فروض البحث:

تفترض البحث الفروض الآتى:

١. تؤثر ضريبة القيمة المضافة على الناتج المحلى الاجمالى إيجاباً.
٢. تؤثر ضريبة القيمة المضافة على القطاع الزراعى إيجاباً.
٣. تؤثر ضريبة القيمة المضافة على القطاع الصناعى إيجاباً.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج الاحصائي والتحليل القياسي، لتوضيح أثر ضريبة القيمة المضافة على الناتج المحلى الاجمالي فى السودان.

مصادر المعلومات:

تم الحصول على المعلومات من مصدرين:

مصادر أولية:

المقابلة مع بعض المختصين والخبراء.

مصادر ثانوية:

الكتب والمراجع ورسائل الجامعية والأوراق العلمية والانترنت والمجلات الاقتصادية والإحصاءات المقدمة فى تقارير بنك السودان المركزى والورش ودوريات وزارة المالية والاقتصاد الوطنى.

حدود البحث:

الحدود المكانية: (اثر ضريبة القيمة المضافة على الناتج المحلى الاجمالي فى السودان)

الحدود الزمنية: الفترة من العام (٢٠٠٥م - ٢٠١٥م).

مببرات اختيار الفترة الزمنية:

التطبيق الفعلى لضريبة القيمة المضافة والتي لها اثر على الناتج المحلى الاجمالى، وايضاً خروج إيرادات النفط من الايرادات القومية بسبب انفصال الجنوب لها اثر مباشر على الناتج المحلى الاجمالى.

هيكل البحث:

قسم البحث الى أربعة فصول، فى المقدمة يتناول الإطار العام والدراسات السابقة. الفصل الأول يتناول عن الاطار النظرى وذلك فى ثلاثة مباحث المبحث الأول الضرائب، والمبحث الثانى ضريبة القيمة المضافة والمبحث الثالث الناتج المحلى الاجمالى. أما الفصل الثانى يتناول عن مكونات الناتج المحلى الاجمالى فى السودان فيضم ثلاثة مباحث المبحث الأول القطاع الزراعى، والمبحث الثانى القطاع الصناعى ، والمبحث الثالث القطاع الخدمى. ويشتمل الفصل الثالث أثر ضريبة القيمة المضافة على الناتج المحلى الاجمالى فى السودان من (٢٠٠٥م - ٢٠١٥م) وذلك من خلال ثلاثة مباحث المبحث الأول أثر الإيرادات الضريبية وضريبة القيمة المضافة على الناتج المحلى الاجمالى ، والمبحث الثانى أثر ضريبة القيمة المضافة على الإيرادات الضريبية والقطاع الزراعى . والمبحث الثالث تحصيل ضريبة القيمة المضافة ومن هو المكلف بدفع ضريبة القيمة المضافة . والفصل الرابع يستعرض مناقشة النتائج والفرضيات والتوصيات والمراجع والملاحق.

الدراسات السابقة:

هناك كثير من الدراسات السابقة فى الرسائل الجامعية والأوراق العلمية تناولت عن الضريبة العامة وضريبة القيمة المضافة والنتائج المحلى الاجمالى، ونذكر على سبيل المثال بعض منها:

أ - الرسائل الجامعية:

(عادل عبد المنعم عبد الرازق إدريس، ٢٠١١ م) ^١

مشكلة البحث تتمثل فى أن قرار وتبنى تطبيق ضريبة القيمة المضافة لم يكن قراراً سهلاً، وأن تطبيقها قد مر بتعقيدات وعقبات كثيرة وكانت مثار نقاش بين الاقتصاديين لسنوات طويل منذ أن أوصت لجنة الإصلاح الضريبي لسنة ١٩٩٤ م بتطبيقها، ولكن لم تطبق إلا فى يونيو ٢٠٠٠ م، والدولة لا تتظر للضريبة القيمة المضافة كضريبة للإحلال محل رسوم الإنتاج وضريبة الاستهلاك وضريبة المبيعات، ولكن أيضاً لزيادة الإيرادات بالإضافة الى أن الدولة تتظر إليها أيضاً فى أنها أفضل وسيلة لمعالجة عبء الضرائب التراكمية لتحقيق الحياد وتخفيف العبء الضريبي، وترقية تشجيع الاستثمار خاصة فى المجال الصناعى عليه تصبح مشكلة البحث قيد الدراسة هو تقويم تجربة تطبيق ضريبة القيمة المضافة.

يهدف البحث الى استعراض الإصلاح الضريبي فى السودان، وتقويم تجربة تطبيق ضريبة القيمة المضافة فى السودان فى الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٧م، وتقييم أثار تطبيق ضريبة القيمة المضافة اقتصادياً، وتقييم تطبيق ضريبة القيمة المضافة إدارياً وفتياً وآلية تنفيذها، وقابلية توظيف ضريبة القيمة المضافة لاستشراف آفاق انضمام السودان للمنظمات الإقليمية والدولية مثل منظمة التجارة العالمية (WTO).

^١ - عادل عبد المنعم عبد الرازق إدريس، ٢٠١١م، تقويم تجربة تطبيق الضريبة على القيمة المضافة، الواقع وآفاق المستقبل، دراسة الحالة السودان، ٢٠٠٠م-٢٠٠٧م، رسالة دكتوراه غير منشورة قدمت لجامعة امدرمان الإسلامية، معهد دراسات العالم الاسلامي، قسم الدراسات النظرية، ص ص ١-٣.

استخدم الباحث المنهج الوصف التحليلي، والتاريخي في عملية تقويم تجربة ضريبة القيمة المضافة في السودان.

يفترض الباحث أن ضريبة القيمة المضافة قد أدت الى زيادة الإيرادات الدولة وخفضت الاستهلاك وشجعت الصادرات وأزلت عبء الضريبي التراكمية، وأن تطبيق ضريبة القيمة المضافة قد أدى الى سهولة الإدارة والرقابة الضريبية، ومكافحة التهرب الضريبي، وأن تطبيق ضريبة القيمة المضافة قد أدى الى تعويض الولايات عن الإيرادات التي ألغيت جراء التطبيق للضريبة ، وأدى كذلك الى زيادة نصيبها من الإيرادات، وأن تطبيق ضريبة القيمة المضافة قد هيا البلاد للانضمام للمنظمات الإقليمية والدولية من حيث تعويض الإيرادات الضريبية التي ستلغى وتوفر الحماية للمنتجات السودانية ، وأن تطبيق ضريبة القيمة المضافة قد أدى الى بسط العدالة الضريبية والتوزيع العادل للعبء الضريبي بين المستويات المختلفة للإنتاج والتوزيع.

أهم النتائج تتلخص في أن ضريبة القيمة المضافة قد حققت أهدافها من حيث زيادة إيرادات الدولة، ونجاحها في إزالة الازدواجية الضريبية. ومن ابرز سلبيات التطبيق زيادة أسعار بعض السلع لعدم التزام المكلفين بألية عمل الضريبة، إضافة للإعفاءات الكثيرة والمعوقات الإدارية.

أهم التوصيات التي خرج بها الباحث التركيز على بسط مظلة هذه الضريبة، ومعاملة صغار المكلفين وتجار التجزئة بفئة منخفضة، وإلغاء إعفاءات هذه الضريبة واستبدالها بفئة رمزية صغيرة وذلك لتقليل الفاقد الإيرادي.

(ادم إسماعيل محمد ، ٢٠١١ م)^١

مشكلة البحث متمثلة في معالجة المشاكل التي تتعلق بضريبة القيمة المضافة وإيجاد أفضل الحلول المناسبة لها في القطاع الصناعي وكذلك المشاكل والنتائج المرجوة من الأخذ بتطبيق هذه الضريبة في هذا القطاع.

يهدف البحث الى تعريف ضريبة القيمة المضافة على القطاع الصناعي، ومعرفة المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيقها في القطاع الصناعي وإيجاد الحلول المناسبة لها، ومعرفة سلبيات الأخذ بهذه الضريبة في القطاع الصناعي، ومعرفة الفوائد التي يمكن أن تتحصل عليها من هذه الضريبة ومزاياها.

يتبع هذا البحث المنهج الوصفي والتاريخي والاستقرائي وذلك بهدف حل مشاكل ضريبة القيمة المضافة واستخدام سياسات محددة لمعالجتها.

يفترض الباحث أن ضريبة القيمة المضافة تحقق إيرادات عامة حقيقية وملموسة من القطاع الصناعي ويؤثر ذلك في تحقيق الزيادة ونمو القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتؤثر ضريبة القيمة تأثير سلبى بأخذها من القطاع الصناعي والخصم من موارده التي كان الأخرى بها زيادته أفقياً ورأسياً، والتسهيلات والتجاوزات في الأخذ بهذه الضريبة يؤدي الى خفض إيرادات الدولة وبالتالي تحقيق العجز الدورى في ميزانية الدولة.

أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن ضريبة القيمة المضافة تزيد في الإيرادات العامة لدولة وهي من أسهل الأنواع الضريبى. وإلزام المكلفين بمسك الدفاتر (المحاسبية) يسهل لتحصيل الضريبة ويقلل من عملية التهرب الضريبى. وتعزيز الثقة بين المكلفين وإدارة ضريبة القيمة المضافة يزيد من عملية التحصيل الضريبى. وعدم اعتماد الفاقد الصناعي الفعلى بل يتم افتراض نسبة أقل من الواقع وفى ذلك تضرر على الصناعة.

1- ادم إسماعيل محمد، ٢٠١١م، الضريبة على القيمة المضافة وأثرها على القطاع الصناعي ٢٠٠١-٢٠١٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، قدمت لجامعة الزعيم الأزهرى، كلية الدراسات العليا، قسم الاقتصاد، ص ص ٢-٤.

من خلال الدراسة يوصى بالآتى وهى إلزام الممولين وتشجيعهم بمسك الدفاتر المحاسبية. وتوفير مناخ مناسب للممولين عمل ورشات وتدريب للمحاسبين بالقطاع الصناعى. وإعفاء الماكينات المستوردة من ضريبة القيمة المضافة أو تقليل نسبة سعر الضريبة لزيادة الإنتاج فى المصانع كما يوصى البحث بعمل دراسات إضافية فى التقليل من التهرب الضريبى.

(مهدي ادم سعد النور، ٢٠٠٩م)^١

كانت مشكلة هذا البحث أن معايير التقييم التى طبقها الجمارك السودانية على السلع المستوردة لا تتوافق مع الموجهات المؤسسات الدولية المعنية بتطوير التجارة العالمية وترقية الممارسات الجمركية مما يضعف جهود الدولة الرامية الى التأهيل للاندماج فى الاقتصاد العالمى. ندرة المادة العملية المرجعية فى المجال الممارسات الجمركية التى تعين الباحثين وتخدم أغراضهم البحثية.

يهدف البحث قياس فعالية الإصلاح الضريبى كضرورة لا تتعارض مع زيادة الإيرادات الجمركية، ويهدف البحث للمساهمة فى التكوين مادة علمية متخصصة فى المجال التحصيل الجمركى.

واستخدم الباحث **المنهج** التحليلى والاستقرائى فى عرض وتحليل البيانات والمعلومات التى تم جمعها من مصادر الأولية والثانوية.

يفترض الباحث، أن تخفيض الفئات الذى يتم فى إطار سياسة الإصلاح الضريبى لا يؤدي الى تراجع الإيرادات الجمركية بل الى زيادتها، وأن الإصلاح الذى يقوم على اعتماد قيم السلع الواردة بالمستندات المقدمة للتخليص كوعاء للتحصيل الضريبى الجمركى دون اللجوء الى رفع تلك القيم يؤدي الى زيادة الإيرادات الجمركية، وإن تيسير الإجراءات وتقليل الفئات الجمركية سوف يساعد على تقليل التهرب الضريبى والتحليل وبالتالي يؤدي الى زيادة العائد الضريبى نتيجة لذلك.

١- مهدي ادم سعد النور، ٢٠٠٩م، الإصلاح الضريبى فى السودان، حالة الضرائب غير المباشرة، الفئات، والقيمة، والأغراض الجمركية، ١٩٩٦-٢٠٠٦م، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت بجامعة الخرطوم، معهد الدراسات الإنمائية، ص ٢-٣.

أهم النتائج التي توصل إليها البحث تمحورت في التذبذب في انسياب طائفة من سلع معينة تأثراً بالتغير الذي يحدث في العبء الضريبي من حيث لآخر أكثر من غيرها من السلع. وهذا يعكس تأثير حركة الاستيراد بالسياسات المتغيرة المرتبطة بفئات الرسم أو بالتقدير الذاتي أو تغير شروط المتعلقة بالاستيراد. إلا أن أهم عامل هو التقدير الذاتي الذي تمارسه سلطات الجمارك، فهذا التدخل يقود الى أحجام المستوردين أو تقليل حجم الرسائل أو العدول عن الاستيراد في العام القادم أو استبدال السلعة المستوردة بسلعة أخرى فيحدث اضطراب ينتج عنه شكل بياني كثير التعرجات.

أهم التوصيات أن تقتصر سياسة التقدير الذاتي على السلع ذات الأوزان النسبية الأعلى وتترك بقية السلع دون تدخل وهذا الإجراء يحقق عائد مالى أكبر للجمارك والاستمرار في عملية الإصلاح الضريبي الجمركى خاصة فى المحور القيمة المتخذة كوعاء للتحصيل المالى الجمركى بعد النجاح الذى تحقق فى جانب الفئات ومراجعة السياسة المتعلقة بالتقدير الذاتى للسلع المستوردة إذ أن رفع القيم عن طريق هذا الإجراء يغرى بالتحليل والتهرب سواء كان ذلك عبر المستندات أو المنافذ.

(محمد عبد الله فضل، ٢٠٠٨م)^١

تتلخص مشكلة هذا البحث فى دراسة الأثر الذى يخلقه تطبيق هذه الضريبة على هيكل الإيرادات العامة ومستوى النشاط الاقتصادى، ومدى كفاءة استخدام هذه الضريبة كأداة من أدوات السياسة المالية فى السودان.

يهدف البحث، توضيح المفاهيم العامة لضريبة القيمة المضافة ومجريات التطبيق فى السودان، والوقوف على مدى فعالية الـ (VAT) كأداة من أدوات الإصلاح الضريبي، وتوضيح أثر الـ (VAT) على هيكل الإيرادات العامة فى السودان، والوقوف على أثر الـ (VAT) فى عمليات تخصيص الموارد، وبعض

١- محمد عبد الله فضل محمد، ٢٠٠٨م، الضريبة على القيمة المضافة وأثرها على هيكل الإيرادات العامة في السودان، (٢٠٠٠-٢٠٠٥م) رسالة ماجستير غير منشورة قدمت لجامعة النيلين، كلية التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية، قسم الاقتصاد، ص ٣-٥.

المتغيرات الاقتصادية الكلية كالمستوى العام للأسعار - الإنتاج والاستهلاك - الادخار والاستثمار - الصادرات وغيرها.

استخدم الباحث منهج الوصفى التحليلي لمعرفة طبيعة الـ (VAT) وقدرتها على تحقيق الأهداف المنشودة في النظام الضريبي وأثرها على هيكل الإيرادات العامة ومستوى النشاط الاقتصادي.

يفترض الباحث، تساهم الـ (VAT) بصورة فاعلة في عملية الإصلاح الضريبي وفي زيادة الحصيلة، وتحقيق الكفاءة والعدالة المنشودة في النظام الضريبي، ومكافحة التهرب الضريبي. وطبيعة الـ (VAT) الإيرادية وقصر فترة التحصيل تساهم في تحسين الإيرادات العامة وتطوير أدائه. وتعمل ضريبة القيمة المضافة على إنعاش حركة النشاط الاقتصادي.

توصلت الدراسة الى النتائج وتوصيات التي نعتقد بأنها تساعد كثيراً في التصحيح مسيرة هذا الإصلاح الضريبي والارتقاء بنظام الضرائب غير المباشرة وتكاملها مع الضرائب المباشرة وصولاً للعدالة والكفاءة المنشودة في النظام الضريبي، والوفاء بمتطلبات الوضع الاقتصادي الآنية والمستقبلية.

(زينب محمد اسحق عثمان ، ٢٠٠٠ م)^١

المشكلة تتمثل في أن الرأي الشائع أن اعتماد الدولة على ضريبة الأرباح الأنشطة التجارية والصناعية في القطاعين العام والخاص في التمويل معظم نفقاتها قد يؤثر على مسيرة الشركات ويقلل العائد من استثماراتها، ولكن مشاكل التمويل وبعض السياسات التي تفرضها الدولة والمعوقات الفنية والإدارية قد تكون ساهمت أيضا في تدهور بعض المؤسسات التجارية بل وأدت الى فشلها.

١- زينب محمد إسحاق، ٢٠٠٠م، ضريبة القيمة المضافة، وأثرها على النشاط التجاري والصناعي في السودان، (١٩٨٧-١٩٩٦م)، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت لجامعة النيلين - كلية الدراسات العليا-قسم إدارة الأعمال - ص ص ٣-٥.

يهدف البحث الى الشرح وتحليل أثر ضريبة أرباح الأعمال والوقوف على عرقلتها للأنشطة التجارية والصناعية وذلك من خلال الوقوف على أسس تقدير الوعاء الضريبي وكيفية إعادة التقدير المستأنف عليه للوصول للضريبة النهائية. ثم استعراض المشاكل المرتبطة بضريبة أرباح الأعمال.

أنا نعتقد أن هذا البحث الادارى لضريبة الأرباح الأعمال لم يجد العناية الكافية من الباحثين فى هذا المجال لذلك سنحاول بحثه من خلال التعرف على وجهة النظر أصحاب الأعمال والمستثمرين من خلال البيانات التى يتقدمون بها والتقديرات التى تصدر وكيفية معالجتها لربط الضريبة على الممول والمعالجات الرقمية التى تتم. وأسلوب التعامل بين الإدارة الضريبية والممولين، وطريقة معالجة البيانات التى تقدم من الممولين ومن مصادر المعلومات الأخرى، والتعرف على أسباب انعدام الثقة بين الضرائب والممولين والعمل على تقريب وجهات النظر بين الجانبين للوصول الى الحلول المرضية للطرفين.

اعتمد الباحث فى إجراء هذه الدراسة على **المنهج** الوصفى التحليلى والاحصائى.

يفترض الباحث أن ضريبة أرباح الأعمال تساهم فى انخفاض معدل العائد على الاستثمار التجارى والصناعى، وعدم الوعى الضريبي وقلة التدريب للعاملين بأجهزة الضرائب وضعف التشريع الضريبي يؤدي الى كثرة المنازعات الضريبية ويؤثر بالتالى على حركة النشاط التجارى والصناعى، والإحساس النفسى للممولين بثقل العبء الضريبي يؤدي الى التفكير فى التصفية النشاط التجارى والصناعى القائم وعدم التوسع فيه أو التفكير فى قيام مشروعات جديدة، هناك عوامل أخرى بجانب الضرائب تؤثر فى حركة النشاط التجارى والصناعى.

خلصت الدراسة الى أن هناك أثر مباشر لضريبة أرباح الأعمال فى التقليل النشاط التجارى والصناعى والتوزيع الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

ب - الأوراق العلمية:

(عبد المنعم لطفى، ٢٠١٦ م) ^١

فى مارس ٢٠١٦ م تم إدخال تعديل جزرى على المجموعة الاقتصادية على الحكومة المصرية وذلك بهدف مواصلة تنفيذ برنامجها لإصلاح الاقتصادى الساعى الى رفع النمو الاقتصادى وتعزيز مستوى التشغيل، وأحد أهم دعائم هذا الإصلاح الاقتصادى هو إصلاح السياسة المالية العامة، ومن ثم تهدف وزارة المالية المصرية الى تحديث نظام الضرائب، حيث أن إحدى الخطوات المهمة هى تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة عوضا عن النظام ضريبة المبيعات الحالى. وفى هذا الإطار تناقش الدراسة هيكل ضريبة المبيعات فى مصر والذى يتسبب فى مشكلات مهمة مثل التشوهات الاقتصادية، والتراكم الضريبى وعدم عدالة النظام الضريبى نتيجة إعفاء العديد من الأنشطة من ضريبة المبيعات، وخاصة فى القطاع الخدمات، ومن ثم فإن الخطوة الأولى لتطبيق ضريبة القيمة المضافة فى مصر هى حساب القاعدة الضريبية لها، وقد اختارت الدراسة حساب القاعدة الضريبية لضريبة القيمة المضافة باستخدام طريقتى الإنتاج والاستهلاك، وأظهر النتائج فارقا ضئيلا فى تقديرات الطريقتين، وفى النهاية تستعرض الدراسة بعض التوصيات المقترحة حول النظام ضريبة القيمة المضافة الجديد والأسعار الضريبى لصانعى السياسات فى مصر.

(مهند بن عبد الملك السلطان، وأحمد بن بكر البكر، ٢٠١٦ م) ^٢

تهدف الدراسة بيان تاريخ الناتج المحلى الاجمالى ثم تبيان مفهوم الناتج المحلى الاجمالى والمفاهيم الأخرى ذات العلاقة، ثم تنتقل الى إيضاح سبب الاهتمام بهذا الموضوع ، ومن تذكر طرق حساب الناتج

١- عبد المنعم لطفى ٢٠١٦م، ورقة عمل رقم ١٨٣، الضريبة على القيمة المضافة فى مصر، قدمت بمركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES، ص ٣-٤.

٢- مهند بن عبد الملك السلطان، وأحمد بن بكر البكر فبراير ٢٠١٦م، ورقة عمل و.ع ٣/١٦ دراسة وصفية عن الناتج المحلى الإجمالى، قدمت للمؤسسة النقد العربى السعودى، إدارة الأبحاث الاقتصادية، ص ٤.

المحلى الاجمالي ، كما تطرق الدراسة الى الناتج المحلى الاجمالي فى المملكة العربية السعودية من حيث مصدره وطرق حسابه، ومن ثم توضيح الفرق بين الناتج المحلى الاجمالي الاسمى والحقيقى ، وتعرج الدراسة الفرق بين الناتج القومى الاجمالي والناتج المحلى الاجمالي ومن ثم توضيح بين الناتج المحلى الاجمالي والناتج المحلى الصافى، ومن ثم تفصل فى مساهمة القطاعات التنظيمية بالمعيار الحقيقى والاسمى فى الناتج المحلى الاجمالي، وختاماً تستعرض بعض العوامل المحددة لحجم الناتج وبعض المشاكل المتعلقة به .

(إبراهيم العيسوي، ٢٠١٤ م)^١

سعت هذه الدراسة الى تقييم ض.ق.م. من حيث المزايا والعيوب، مع الاسترشاد بخبرات الدول الأخرى فى تطبيقها، كما الدراسة بتقييم أداء ض.ع.م من زاوية قدرتها على تعويض النقص فى الضرائب الجمركية - وهو ما كان ضمن مبررات تطبيقها فى مصر وتطبيق ض.ق.م فى الدول الأخرى، وقد تبين عجز ض.ع.م فى مصر وكذلك عجز ض.ق.م. فى الدول الأخرى عن انجاز هذا الهدف.

كما أجريت الدراسة تقييماً لكفاءة ض.ق.م. باعتبارها تطبيقاً منقوصاً أو مشوهاً ض.ق.م.، تبين منه انخفاض معدل الكفاءة الأسباب متصلة بتصميم الضريبة، مع ميل هذا المعدل للانخفاض عبر الزمن بسبب التوسع الكبير فى الحجم القطاع غير النظامى وازدياد حالات التهرب من الضريبة جراء انتشار الفساد وضعف الإدارة الضريبية، فضلاً عن الانفلات الأمنى بعد ثورة يناير ٢٠١١ م، وقد أكدت هذه النتائج وجوب التحول من ض.ع.م الى ض.ق.م. وهى النتيجة التى توصلت إليها الدراسة فى ضوء ما تبين لها من تفوق مزايا ض.ق.م. على ما ينسب لها من عيوب .

١ - إبراهيم العيسوي يناير ٢٠١٤م، كراسات السياسات، العدد (١)، الانتقال من الضريبة العامة على المبيعات، الى الضريبة على القيمة المضافة فى مصر، قدمت لمعهد التخطيط القومى، القاهرة ج. م. ع. ص ٣-٥.

وقد اقترحت الدراسة أن زيادة حد التسجيل الى مليون جنيه، مع تطبيقه على مختلف الأنشطة، تخفيفاً للعبء الواقع على كاهل الإدارة الضريبية وتيسيراً للامتثال من جانب المكلفين، ومع السماح الإدارة الضريبية بتسجيل من يتقاعس عن طلب التسجيل متما توافرت لديها معلومات عن بلوغه حد التسجيل أو تجاوزه إياه. ويراجع هذا الحد دورياً بما يتمشى مع معدلات التضخم وتطور الأوضاع الاقتصادية، وإلى جانب السعر العام الذى يقترح أن يكون ١٠% كما هو الحال مع ض.ق.م. والسعر صفر للصادرات، وإعفاء الضروريات، يطبق سعر منخفض فى حدود ٥% على السلعة والخدمات شبه الضرورية وسعر مرتفع فى حدود ٢٥% على الكماليات والأنشطة الضارة بالصحة والبيئة. ويزداد سعر الضريبة نقطتين مؤبنتين فيما يتعلق بمبيعات مسجل لغير مسجل، وذلك تحفيزاً للأخير على طلب التسجيل.

وناقشت الدراسة فكرة تخصيص إيرادات ض.ق.م. أو جزء منها لتمويل أنشطة معينة، وفكرة ض.ق.م. الاجتماعية التى طبقت فى بعض الدول المتقدمة. واختتمت الدراسة بضرورة مراعاة أمرين مهمين عند وضع نظام ض.ق.م. لمصر أولهما التحرر من اسر النظرية الاقتصادية التقليدية والاسترشاد بما أسفرت عنه الفروع الحديثة لعلم الاقتصاد من نتائج متعلقة بالسلوك الاقتصادى للأفراد والمنشآت. ثانيها تكامل ضريبة ض.ق.م. مع باقى عناصر النظام الضريبى وتكامل هذا النظام مع نمط الإنفاق العام فى السياق السعى لتحقيق أهداف النمو الاقتصادى المستدام والتشغيل الكامل والعدالة الاجتماعية

أوجه الشبه والاختلاف عن الدراسات السابقة:

اطلعت على العديد من الدراسات معظمها حول الضرائب وضريبة القيمة المضافة ومنها تم تلخيص للدراسات السابقة تبين أوجه الشبه والاختلاف بين هذا البحث والدراسات السابقة:

اسم الدارس	عنوان الرسالة السابقة	أوجه الاختلاف مع الرسالة الحالية
عادل عبدالله عبد الرازق ادريس	تقويم تجربة تطبيق الضريبة على القيمة المضافة، الواقع وآفاق المستقبل	اختلفت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في الفترة الزمنية وطبيعة المشكلة و الاهداف والفروض كما اتفقت في المنهجية (الوصف التحليلي) والمتغير المستقل
ادم اسماعيل محمد	الضريبة على القيمة المضافة وأثرها على القطاع الصناعي	اختلفت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في الفترة الزمنية وطبيعة المشكلة و الاهداف والمنهجية كما اتفقت في احدى فرضية البحث (قطاع الصناعي) والمتغير المستقل
مهدي ادم سعد النور	الإصلاح الضريبي في السودان، حالة الضرائب غير المباشرة، الفئات، والقيمة، والأغراض الجمركية.	اختلفت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في الفترة الزمنية وطبيعة المشكلة و الاهداف والمنهجية والفروض كما اتفقت في مصادر المعلومات
محمد عبدالله فضل محمد	الضريبة على القيمة المضافة وأثرها على هيكل الإيرادات العامة في السودان	اختلفت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في الفترة الزمنية وطبيعة المشكلة و الاهداف والمنهجية والفروض كما اتفقت في المنهجية (الوصف التحليلي)
زينب محمد عثمان اسحق	ضريبة القيمة المضافة، وأثرها على النشاط التجارى	اختلفت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في الفترة الزمنية وطبيعة المشكلة

و الاهداف والمنهجية والفروض كما اتفقت في المنهجية (الوصف التحليلي)	والصناعى فى السودان	
اختلفت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية فى الفترة الزمنية وطبيعة المشكلة و الاهداف والمنهجية والفروض لا ارى نقطة اتفاق سوى ضريبة القيمة المضافة	الضريبة على القيمة المضافة فى مصر	عبدالمنعم لطفى
اختلفت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية فى الفترة الزمنية وطبيعة المشكلة و الاهداف والفروض كما اتفقت فى المتغير التابع (GDP) والمنهجية	ورقة عمل و.ع ٣/١٦ دراسة وصفية عن الناتج المحلى الإجمالى فى السعودية	مهند بن عبدالملك واحمد بكر البكر
اختلفت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية فى الفترة الزمنية وطبيعة المشكلة و الاهداف والفروض كما اتفقت فى المنهجية	كراسات السياسات، العدد (١)، الانتقال من الضريبة العامة على المبيعات، الى الضريبة على القيمة المضافة فى مصر	ابراهيم العيسوى
<ul style="list-style-type: none"> • الدراسات السابقة الذكر ركزت فقط على جزئية اقتصادية معينة أو على قطاع واحد. • معظم الدراسات تناول بنود محددة ومتشابهة وفى فترات زمنية متداخلة. <p>بينما تناقش وترکز دارستى الحالية على أثر ضريبة القيمة المضافة على الناتج المحلى الاجمالى بصورة شاملة ودقيقة وفى فترة زمنية مختلفة وخروج بنتائج حديثة يمكن ان يستفاد منها. واستخدم برنامج Eviews فى التحليل.</p>		

الفصل الأول

الاطار النظرى

المبحث الأول: الضرائب

المبحث الثانى: ضريبة القيمة المضافة

المبحث الثالث: الناتج المحلى الاجمالى

المبحث الأول

الضرائب

(١-١-١) مقدمة تعريفية:

تعرف الضريبة بأنها مبلغ من المال يدفعه المواطن للحكومة دون مقابل مباشر، والضرائب لا تعتبر مدفوعات اختيارية مقابل مشتريات أو منافع محددة، وإنما التزام إجباري يأخذ صيغة القهر وفقاً لقانون الضرائب المشرع، وهي بذلك تتطوى على ثلاثة مظاهر أو عناصر أساسية وذلك من حيث أنها: مبلغ من المال، يدفعه المواطن قهراً أو قسراً، وتدفع الضريبة دون أن يكون هناك منفعة مباشرة تقابلها، ولكن هناك خدمات عامة مثل الأمن، والدفاع تقدمها الدولة لجميع المواطنين سواء كانوا يدفعون الضرائب أم لا وبطبيعة الحال يكون الدفع نقداً، خصوصاً في الدولة الحديثة، أما في البلاد المتخلفة اقتصادياً فقد يكون دفع الضريبة عيناً، والضرائب تمثل المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة. ونظراً لأهمية الضرائب في الإيرادات الحكومة وفي حياة الناس، نالت الكثير من اهتمام الدارسين والباحثين.

(٢-١-١) عناصر الضريبة:

إن تحليل أو تفهم أية ضريبة من أنواع الضرائب المختلفة يستلزم معرفة عناصر الضريبة الثلاث وهي: الوعاء الضريبي وسعر الضريبة (أو فئتها)، وحصيلة الضريبة^١.

١. الوعاء الضريبي هو الأساس المادي الذي تفرض على أساسه الضريبة أو الأساس الذي تجبى عليه الضريبة. فقد يكون وعاء الضريبة سلعة أو خدمة أو مبلغ من المال.

٢. سعر الضريبة (فئة الضريبة) هو فئة الضريبة أو الرقم الذي يحدد مقدار قيمة الضريبة. وقد يكون سعر الضريبة محددًا بمبلغ من المال (مثلاً جنيه واحدًا مقابل قنطار من القطن في ضريبة الصادر)، أو أن

^١ - على احمد سليمان ١٩٧٧م، الضرائب في السودان، الدار السودانية للنشر، الخرطوم، ص١٧.

يكون سعر الضريبة نسبة مئوية ٥% من قيمة طن الصمغ مثلاً، وفي حالة أن يكون سعر أو فئة الضريبة نسبة مئوية فلا بد أن يقدر من قيمة الوعاء الضريبي أما في حالة أن يكون سعر الضريبة مبلغاً من المال فيمكن أن تفرض على الوحدة الخاضعة للضريبة دون الاهتمام بقيمتها. أما في الضريبة النسبية فإنها تكون غير محددة وذلك من حيث أن ما يدفع فعلاً من المال كضريبة قد يتغير مع تغير قيمة السلعة أو الوحدة منها. ويلاحظ أن ميزة الضريبة النسبية تكمن في أن حصيلتها تزيد مع ارتفاع الأسعار وقيمة الوعاء، وهي بذلك تربط بين إيرادات الخزينة العامة والتضخم المالي، وهذا الارتباط مهماً في علم المالية العامة، ولكن من الواضح أيضاً في حالة الضرائب غير المباشرة يؤدي هذا الوضع (النسبية) الى ارتفاع الأسعار وتزداد الضريبة تبعاً لذلك.

٣. الحصيلة الضريبية وهو العنصر الثالث من عناصر الضريبة ويعنى مقدار الدخل أو الإيراد المالي العائد من الضرائب^١.

(١-١-٣) أنواع الضرائب:

يمكن تقسيم أو تصنيف الضرائب على أساس الوعاء الضريبي أو على أساس السعر (فئة الضريبة). وفي الحالة الأولى (حالة التصنيف على أساس الوعاء) يمكن تقسيم الضرائب إلى ضريبة موحدة أو ضرائب متعددة. بمعنى أن تفرض الضريبة على وعاء واحد في حالة الضريبة الموحدة أو تفرض على عدة أوعية في حالة الضرائب على أساس الوعاء كضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة، وهذه الأخيرة تدخل في نطاقها ضريبة القيمة المضافة والتي هي موضوع البحث الحالي. وتقسيم الضرائب على أساس السعر (الفئة الضريبية) يمكن أن يتم تقسيمها الى ضرائب تصاعدية ونسبية وضريبة تراجعية. وإذا كان سعر الضريبة نسبة مئوية (من سعر السلعة مثلاً) فإنه يمكن أن يقسم الضرائب إلى ثلاثة أنواع تبعاً لصلة

^١-المرجع السابق، ص ٢٧

السعر بالوعاء ، أو (بتعبير آخر) طبقاً لتغيير سعر الضريبة (كنسبة مئوية من قيمة الوعاء) تتغير مع تغير قيمة الوعاء ويمكن تقسمها مفصلاً كما يلي :

١. الضرائب التصاعدية :

الضريبة التصاعدية هي التي ترتفع نسبتها المئوية مع ارتفاع الوعاء، وبهذا تزداد حصيلتها بأكثر من زيادة الوعاء، فقد نجد أن ضريبة الدخل الشخصى فى السودان ترتفع فئتها بارتفاع الدخل (الوعاء الضريبي)، مما يعنى أن الشخص يدفع أكثر كلما زاد دخله وبالتالي فإن دخل الدولة يرتفع بأعلى (أو أكثر) من ارتفاع دخول المواطنين، لأن زيادة الإيراد الضريبي لا تنتج عن ارتفاع الدخل وحده بل يضاف إلى ذلك ارتفاع الفئة الضريبية، الذى يعمل أيضاً على زيادة الإيراد. فإذا تضاعفت دخول الأفراد الذين يدفعون ضريبة الدخل الشخصى فى سنة ما (لسبب أو لآخر) فإن إيراد الحكومة يزيد بأكثر من النصف ، وذلك لارتفاع الفئة مع ازدياد (أو توسع) الوعاء .

٢. الضرائب النسبية :

الضريبة النسبية هي التي يكون سعرها ثابتاً بغض النظر عن التغيرات التي تحدث فى الوعاء، سواء كان التغير الحادث زيادة أو انخفاض، على سبيل المثال، فإن الضريبة على الصادر من الصمغ العربى فى السودان ٥% من قيمة طن الصمغ المصدر، بغض النظر عن التغيرات التي تحدث فى أسعاره لهذا فإن حصيلة الضريبة تتغير نسبياً مع تغير الوعاء، ويمكن أن تكون تلك الضريبة تصاعدية إذا زادت فئة الضريبة (أو نسبتها) مع زيادة سعر الطن من الصمغ المصدر.

٣. الضرائب التراجعية:

الضريبة التراجعية هي التي ينخفض سعرها أو فنتها تبعاً لارتفاع أو زيادة الوعاء. ولهذا فإن حصيلتها تزيد بأقل من زيادة الوعاء نتيجة انخفاض الفئة. ولابد من الإشارة إلى أنه لا توجد ضريبة تراجعية بنص القانون. ولكن هناك من يرجح بأن كل الضرائب غير المباشرة على الضروريات تراجعية بطبعه.

(١-١-٤) القواعد الأساسية للضرائب:

هناك قواعد أساسية لابد من الالتزام بها عند فرض أو وضع أى تشريع ضريبي. وعلى ضوء تلك القواعد يمكن المقارنة بين الأنواع المختلفة من الضرائب لتفضيل نوع على الآخر، ولقد وضع آدم اسميث أربع قواعد أساسية للضرائب كما يلي :

١. المساواة : Equality

والمساواة فى الضرائب تعنى أن يساهم كل المواطنين فى النفقات الحكومية أو العامة حسب مقدراتهم، وهى تشمل دخولهم التى يحصلون عليها تحت حماية الدولة ويتحقق مبدأ العدالة فى حالة تطبيق نظام الضريبة النسبية.

٢. اليقين Certainty:

ويعنى أن كل فرد يدفع الضريبة يجب أن يكون متيقناً من الضريبة التى يدفعها سلفاً (تشريع واضح تجبى الضريبة على أساسه)، حتى لا تكون الضريبة تحكيمية، ولا يصدر أمر تنفيذها سابقاً لقانونها (القانون أولاً).

¹ - المرجع السابق، ص ٢٨-٣٠.

٣.الملائمة : Convenience

وهذه القاعدة تعنى أن الضريبة يجب أن تنظم بحيث تلاءم المواطن عند دفعها من ناحية ميعاد التحصيل وطريقته (الضرائب الزراعية موسم الحصاد التقسيط).

٤.الاقتصاد : Economy

وقد قصد العالم آدم اسميث بالاقتصاد كقاعدة أساسية للضريبة جانبيين: الجانب الأول أن تكون تكاليف جلب (جباية) الضريبة قليلة، حتى لا تكون حصيللة الضريبة الصافية (جملة الحصيللة ناقصاً تكاليف تحصيل الضريبة) ضئيلة للحد الذى يجعلها عديمة الفائدة. الجانب الثانى كذلك يجب ألا تكون الآثار الاقتصادية للضريبة ضارة بدافعها، فإذا أضعفت الضريبة ميل المواطنين للإنتاج أو العمل أو الادخار فإن ذلك يضر بالمواطنين وبالاقتصاد القومى كذلك أضيفت قاعدة خامسة الى هذه القواعد الأربع وهى وفرة الحصيللة، بمعنى أن الضريبة التى تعود بحصيللة ضئيلة تكون عديمة الفائدة. إلا أن هناك أهداف وأغراض هامة تفرض من أجلها الضريبة غير الحصيللة، ولكن يمكن قبول هذه القاعدة (وفرة الحصيللة) واعتبارها فى تقييم الضرائب إذا تساوت الضرائب فى كل شيء واختلفت الحصيللة، فى هذه الحالة يمكن تفضيل الضريبة التى تحقق حصيللة أكبر. أما إذا كانت الضريبة تفرض لغرض غير حصيلتها لا يمكن أخذ الحصيللة كمعيار لتقييمها^١.

الجدير بالذكر أن القاعدة الأساسية للضرائب هى القاعدة الأولى (المساواة) والتى تخص توزيع عبء الضرائب بين المواطنين، فى الوقت الذى تتصل فيه القواعد الأخرى بطريقة جباية الضريبة. فمن المسائل التى تهتم الدولة والمواطنين معاً مقدار الضريبة أو التضحية أو العبء الضريبي الذى يتحمله مختلف المواطنين كمساهمة منهم فى دخل الحكومة، ثم بعد ذلك تأتى الطريقة التى تجبى بها الضريبة أو المسائل

^١ - حسن بشير محمد نور، ٢٠٠٢م الضريبة على القيمة المضافة واثار تطبيقها فى السودان، دار عزة للنشر والتوزيع شركة الظلال لخدمات والاستثمار، قطاع الطباعة، الخرطوم، ص ص ٣١-٣٨

الإدارية التي تخص تحصيل الضريبة. ومما لا شك فيه أن القواعد الأساسية التي يُحدد على ضوءها مقدار الضريبة التي يدفعها مختلف المواطنين من أهم الأسس في هذا المجال وتستحق المزيد من إصدارات وتحليل. ويلاحظ أن هذه القواعد قد تتعارض مع بعضها البعض فمثلاً الضرائب التي تكون أكثر عدالة تكون صعبة الإدارة والضرائب التي تعود بحصيلة كبيرة قد تكون غير عادلة. والعدالة في مفهومها الحديث تعرف بأنها المعاملة المتساوية للأشخاص المتساوين والمعاملة غير المتساوية للأشخاص غير المتساوين. وهذا التعريف يوضح حقيقة هامة وهي أن تحقيق المساواة المطلقة في الضرائب بين مختلف الأشخاص لا يحقق العدالة فلو تساوى كل المواطنين في دفع الضريبة فإن ذلك يكون من أشنع أنواع الظلم (نظراً لاختلاف المقدرة على الدفع) .

(١-١-٥) أغراض الضرائب

هنالك علاقة قوية وواضحة بين القواعد الأساسية للضرائب والأهداف من وراء فرض الضرائب

للضرائب أغراض أساسية منها :

١. الغرض الأول من فرض الضرائب هو أن تحصل الدولة على موارد مالية لإنفاقها، معتمدة في ذلك على القواعد الأساسية للضرائب، فمثلاً عندما تفرض الضرائب بناءً على أساس المقدرة على الدفع بينما توفر الدولة الخدمات لكل المواطنين، يقلل ذلك من تفاوت الدخل بين المواطنين وبين المناطق المختلفة من القطر. بمعنى آخر (خلق نوع من المساواة في الدخل)، أيضاً من شأن هذا الأمر أن يحقق نوع من العدالة في توزيع عبء الضريبة على المواطنين.

٢. الغرض الثاني من فرض الضرائب هو أن تستطيع الدولة التحكم في سير الاقتصاد القومي أو تؤثر فيه على الأقل. فالإقتصاد القومي يتعرض لفترات من الركود كما يتعرض لفترات من النشاط الذي قد يؤدي إلى التضخم النقدي أي ارتفاع كبير ومستمر في الأسعار. فالضرائب يمكن أن تستخدم كأداة فعالة لمحاربة

التضخم أو لمحاربة العطالة وترشيد الحركة الاقتصادية أو التجارية. فالضرائب بصفة عامة أكثر فعالية فى محاربة التضخم النقدى لامتناسها للقوى الشرائية، فتحد بذلك من فعاليتها بخلق المزيد من النشاط الاقتصادى. إن تخفيض الضرائب قد ينشط الاقتصاد لكن لعل أكثر الوسائل فاعليه هو المزيد من الإنفاق الحكومى^١.

٣. الغرض الثالث من استخدام الضرائب هو أن تؤثر الحكومة لا على كل سير الاقتصاد القومى بل على جانب معين منه، فمثلاً قد تريد الدولة محاربة استهلاك سلعة معينة (مثل الكحول) فتفرض الدولة ضرائب عالية على كل أنواع الكحول لتحدها من استهلاكها، أو قد تفرض الدولة ضريبة صادرة عالية على نوع من السلع لتقلل من تصديرها للخارج، أو قد تزيل ضريبة صادرة لسلعة معينة حتى تشجع تصديرها لتتصل على عملات أجنبية. وفى هذه الحالة لا تهتم الدولة بالعدالة أو بالمبادئ الأساسية للضرائب، لأن المهم هو تحقيق الغرض من فرض الضريبة.

وفى حقيقة الأمر فإن الضريبة لا بد أن تكون مرهقة لدافعيها حتى تصده عن استهلاك السلعة (المحظورة) التى قصد الحد من استهلاكها، أو أن تكون مشجعة للتجارة فى بعض السلع. ولا تطبق القواعد الأساسية للضرائب (العدالة) إلا فى حالة الضرائب التى يكون الهدف من ورائها هو ما تعود به من إيرادات للخزينة العامة^٢.

(١-١-٦) الضرائب المباشرة وغير المباشرة فى السودان:

يترتب على تقسيم الضرائب الى مباشرة وغير مباشرة نتائج عدة من أهمها عدالة الضرائب، وتوزيع عبئها على المواطنين وخلق تقسيم وفوارق فى إدارة الضرائب، كما أن هذا التقسيم يساعد على التحليل الاقتصادى للضرائب ويساعد أيضاً فى معرفة من يقع عليه عبء الضريبة، وكيف يتم انتقال الضريبة من فرد لآخر.

^١ - المرجع السابق ص ٣٩-٤٠

^٢ - إبراهيم عبدالعزيز النجار ٢٠٠٤م، موسوعة ضريبة المبيعات ومعوقات التطبيق وكيفية معالجتها - الإسكندرية دارالجامعة، ص ٢٦

ومن الصعب تتبع نشأة المصطلح (مباشرة وغير مباشرة) ويبدو انه ظهر فى القرن السادس عشر فى فرنسا، ثم استعمله ادم اسميت فى انجلترا. ورغم شيوع التميز بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة إلا أنه لا يوجد معيار دقيق يكفى وحده للتمييز بين هذا النوع من الضرائب وغيره. إلا أن هناك عدة معايير يمكن أن تستخدم لتقسيم الضرائب إلى مباشرة وغير مباشرة :-

١. المعيار الإدارى :

هذا المعيار يأخذ فى عين الاعتبار طريقة تحصيل أو جباية الضريبة أو إدارتها، فتعتبر فى هذه الحالة الضريبة مباشرة إذا كانت تحصل بمقتضى جداول اسمية يدون فيها أسماء دافعى الضريبة أو المكلفين بها (سجلات الموردين أو الاندكسات)، ثم الملفات الضريبية حالياً فى ضرائب أرباح الأعمال وفى هذه الحالة تكون الصلة بين المكلف بدفع الضريبة وإدارة الضريبة صلة مباشرة وقوية - وغالبا ما يكون لدى إدارة الضريبة سجل لكل دافع ضريبة وبالتالي إذا تغير هذا الوضع تتقلب الضريبة الى النوع الآخر. إلا أن هذا المعيار لا يمكن الاعتماد عليه فى كل الحالات وأخذه كمقياس قاطع لتحديد الضرائب المباشرة، فمثلا ضريبة الدمغة فى السودان ضريبة مباشرة رغم أنها لا تحصل على أساس جداول اسمية (اندكسات)، ودون أن تكون هناك أى صلة مباشرة أو قوية بين دافع الضريبة وإدارة الضريبة. فعلى أساس هذا المعيار فإنها ضريبة غير مباشرة ولكن جرى العرف فى بريطانيا وبلاد أخرى على اعتبارها ضريبة مباشرة وذلك لإشراف مصلحة الضرائب عليها. كذلك يُلاحظ أن ضريبة الدخل الشخصى التى تحصل عن طريق المخدم (أعلى طريقة الدفع عند الكسب) والتى تعنى أن المخدم يخصم الضريبة كل شهر مثلا عندما يكسب العامل دخله (راتبه) ويكون بذلك وسيطاً بين المكلف بدفع ضريبة الدخل الشخصى وبين إدارة الضريبة، وهذه الطريقة لا تجعل الصلة بين دافع الضريبة أو المكلف بها وبين إدارة الضريبة صلة مباشرة أو قوية، وإن وجدت كشوفات أو جداول بأسماء المكلفين، كل هذا يدل على أن المعيار الإدارى ليس بالقاعدة المحكمة فى تسمية الضرائب الى مباشرة وغير مباشرة.

٢. معيار نقل عبء الضريبة :

وفقاً لهذا المعيار تعتبر الضريبة غير مباشرة إذا لم يتحمل عبئها من يقوم بدفعها إلى الخزينة العامة، ففي حالة الضريبة غير المباشرة فإن الشخص الذى يدفعها أو تفرض عليه قانوناً ينقلها إلى شخص آخر ليدفعها، وما عليه هو غير تحويل قيمتها إلى السلطة المختصة لتحصيل تلك الضريبة. ففي حالة الضريبة على الواردات مثلاً فإن المستورد يدفع الضريبة فى بادئ الأمر لكن المستهلك هو الذى يتحمل عبء الضريبة فعلاً، إذ أن المستهلك يدفع ثمن السلعة زائداً الضريبة عند شرائها وإن المستورد يقوم بدور الوسيط بين الخزينة العامة أو الإدارة الضريبية وبين الشخص المكلف بتحمل الضريبة (للمشتري) وهذا المعيار بدوره لا يخلو من العيوب ولا يسلم من النقد، ومما يؤخذ عليه أنه معيار غير ثابت ولا يمكن استخدامه سلفاً لتحديد نوع الضريبة بالضبط، إذ أنه مرتبط بنتيجة أو ظاهرة معقدة وهى ظاهرة انتقال الضريبة من شخص لآخر وهذه تتحكم فيها الظروف أو العوامل الاقتصادية أو بعبارة أدق ظروف عرض وطلب السلعة أو الخدمة التى تفرض عليها الضريبة والتى تتقلب كثيراً وسريعاً. فقد يحدث أن يفرض مشروع ضريبة (بقانون صادر) على إنتاج أو استيراد سلعة ما ويقصد أن يتحملها المستهلك لأسباب معينة، كن ضعف الطلب أو كساد السوق قد يضطر المنتج أو المستورد أن يتحمل جزء من الضريبة أو يتحملها كلها، مما يعنى تغيير الضريبة وفى هذه الحالة تأخذ الضريبة القسمين (مباشرة وغير مباشرة فى نفس الوقت).

٣. معيار ثبات المادة الخاضعة للضريبة:

طبقاً لهذا المعيار فإن الضرائب المباشرة هى التى تفرض على وعاء أو عناصر تتمتع بشئ من الدوام أو الاستمرار كالثروة أو رأس المال أو العمل، أما الضرائب الغير مباشرة فهى التى تفرض على وعاء أو عناصر عرضية أو منقطعة أو غير ثابتة على حال واحدة مثل الاستهلاك. إلا أنه لا يخلو هذا المعيار من العيوب أيضاً إذا اننا إذ اعتبرنا ضريبة (التركات) قد تعتبر ضريبة على رأس المال وفى هذه الحالة

تصنف من ضمن الضرائب المباشرة، ولكن إذا اعتبرناها ضريبة على انتقال ملكية أو تسجيلات الموروث الى الوارث فتعتبر فيمثل هذه الحالة ضريبة غير مباشرة.

أخيراً قد تتداخل هذه المعايير مع بعضها البعض مما يؤدي الى الخلط بينه وبالتالي بين أنواع الضرائب. وهذا التقسيم (الى ضرائب مباشرة وغير مباشرة) من الأهمية بمكان لأنه يساعد على معرفة الضرائب ومشاكلها وآثارها الاقتصادية.

المبحث الثانى

ضريبة القيمة المضافة

(١-٢-١) تعريف ضريبة القيمة المضافة:

لابد من تعريف سليم لمفهوم القيمة المضافة تسهيلاً للوصول الى تحليل أو تقييم أكثر دقة لقياس آثار الضريبة على القيمة المضافة. تعتبر القيمة المضافة هي الفرق بين سعر البيع الخاص بالمنشأة للسلع والخدمات (Output) وتكلفة شراء المواد وغيرها من عناصر الإنتاج بما فيها نسبة إهلاك الأصول التي تدخل فى تصنيع السلع و الخدمات (Input) وبالتالي فإن القيمة المضافة هي الزيادة فى قيمة السلعة بسبب التصنيع أو نقلها من مكان لآخر بشكل يغير من طبيعتها وخصائصها أو يغير من أسلوب التعامل بها مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها فى كل مرحلة .

يمكن تعريف ضريبة القيمة المضافة بأنها ضريبة على الاستهلاك أو الإنفاق بمختلف أشكاله وتفرض على ما تتم إضافته من قيمة لدى كل مرحلة من مراحل الإنتاج، التداول السلعى أو تقديم الخدمات. ومن الناحية النظرية يمكن اعتبارها ضريبة على الإنفاق العام بمختلف أشكاله بما فيه الأجور، العقارات وأرباح الأسهم أو أى مكاسب أخرى. هذا التعريف جاء وفقاً لقانون ضريبة القيمة المضافة. وهى ضريبة يتحملها المستهلك النهائى للسلعة أوالمستفيد الأخير من الخدمة، فهى ضريبة تحويلية. ولفهم طبيعية هذه الضريبة لابد من الإشارة إلى أن السلع تمر بمراحل مختلفة ومتعددة منذ أن كانت مواد خام (سلع أولية) والى أن تصل ليد المستهلك كسلع تامة الصنع، وعبر تلك المراحل الإنتاجية المختلفة يكون كل شخص قد أضاف قيمة ما سواء فى مراحل الإنتاج أو التوزيع، وهو ما يعرف بتكاليف عوامل الإنتاج (من مواد ومرتببات وأجور وإيجارات وهوامش ربح... الخ) حيث تفرض الضريبة على هذه القيمة المضافة أو على هذا الفرق

بين قيمة الإنتاج في بداية المرحلة وقيمتها في نهاية المرحلة بحيث يسمح بخصم ما تم سداده من الضرائب في المراحل السابقة حتى ينتهي الأمر على سريانها على القيمة المضافة فقط^١.

(٢-٢-١) مناهج ضريبة القيمة المضافة VAT. Methods

نالت ضريبة القيمة المضافة أهمية متزايدة في السنين الأخيرة كمصدر للإيرادات الحكومية في مختلف أنحاء العالم، حيث تؤدي إلى إيرادات عالية مع قلة تكلفتها الإدارية، وهي تقوم على قاعدة بسيطة تتمثل في تحصيل الضريبة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج عن طريق إضافة قيمة الضريبة في كل مرحلة من هذه المراحل. هذا النظام الـ (VAT) والذي يستخدم في دول الاتحاد الأوروبي ودول أخرى من حول العالم، تستمد مبدؤها من كونها ضريبة عامة على الاستهلاك. ليس هذا فحسب، تطبيقياً، فإن نظام الـ (VAT) تميل إلى أن تكون ضريبة مركبة وهو ما يجعلها صعبة الفهم لدافعي الضرائب.

عموماً هنالك ثلاثة مناهج رئيسية لتحديد العبء القانوني مقابل الضريبة القيمة المضافة وهذه المناهج هي:

١. منهج خصم الفاتورة
٢. منهج الإضافة
٣. منهج الطرح

منهج خصم الفاتورة Invoice Credit Method

هو الأكثر شيوعاً في دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية EEC وذلك لسهولة إدارتها. حيث تعتبر الضريبة على السلع والخدمات (ضريبة مخرجات) والسماح بخصم الضرائب التي دفعت على المشتريات (ضريبة مدخلات) فالضريبة التي دفعت في المرحلة السابقة من عملية الإنتاج / التوزيع يسمح باستردادها في المرحلة اللاحقة. وللحصول على هذا الخصم يجب على المشتري أن يمسك الفاتورة الضريبية ولذا أصبحت تعرف بطريقة خصم الفاتورة. فالمنتج مسئول عن دفع القيمة الضريبية الناتجة عن الفرق بين

^١ - حسن بشير محمد نور ٢٠٠٥م، الضريبة على القيمة المضافة وأثار تطبيقها في السودان، دار عزة للنشر والتوزيع، ص ١٣-١٤.

ضريبة المخرجات وضريبة المدخلات وفى هذه الطريقة يجب استخدام الفواتير كوسيلة رئيسية فى حساب الضريبة.

منهج الإضافة Addition Method

يقوم منهج الإضافة على حساب تدوين كل محتويات القيمة المضافة دورى أو التى تشمل: الاستخدام، الربح، إيرادات الأسهم، الفائدة والإيجارات التى دفعت ثم تطرح منها إيرادات الأسهم، الفائدة، والإيجارات التى تم تحصيل ضريبتها، ثم يتم تحصيل الفرق وفق معدل ضريبة القيمة المضافة وتتمثل عيوب هذا النظام فى أن معظم الأعمال سوف تضطر لتغيير كل إجراءات مسك الدفاتر حتى تتواءم مع هذا النظام.

منهج الطرح Subtraction Method

هو منهج شبيه بمنهج الإضافة فى طريقة حفظ السجلات، فالشركة تقوم بطرح جملة مشترياتها من السلع التى دفعت عليها ضريبة قيمة مضافة من مبيعاتها التى دفعت عليها ضريبة قيمة مضافة، ثم تحسب الضريبة من بعد ذلك من حساب الفرق^١.

(١-٢-٣) مزايا ضريبة القيمة المضافة :

يتضح من فحص الأدبيات المتاحة بشأن ض.ق.م. أنها تتمتع بالمزايا التالية:

(١) تساعد ض.ق.م. فى تشجيع الادخار ومن ثم تشجيع كل من الاستثمار والنمو الاقتصادى. والسبب فى ذلك هو أن ض.ق.م. تصيب الاستهلاك، ولا تصيب الدخل كله، وهو ما يجعل المدخرات بمنأى عن هذه الضريبة، ويحفز بالتالى على زيادتها، ومن ثم زيادة الاستثمار والنمو الاقتصادى^٢. وتؤكد دراستان

^١ - سناء إبراهيم احمد ٢٠٠٤م، الضريبة على القيمة المضافة فى السودان (آلية التطبيق والآثار الاقتصادية) رسالة ماجستير غير منشورة قدمت لجامعة الخرطوم، معهد الإدارة العامة والحكم الاتحادي، ص ٢٣.

^٢ - إبراهيم العيسوي يناير ٢٠١٤م، دراسات السياسات العدد (١)، الانتقال من الضريبة العامة على المبيعات الى ضريبة القيمة المضافة، مصر، قدمت لمعهد التخطيط القومى القاهرة، ج. ع. س. ص ١٠-١٨.

نشرتهما OECD فى ٢٠٠٨م و ٢٠١٠م أن ض.ق.م. أكثر تشجيعاً للنمو الاقتصادى من الضريبة على دخول الأشخاص أو على دخول الشركات. ولكن يجب ملاحظة أمرين: أولهما أن التشجيع على الادخار مرهون بإعفاء الضروريات من الضريبة وفرض أسعار مخفضة للسلع الأخرى ذات الأهمية فى الاستهلاك الشعبى. وثانيهما أن تشجيع الادخار وزيادته شرط ضرورى، ولكنه لنمو ليس شرطاً كافياً لزيادة الاستثمار والنمو. إذ تتطلب زيادة الاستثمار والنمو شروطاً أخرى كتوافر فرص مجزية للاستثمار وتوافر مناخ استثمارى موات.

. (٢) ض.ق.م. تتفادى الازدواج أو التراكم الضريبي المصاحب لبعض الضرائب الأخرى مثل الضريبة على رقم الأعمال، وذلك بفضل آلية استرداد الضريبة على المدخلات. ومع ذلك قد تصاحب ظاهرة التراكم الضريبي بعض تطبيقات ض.ق.م. كما فى حالة فرض ض.ق.م. على قيمة الواردات شاملة الضريبة الجمركية، وحالة استخدام سلعة معفاة (لا تحمل ب ض.ق.م. ولا يسترد ما سبق دفعه من ض.ق.م. على مدخلات هذه السلعة) فى إنتاج سلعة خاضعة للضريبة، وحالة قصر تطبيق الخصم الضريبي على السلع دون الخدمات.

(٣). توفر ض.ق.م. موارد كبيرة ومستقرة بفضل اتساع قاعدتها وتعدد مراحل تحصيلها. ولكن يتعين ملاحظة أن فرص تحقق هذه الميزة تضيق مع انكماش قاعدة هذه الضريبة ومع تزايد الإعفاءات ومع التوسع فى تطبيق الأسعار المخفضة للضريبة. وكما يقول مايكل كين وهو من كبار الخبراء الدوليين فى قضايا ض.ق.م. ونائب مدير قسم شئون المالية العامة بصندوق النقد الدولى. فإنه بالرغم من استمرار الجدل حول جوانب مختلفة لتطبيق ض.ق.م.، إلا أن الأمر الذى لا شك فيه هو تمتع هذه الضريبة بمقدرة تحصيلية عالية، وأنه كقاعدة عامة وبفرض ثبات العوامل الأخرى- تحصل الدول التى تطبق ض.ق.م. إيرادات ضريبية أكبر نسبة الى الناتج المحلى الإجمالى من تلك التى لا تطبق هذه الضريبة. ولعل هذه الميزة قد دعت بعض معارضى ض.ق.م. فى الولايات المتحدة الى وصفها بأنها ماكينة لضخ النقود

(Money machine)، وأنها لهذا السبب تشجع على تضخم حجم الحكومة، وهو ما لا يرحبون به على ما سيأتى بيانه لاحقاً. ومما لا شك فيه أن المقدرة التحصيلية العالية ل ض.ق.م. تقوم بدور مهم فى تحقيق الاستقرار المالى للحكومة، وخاصة استقرار وانتظام المصروفات نتيجة لاستقرار وانتظام الإيرادات.

(٤) يحد أسلوب تطبيق ض.ق.م. من فرص فقدان الحكومة لجانب كبير من إيراداتها، ويحد أيضاً من فرص التهرب من سدادها. فمن جهة أولى، نظراً لتحصيل ض.ق.م. فى كل مراحل إنتاج وتداول السلعة، فإنه إذا فقدت الضريبة فى مرحلة، فإنها قد تجمع فى المراحل الأخرى، وذلك على خلاف الضريبة ذات المرحلة الواحدة كضريبة مبيعات التجزئة والتي تتعرض للفقدان بالكامل عند التهرب من دفعها. لاحظ أيضاً أن الضريبة المعرضة لفقدان ض.ق.م. هى ضريبة على جزء من قيمة السلعة (وهو القيمة المضافة)، وليست الضريبة على إجمالى قيمة السلعة كما فى حالة ضريبة مبيعات التجزئة. ومن جهة ثانية، فإن ض.ق.م. تتصف بخاصية الرقابة الذاتية (self-policing) حيث أنه لكى يسترد البائع ما سبق له سداده من ض.ق.م. على مدخلاته، يلزم أن يحصل هذه الضريبة على مبيعاته. ومع ذلك ينبغى ملاحظة أن بعض هذه المزايا متوافرة فى حالة ض.ع.م. فى مصر، وأن فرص التهرب ليست معدومة بالنسبة ل ض.ق.م.^١

(٥) نظراً لفرض ض.ق.م. على الواردات وتطبيقها بالسعر صفر على الصادرات وهو المعمول به فى حالة ض.ع.م. أيضاً تتوافر الفرصة لضمان تنافس الواردات مع المنتجات المحلية التى تخضع للضريبة ذاتها على نحو عادل أو متكافئ، وكذلك لتشجيع الصادرات، وهو ما يساعد فى تحسين الميزان التجاري. ولكن تمام تحقق هذه الميزة يستلزم تمكين المصدرين من سرعة استرداد ض.ق.م. على مدخلاتهم حتى لا يتسبب تأخير استردادها فى مشكلات سيولة، وما قد يترتب عليها من كلفة إضافية قد تحد من الميل للتصدير وتشجع على البيع فى السوق المحلية.

^١ - المرجع السابق ص ١٨ - ٢٢

(٦) كلفة إدارة وتحصيل ض.ق.م. أقل من كلفة غيرها من الضرائب، بما فى ذلك الضرائب المباشرة. فقد تبين من بعض الدراسات أن كلفة إدارة ض.ق.م. أقل من كلفة إدارة الضريبة على الدخل. فى المملكة المتحدة قدرت كلفة إدارة ض.ق.م. بنحو ٠,٥٥% من متحصلاتها، بينما قدرت كلفة إدارة الضريبة على الدخل بنحو ١,٢٧% من متحصلاتها. وحسب تقديرات المفوضية الأوروبية، فإن كلفة إدارة ض.ق.م. قد تراوحت بين ٠,٥% و ١% من متحصلاتها فى دول الاتحاد الأوروبى المختلفة. وفى نيوزيلندا يعتقد أن إدارة ض.ق.م. أسهل كثيراً من إدارة بعض الضرائب الأخرى، حيث لم تزد نسبة الإقرارات على ٣% فى حالة ض.ق.م. بينما بلغت نحو ٢٥% فى الدخل.

(١-٢-٤) عيوب ضريبة القيمة المضافة.

من الشائع نسبة العيوب التالية الى ض.ق.م.:

١. يعاب على ض.ق.م. أنها ضريبة ذات أثر تراجعى فهذه الضريبة تنصب على الاستهلاك فى نهاية المطاف. ومن المعروف أن ميل الفرد للاستهلاك يتجه للانخفاض مع ارتفاع مستوى دخله، بمعنى أن الأقل دخلاً ينفقون على الاستهلاك نسبة أكبر من دخولهم بالقياس الى الأعلى دخلاً. ولذا على كبر فإن عبء ض.ق.م. مقيساً بنسبة الضريبة المدفوعة الى الدخل يكون أصحاب الدخل المنخفضة منه على أصحاب الدخل المرتفعة. وفى الحقيقة أن لكل ملازم عيب إنه بل هذا ليس عيباً تختص به ض.ق.م. دون غيرها، الضرائب غير المباشرة كضريبة الاستهلاك وضريبة المبيعات. وقد تنبعت معظم الدول لأثر ض.ق.م. التراجعى-وكذلك للأثر المناظر فى حالة ض.ع.م.-وسعت الى التخفيف من وطأته بطرق شتى. منها إعفاء الضروريات التى تشكل نسبة كبيرة من استهلاك ذوى الدخل المنخفضة والفقراء. ومنها فرض ض.ق.م. بسعر منخفض على بعض السلع والخدمات كألبان الأطفال وملابسهم وبعض الأدوية. ومنها محاولة تعويض الأثر التراجعى للضريبة بالنسبة لبعض الفئات بخصوصيات معينة من ضريبة الدخل أو بمنحهم إعانات نقدية أو بزيادة مستحققاتهم من الضمان الاجتماعى. وكقاعدة عامة ليس من الحكمة

تتاول ضريبة بعينها على العدالة الاجتماعية بمعزل عن باقى مكونات النظام الضريبي ودون النظر الى نمط الإنفاق العام بصفة عامة، ونمط الإنفاق العام الاجتماعى بصفة خاصة.

٢. من عيوب ض.ق.م. صعوبة تطبيقها على بعض القطاعات كالزراعة والإسكان والخدمات المالية والقطاع غير النظامى. وقد يرجع ذلك الى صعوبة تقدير القيمة المضافة أو الى العقبات التى تواجه الإدارة الضريبية وترفع من كلفة إدارة ض.ق.م. خاصةً فى القطاعات المنشآت الصغيرة والأنشطة غير النظامية. كما قد تكون هناك عقبات سياسية تعترض تطبيق الضريبة فى بعض الحالات كحالة الزراعة، لاسيما عندما يتسم توزيع الملكيات أو الحيازات بالتركز الشديد، وعندما يتمتع كبار الملاك أو الحائزين بنفوذ سياسى قوى، مع أن تطبيق ض.ق.م. على المزارع الكبيرة لا ينطوى على أية صعوبات فنية.

ولكن هذه الصعوبات ليست مانعة تماماً من تطبيق ض.ق.م. فى هذه القطاعات، خاصةً وأن نتائج عدم التطبيق لا تقتصر على حرمان العامة من بعض الإيرادات. فإعفاء الزراعة من ض.ق.م. قد ينطوى على عدم العدالة حيث أن هذا يحرم المزارعين من استرداد ما قد يكون سبق لهم سداده من ض.ق.م. على مدخلاتهم. ولذا يقترح البعض فرض ض.ق.م. على الزراعة مع جعل حد التسجيل مرتفعاً كما هو الشأن فى قطاع التجارة.

وفيما يتعلق بقطاع الإسكان ثمة تفاوتات كبيرة بين الدول فى المعاملة الضريبية للعقارات والمباني ولكن من الشائع إعفاء المباني السكنية. وإيجار المساكن من ض.ق.م. (حتى لا يقع تمييز ضد التأجير ولصالح التمليك) مع إخضاع المباني الإدارية للضريبة. وإذا انتقلنا الى قطاع الخدمات المالية، فهناك صعوبات عملية فى تقدير القيمة المضافة على كل عملية مالية فى البنوك وشركات التأمين وما إليها. ولذلك فإن معظم الدول تعفى الخدمات من ض.ق.م. كقاعدة عامة، مع استثناء بعض المعاملات وفرض الضريبة عليها كعمليات السمسرة وخدمة تأجير الخزائن فى البنوك. ويذكر أن إسرائيل تفرض ضريبة على مجموع الأرباح والأجور فى المؤسسات المالية مع عدم السماح لها باسترداد أى ض.ق.م. تكون قد سدتها. ولكن

يعاب على هذه الطريقة أن الضريبة المفروضة هي أقرب إلى ضريبة إضافية على الدخل منها إلى ض.ق.م. أما فيما يتعلق بالقطاع غير النظامي، فهو قطاع عصي على تطبيق الضرائب بصفة عامة. ولكن يمكن إخضاعه بدرجة ما لـ ض.ق.م. سواء عندما يستورد منتجات خاضعة لهذه الضريبة أو يشتري من مؤسسات كبيرة تقوم بتحصيل هذه الضريبة حتى يمكنها استرداد ما سبق لها دفعه منها. ويضاف إلى ما تقدم من صعوبات صعوبة تطبيق ض.ق.م. على السلع التي لبيع تتم فيها المتاجرة إلكترونياً، خاصة بنظام البيع والتسليم الإلكتروني على الخط،(online) كما هو الحال مع السلع الرقمية كالموسيقى والأفلام والكتب. ولكن هذه الصعوبة قائمة بالنسبة للتجارة الإلكترونية بوجه عام، ليس فيما يتعلق بالضرائب غير المباشرة فحسب، بل وبالنسبة للضرائب على الدخل أيضاً. وما زال الاتجاه العام هو ترك التجارة الإلكترونية بمنأى عن الضرائب بهدف تجنب إعاقة نمو هذا النوع من التجارة.¹

٣. وتتنقد ض.ق.م. بدعوى أنها ذات أثر تضخمي. ولكن هذا الانتقاد مردود عليه بأن الخبرات الدولية لا تؤكد وجود هذا الأثر في معظم الحالات، وبأنه حتى عندما يتحقق هذا الأثر في بعض الحالات فمن الشائع أن يكون أثر الضريبة في رفع سعر السلعة أو الخدمة لمرة واحدة. كما أن هذا الأثر يتوزع على مدى زمني، وقد يستوعب جانب منه من خلال الانخفاض في هوامش ربح المنتجين والموزعين. بل إن بعض الآراء تذهب إلى أنه على المدى الطويل قد يحد فرض ض.ق.م. من الاتجاهات التضخمية وذلك لكونها ضريبة محفزة على الادخار. وربما يرجع ما ينسبه البعض من أثر تضخمي لـ ض.ق.م. إلى أن بعض الدول قد فرضت هذه الضريبة في أوقات كانت اقتصادياتها تشهد اتجاهات تضخمية أصلاً، وهو ما أدى إلى عدم القدرة على عزل الأثر السعري لـ ض.ق.م. وتحديد حجمه بدقة. وعموماً ينصح بتجنب إدخال هذه الضريبة في فترات التضخم.

¹ - تقرير لجنة تطبيق الضريبة على القيمة المضافة، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الخرطوم ابريل ١٩٩٧م.

٤. ويأخذ البعض على ض.ق.م. ارتفاع كلفة إدارتها، وكذلك ارتفاع كلفة الامتثال الضريبي (compliance tax) وهو ما يؤدي في نظرهم الى زيادة فرص النصب والغش والتهرب من الضريبة. وقد سبق الرد على مسألة الكلفة الإدارية في سياق بيان مزايا ض.ق.م. (المزية السادسة). ومما يذكر في هذا السياق أن ض.ق.م. تطبق في جميع مراحل تصنيع وتداول السلعة مما يزيد من عدد المنشآت موضع المحاسبة ويرفع كلفة إدارة الضريبة بالمقارنة بالضريبة على مبيعات التجزئة التي تطبق في مرحلة واحدة. ولكن يرد على ذلك بأن التطبيق السليم للضريبة الأخيرة يستلزم التحقق من صفة المشتري، أى ما إذا كان مستهلكاً نهائياً أم منشأة سوف تدخل مشترياتها فى عملية إنتاجية، لاسيما أن بعض قد تستخدم لأغراض الاستهلاك النهائى وكذلك لأغراض الإنتاج، وهو ما يفتح أبواب التهرب وفقدان جزء من حصيله الضريبة. أضف الى ذلك ما سبق لنا ذكره من أن التهرب فى حالة ضريبة مبيعات التجزئة (ذات المرحلة الواحدة) يضع الضريبة كلها، وهى ضريبة على كامل قيمة السلعة، وذلك على خلاف الحال مع ض.ق.م. (التي تتعدد مراحل تحصيلها) حيث أنه إذا ضاعت الضريبة فى مرحلة فإنها قد لا تضع فى بقية المراحل، وأن الإيراد المفقود هو الضريبة على القيمة المضافة وليس على كامل قيمة السلعة. ولذلك من المرجح أن يكون الإيراد المفقود أقل فى حالة ض.ق.م. عنه فى حالة ضريبة مبيعات التجزئة.

وفى ما يتعلق بالنقد الخاص بارتفاع كلفة الامتثال الضريبي وما قد تؤدي إليه من محاولات للغش والتهرب من دفع ض.ق.م. أو عدم توريد الضريبة المحصلة الى مصلحة الضرائب، يجب أن نتذكر أن هذه المشكلات ليست مقصورة على ض.ق.م.، بل إنها واردة فى حالة الأنواع الأخرى من الضرائب.

(١-٢-٥) أهداف ضريبة القيمة المضافة:

إن الأهداف المرجوة من نظام الضريبة على القيمة المضافة هى نفس أهداف أي نظام ضريبي ، وتتلخص فى توفير قدر معقول من الإيرادات للخبزينة العامة بأقل تكاليف إدارية ممكنة ، كما يهدف إدخالها (إدخال نظام ضريبة القيمة المضافة الى تبسيط التشريع الضريبي لهذا النوع من الأنظمة الضريبية حتى يسهل

هضمه من قبل دافعى الضرائب وكذلك العمل على ترقية الأداء الضريبي وقد تمخضت تلك الأهداف بشكل وعن سياسات الإصلاح الضريبي التي انتظمت معظم البلدان خلال العقدين الأخيرين وحتمت تلك السياسات (سياسات الإصلاح الضريبي) ضرورة المؤاممة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، مما أدى الى البحث عن سبل لتطوير العمل الضريبي وإعطاءه شكلاً أكثر عقلانية وملائمة، نتيجة لذلك ارتبط تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة الأهداف التالية^١:

١. زيادة الإيرادات الضريبية :

فى الدول النامية تلعب الدولة الدور الأساسى فى التخطيط والإشراف على برنامج التنمية الاقتصادية وتنفيذها، لذلك فإن تعبئة الموارد للقطاع الحكومى تعتبر بالغة الأهمية فى تمويل تلك البرامج. كما أن هنالك أهمية توفير الموارد اللازمة للتمويل فى الوقت المناسب (لأى مشروع تنموى) وذلك لفك الاختناقات التمويلية التى تحدث فى بعض القطاعات الحيوية مثل القطاع الزراعى (موسم الإنتاج والحصاد)، إضافة الى مواجهة الحالات الطارئة مثل النقص فى الغذاء أودرء الكوارث والأوبئة. فى البلدان النامية غالباً لا تتوفر اعتمادات مالية كافية للطوارئ مما يدفع بالحكومات الى زيادة الأسعار أو فرض ضرائب جديدة فهذه الاحتياجات الطارئة تقوى حجة تطبيق الضريبة على القيمة المضافة وتبرز أهميتها فى تخصيص الموارد وتبرر توسعة الوعاء الذى تفرض عليه هذه الضريبة. مما يجعلها أكثر واقعية ومردوداً لمتطلبات التنمية الاقتصادية وقد أصبح العائد من هذه الضريبة يشكل نسبة تتراوح بين ١٢% - ٣٠% من الإيرادات الإجمالية للبلدان التى وفرت المناخ الملائم لتطبيقها، وقد أصبحت هذه النسبة أكثر استقراراً بعد ترسيخ تطبيق الضريبة وتعميمها على وعاء واسع من السلع والخدمات. يرتبط هذا الهدف لتطبيق ضريبة القيمة المضافة بالالتزام بسياسة اتفاقية تعتمد على التنمية الاقتصادية كأولوية قسوة، أما إذا تسربت النفقات العامة خارج

١- قانون ضريبة القيمة المضافة فى السودان ١٩٩٩م، وزارة المالية والاقتصاد الوطنى، ديوان الضرائب ص ص ٤١-٤٩.

قنوات الإنفاق الأساسية فسيكون الأثر الاقتصادي سلباً على مستويات الاستقرار الاقتصادي وغالباً ما يؤدي الأمر الى حالة التضخم والركود والكساد الاقتصادي المصاحب له.

٢. تحقيق العدالة الضريبية:

من المعلوم أن الضرائب تقلل من الدخل الخاص وتترك بذلك أثر على توزيع الدخل والثروة. ويظهر أثر الضرائب على العائدات عبر توزيع العبء الضريبي الذي يؤثر على مصادر الدخل من جهة (عبر الضرائب المباشرة) وعلى استخدام عناصر الاستهلاك (عبر الضرائب غير المباشرة) من جهة أخرى، ولأن الضرائب غير المباشرة كضرائب تراجعية وغير عادلة نسبة لاقطاعها أن صبة أعلى من دخول الفئات الفقيرة وبالتالي تترك أثراً بليغاً على رفاة الفئات الموجودة في أدنى سلم الدخل، وبالتالي لابد من إيجاد الوسائل اللازمة لتعظيم الدور التوزيعي للضرائب المباشرة في تكاملها مع نظام الضرائب غير المباشرة، في هذه الحالة يكون للضرائب غير المباشرة أثر إيجابياً عندما تكون الضرائب المباشرة غير ملائمة من الناحية الاقتصادية أو نتيجة للخلل الإداري المصاحب لتطبيقها، وضريبة القيمة المضافة كنظام حديث يخدم هذه الناحية ويقوم بتلك المهمة (الدور التوزيعي) عندما يتم فرضها بشكل يميز بين أنواع الاستهلاك للعائلات الفقيرة والميسورة (الغنية)، ويراعى في ذلك فرض فئات متعددة تعطي الأفضلية للسلع الضرورية والجديرة بالإشباع وتعاقب أنواع الاستهلاك البذخي، إضافة للفئات القياسية (قياساً على قيمة السعر السابق للبطاعة) وهذا النوع من الهيكل الضريبي نظام (VAT) يجعله أكثر عدالة ومرونة في آن واحد .

٣. كفاءة النظام الضريبي :

كفاءة النظام الضريبي هدف أساسي من أهداف تطبيق نظام (VAT) ولتحقيق هذا الهدف يجب توفر عدد من المعايير والسمات فيها^١:

^١ - ضريبة القيمة المضافة التجارب والقضايا، وثيقة أعدت لمؤتمر الحوار الدولي حول القضايا الضريبية المعنى بضريبة القيمة المضافة، روما ١٥-١٦ مارس ٢٠٠٥م، ص ٧.

- أن يحد تطبيق هذا النظام نظام (VAT) من الأثر التراكمى الذى يلزم الضرائب العامة على المبيعات وذلك بإتباع نظام التعويض أو الخصم.
- أن تحل هذه الضريبة مشكلة الفئات الضريبية المتعددة المتبعة فى الضرائب غير المباشرة الأخرى، وذلك باعتماد فئة قياسية واحدة مع إمكانية فرض فئة تشجيعية وأخرى عقابية.
- أن تحتوى على فئة صفر للصادر.
- أن تحد من كمية الإعفاءات الضريبية على السلع والخدمات والحد الأدنى المعفى وذلك بتحديد سقف مناسب ومدروس للتسجيل لهذه الضريبة.
- أن تراعى فيها الحيادية تجاه السلع المتجانسة بغض النظر عن مصادرها.
- لا بد من توفر نظام دقيق للمتابعة والتحقيق من صحة التطبيق من جهة وضبط المخالفات من الجهة الأخرى.
- الالتزام بتطوير نظام محاسبى للقيمة المضافة حتى يمكن الحيلولة دون تحول هذه الضريبة الى ضريبة على رقم الأعمال بدلاً من القيمة المضافة¹.
- أن يتم الإصلاح فى الهيكل الضريبي بالتناسب مع عمليات الإصلاح فى العمل الإدارى وتدريب الكوادر.
- أن يتم التحصيل عبر النظام المصرفى التجارى لزيادة الجدوى الإدارية للضريبة ولتوفير زمن المكلفين.
- الجدير بالذكر أن هذه النقاط إذا ما روعيت تكون من أسباب تثبيت هذا النظام الضريبي الجديد العامل على برامج الإصلاح الضريبي

¹-مراد جابر الأغا، ٢٠٠٥م، أثر الضرائب على الناتج المحلى الاجمالى، بحث للحصول على درجة ماجستير غير منشورة قدمت لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - كلية الدراسات العليا -الاقتصاد، ص٢٣.

(١-٢-٦) أنواع ضريبة القيمة المضافة:

١. ضريبة القيمة المضافة على الإنتاج:

هو الضريبة المفروضة على تكلفة الإنتاج أو الإنفاق على مجمل الناتج القومى الاجمالى (gross national product)، ولان هذه الضريبة لا تضع اعتباراً لإهلاك الأصول أو الاستثمار فهي تعتبر أقل كفاءة، رغم سعة وعائها، ولا يتم اللجوء الى هذه الضريبة إلا فى حالات نادرة فى بعض البلدان المتقدمة اقتصادياً، وهى بشكل عام تقرب من الضريبة على رقم الأعمال مع بعض الاختلافات الجوهرية. فى بعض المصادر الاقتصادية تسمى هذه الضريبة بالضريبة على القيمة المضافة الإجمالية والتي تساوى قيمة مبيعات المنشأة مخصوماً منها مستلزمات الإنتاج التي تم استخدامها فى سير العمليات الإنتاجية. وتشمل القيمة المضافة الإجمالية عوائد الإنتاج (الأجور، الفوائد، الإيجار العقارات، الأرباح) بالإضافة لإهلاك الأصول^١.

٢. ضريبة القيمة المضافة على الاستثمار:

يتم فى هذه الحالة خصم الاهلاكات من الوعاء الخاضع للضريبة من وعاء الضريبة الإنتاج وهذا النوع نادر الاستخدام أيضاً فى الدول النامية. كما تتم الإشارة إليه أيضاً بالضريبة على القيمة المضافة الصافية والتي تساوى القيمة المضافة الإجمالية مخصوماً منها قيمة أقساط إهلاك الأصول الرأسمالية.

٣ - ضريبة القيمة المضافة على الاستهلاك:

هذا النوع الأوسع انتشاراً ومرتبطة بفواتير الاعتماد ويعنى هذا النظام خصم إهلاك رأس المال فى الفترة الخاضعة للحساب، وغالباً ما يتم ضمن هذا النظام إعفاء السلع الرأسمالية من عبء الضريبة، مما يشكل حافزاً قوياً للمستثمرين فى استجلاب الأجهزة والمعدات الحديثة التى تساهم فى تحديث الإنتاج ورفع إنتاجيته مما يرفع من الفترة التنافسية للمنتجات الوطنية، ومن المهم تعميم هذا المعيار بشكل أساسى على الصناعات الإستراتيجية والقطاع الزراعى.

^١ - وزارة المالية : لجنة الإصلاح الضريبية، التقرير الختامى الخرطوم، ١٩٩٤م

(١-٢-٧) أهم المشاكل التي تواجه نظام ضريبة القيمة المضافة:

١. المعلومات والحوسبة:

تعتبر المعلومات من أهم وسائل تطوير نظام ضريبة القيمة المضافة حيث تمثل الأساس فى توسيع المظلة الضريبية من خلال توفير قاعدة بيانات تمكن من حصر وتسجيل كافة الأشخاص الذين تنطبق عليهم شروط التسجيل الاجبارى من ناحية ومن ناحية أخرى استخدامها فى التحقق من صحة وصدق الإقرارات الضريبية المقدمة من المكلفين عند الفحص والمراجعة مما يؤدي الى زيادة الحصيلة الضريبية وتحقيق العدالة الضريبية وتقليل النزاعات بين الديوان والمكلفين.

كما أن عملية الحوسبة والربط الشبكي تمكن من مواكبة الوسائل الحديثة فى الإدارة الضريبية عن طريق التطبيق برامج المخاطر فى اختيار الملفات للمراجعة وتقديم الإقرارات والتحصيل الالكتروني والتي تساهم فى تقليل تكلفة للإدارة والمكلفين. ونجد أن معظم الدول المتقدمة والنامية قد قامت بتطوير أنظمتها الضريبية من خلال الاهتمام بأنظمة المعلومات وحوسبة الإدارة الضريبية.

إذا نظرنا الى الواقع العملى نجد انه على الرغم من أن تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة مثل البداية الحقيقية للاهتمام بالحوسبة وذلك من خلال إنشاء إدارة خاصة بها وتعيين عدد كبير من التقنيين وتدريب العاملين وتوفير الأجهزة والشبكات والبدء فى حوسبة الإجراءات الضريبية وقد ساعد على ذلك وجود نسبة مخصصة لإدارة الضريبة من إيراداتها أسوة بالدول الأخرى. وعلى رغم من ذلك إلا أن العديد من المشاكل التى حالت دون فعالية أنظمة المعلومات الحالية وتطبيق الأنظمة الحديثة المذكورة وبالتالي أعاقت التطوير ومن أهم المشاكل والمعوقات التى واجهت أنظمة المعلومات والحوسبة^١:

-عدم تعاون المصادر الخارجية (الحكومة والخاصة) فى تقديم المعلومات للديوان أو عدم تقديمها فى الوقت المحدد والكيفية المحددة مما يقلل من فعاليتها واستناد بعض هذه الجهات على قوانينها الخاصة فى ذلك.

^١ - ورشة عمل تطوير وتفعيل الضريبة على القيمة المضافة، قاعة الصداقة الخرطوم -٦-٧ مايو ٢٠١٣م، ص ص ١٦-١٩.

-عدم التزام المكلفين بالتعامل بالفواتير الضريبية وإمساك الدفاتر والسجلات المحاسبية وتقديم الإقرارات الصحيحة والتي تعتبر من أهم مصادر المعلومات.

-عدم إكمال حوسبة العمليات والإجراءات الضريبية والربط الشبكي بين إدارات الديوان بالرغم من الجهود التي بذلت خلال السنوات السابقة لأسباب متعددة أهمها عدم كفاية الموارد المالية، نتيجة إيقاف النسبة المخصصة لإدارة الضريبة.

-ضعف التدريب التقني وعدم توفير العدد الكافي من الكوادر المدربة والمؤهلة في مجال تصميم النظم.

٢. عدم الالتزام بالفواتير الضريبية:

الفاتورة هي المستند الذي من خلاله توثق عملية بيع السلعة أو تقديم الخدمة أو أداء العمل بين طرفي العملية (بائع ومشتري) وتمثل الفاتورة أهم ركيزة في المجموعة المستندية والتي هي أساس صحة وسلامة المجموعة الدفترية.

لأهمية الفواتير الضريبية فقد ألزم القانون المكلفين بإصدار فواتير ضريبية عن كافة مبيعاتهم من السلع والخدمات، واعتبر عدم إصدار الفواتير أو إصدار الفواتير غير صحيحة أو مزورة من صور المخالفات أو التهرب الضريبي التي تستوجب فرض جزاءات أو عقوبات.

مزايا الالتزام بالفواتير وإمساك الدفاتر والسجلات المحاسبية:

- تحفظ للمكلف حقه في خصم الضريبة المدفوعة عن المدخلات من الضريبة المحصلة عن المخرجات.

- إصدار المكلف للفواتير الضريبية عن كافة المبيعات مع الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات المحاسبية الصحيحة تمنح المكلف حق قبول الإقرار الضريبي المقدم (الإقرار الذاتي) ويكون حجة له أمام ديوان الضرائب.

- تمكن ديوان الضرائب من استخدام برامج المخاطر والذي يقوم على فحص ومراجعة الأشخاص غير الملتزمين بدلاً من فحص ومراجعة كل المكلفين.
- استخدام معلومات الفواتير في توسيع المظلة الضريبية أفقياً ورأسياً وبالتالي تدعيم الموقف التنافسي للمكلف وتحقيق العدالة الضريبية.
- تمثل ركيزة أساسية في ضبط المشتريات الحكومية.
- تعمل على ثبات الأسعار بالنسبة للمستهلك من خلال التعرف على أسعار البيع الحقيقية عن طريق مقارنة الفواتير لنفس الأصناف.
- عدم التعامل بالفواتير الضريبية يترتب عليه المشاركة في إخفاء أنشطة الآخرين وبالتالي تدعيم موقفهم التنافسي.

أسباب عدم الالتزام بالفواتير:

- عدم وعي المكلفين والمستهلكين بالمزايا التي تنتج عن الالتزام بالفواتير الضريبية الصحيحة.
- رغبة بعض المكلفين في التهرب الضريبي بسبب ضعف الجزاءات والعقوبات المنصوص عليها والتهاون في تطبيق القوانين.

المشاكل الأخرى:

١. عدم التزام بعض الأشخاص الذين بلغوا حد التسجيل الإلزامي (١٠٠,٠٠٠ جنيه) بالتسجيل مما يخلق دوافع تهرب ضريبي لدى المكلفين المسجلين بسبب ضعف الموقف التنافسي لهم.

٢. وجود نص بالقانون يخول لمجلس الوزراء الإعفاء أدى لتعدد المطالبات وصدور إعفاءات من الضريبة للعديد من السلع والخدمات (الأعلاف ومدخلاتها - الخدمات الزراعية) بما يتعارض مع نظام الضريبة ويؤثر على الحصيلة الضريبية.

٣. عدم مقدرة المكلفين الذين يتعاملون مع الشركات العاملة في المجال الاستكشاف والتنقيب عن البترول من استرداد الضريبة المدفوعة عن مدخلاتهم نتيجة قيام هذه الشركات لسداد الضريبة بواسطة شهادات القيمة المضافة والتي استحدثت لمعالجة الإعفاءات الواردة في الاتفاقيات مع حكومة السودان، وقد أدى لوجود خلل في النظام نتيجة الى مضاعفة الأرصدة الدائنة لهذه الشركات.

٤. قيام عدد من المكلفين بالاستيراد عن طريق سجلات الغير مقابل مبالغ مالية (إيجار السجلات) وعادة ما لا تتوفر المقدرة المالية لصاحب السجل على سداد الفاقد الضريبي عند المراجعة واختفاء المستورد الفعلى.

٥. عدم قيام بعض الجهات الحكومية بسداد الضريبة على القيمة المضافة للمكلفين بحجة عدم توفر المبالغ المالية وخصوصا في المجال المقاولات في الطرق والبنى التحتية.

٦. ضعف الجزاءات على المخالفات والقصور في تطبيق النصوص القانونية.

٧. عدم مطابفة بعض الجهات الحكومية في مجال التعاقدات بطلب صورة من الشهادة التسجيل وكذلك التعامل مع أشخاص غير مسجلين مما يعد مخالفة لإجراءات الضريبة.

٨. المشاكل المرتبطة بالسلع المسعرة جبريا (المواد البترولية) والمتعلقة بخصم واسترداد الضريبة المدفوعة عن المدخلات.

٩. عدم التزام المكلفين بإمساك الدفاتر والسجلات المحاسبية وخصوصاً وسط صغار ومتوسطى المكلفين وكذلك عدم تقديم الإقرارات الصحيحة والذي يشمل كبار المكلفين، حيث أن جميع حالات الفحص والمراجعة تسفر عن فاقد ضريبي.

١٠. عدم وجود برامج لاختيار الملفات للفحص والمراجعة وفقاً للمخاطر وذلك بسبب عدم إكمال الحوسبة وكذلك ضعف عامل الثقة نتيجة عدم التزام المكلفين بالتعامل بالفواتير الضريبية وإمساك الدفاتر والسجلات الصحيحة، حيث أن جميع حالات الفحص والمراجعة حتى على مستوى كبار المكلفين تسفر عن عدم صحة الإقرارات المقدمة.

١١. انخفاض برامج التدريب للعاملين مقارنة بما كانت عليه في الفترة الأولى للتطبيق رغم زيادة الحاجة لها لاعتبارات دمج الإدارة الضريبية (المراكز الضريبية) واستيعاب مفتشين جدد وكذلك توقف برامج التدريب والتوعية للمكلفين والمجتمع.

١٢. تعدد الضرائب والرسوم من الجهات الولائية والاتحادية والتي يترتب على إضافتها لوعاء الضريبة وفقاً لقانون آثار تراكمية وازدواجية مما يتعارض مع أهداف الضريبة.

المبحث الثالث

الناتج المحلى الاجمالى

المقدمة:

يتصدر الناتج المحلى الاجمالى، الذى يقيس مجمل قيمة السلع والخدمات التى تقوم الدولة بإنتاجها مفاهيم الاقتصاد الكلى، وذلك لكونه أكثر المعايير شمولاً. ويعتبر الناتج المحلى الاجمالى جزء من الحسابات القومية، التى تعد بمثابة مجموعة متكاملة من الإحصاءات التى تتيح أمام صانعى السياسات إمكانية تحديد ما إذا كان الاقتصاد يشهد حالة من الانكماش أو التوسع. أو حتى تقوم النشاط الاقتصادى ومدى كفاءته وصولاً الى قياس الحجم الاقتصادى الكلى. وغالباً ما يشوب مفهوم الناتج المحلى الاجمالى لبس وتداخل بينه وبين المفاهيم الأخرى ذات العلاقة.

(١-٣-١) أهمية الناتج المحلى الإجمالى:

- ❖ الناتج المحلى الإجمالى يلخص النشاطات الاقتصادية التى قام بها المجتمع خلال فترة معينة غالباً سنة.
- ❖ الناتج المحلى الإجمالى يلخص ما تحصل عليه عناصر الإنتاج من عوائد نتيجة مساهمتها فى الإنتاج المحلى.
- ❖ الناتج المحلى الإجمالى يعتبر مؤشر اقتصادى هام يمكن استخدامه للتحليلات الاقتصادية ووضع الخطط والسياسات التنموية، ومعرفة توجهات الاقتصاد الحالية.
- ❖ الناتج المحلى الاجمالى بطريقة الإنفاق، يمكن من معرفة توجهات الاستهلاك للقطاعات الرئيسية والمستهدفة^١.

^١ - الشرجى، حميد مقارنة التحديثات والتغيرات بين نظامي الحسابات القومية (١٩٩٣ - ٢٠٠٨ م) مؤتمر الخوارزمي، قطر. ص ٦.

- ❖ يمكن استخدام مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي كمقياس لمستوى المعيشة بشكل تقريبي.
- ❖ استخدامه كمؤشر للمقارنة بين الدول من ناحية مستوى الأداء الاقتصادي للدولة.
- ❖ تستخدم السلاسل الزمنية للناتج المحلي الاجمالي لإجراء التنبؤات الاقتصادية الهامة لمتخذي القرارات.

(١-٣-٢) مفهوم الناتج المحلي الإجمالي والمفاهيم الأخرى ذات العلاقة^١:

(١-٣-٢-١) يعرف الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج بأنه:

إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة.

أسماء أخرى للناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج: الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة المضافة أو الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة النهائية.

كيفية عرض الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج: يعرض بطريقتين، الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط والناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع التنظيمي.

(١-٣-٢-٢) يعرف الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل بأنه:

إجمالي دخول عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض) الموجودة داخل المحيط الجغرافي التي أسهمت في العملية الإنتاجية (أى فى الناتج المحلي الاجمالي) خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة.

^١-مهند بن عبد الملك السلطان، و احمد بن بكر البكر فبراير ٢٠١٦م، ورقة عمل و.ع ٣/١٦ دراسة وصفية عن الناتج المحلي الإجمالي، مؤسسة النقد العربي السعودي، إدارة الأبحاث الاقتصادية، ص٧-٨.

وهناك أسماء أخرى للناتج المحلى الإجمالى بطريقة الدخل:

إجمالى الدخل من عوامل الإنتاج أو هيكل تكلفة الناتج المحلى الإجمالى.

كيفية عرض الناتج المحلى الاجمالى بطريقة الدخل: يعرض بطريقتين، إجمالى الدخل من عوامل الإنتاج حسب النشاط وهيكل تكلفة المحلى الإجمالى.

(١-٣-٢-٣) يعرف الناتج المحلى الإجمالى بطريقة الإنفاق بأنه:

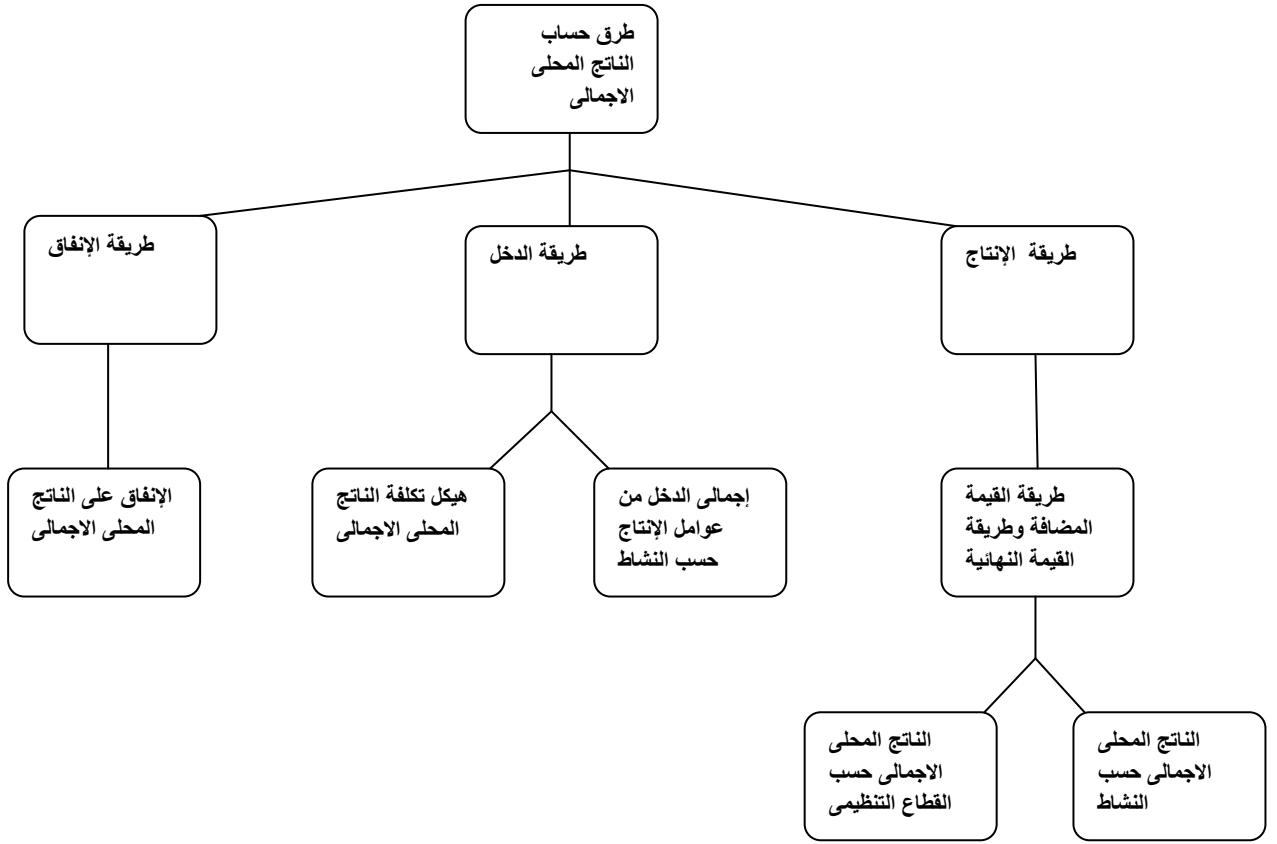
إجمالى قيمة السلع الموجهة الى تلبية الطلب الكلى فى المجتمع (أى مجموع الإنفاق النهائى) ويشمل الإنفاق الإستهلاكى الخاص والإنفاق الإستثمارى والإنفاق الحكومى وصافى التعامل الخارجى (الصادرات ناقصاً الواردات) خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة.

أسماء أخرى على الناتج المحلى الإجمالى بطريقة الإنفاق: الإنفاق على الناتج المحلى أو الإنفاق على الناتج المحلى بقيم المشترين.

كيفية عرض الناتج المحلى الإجمالى بطريقة الإنفاق: يعرض بطريقة واحدة، الإنفاق على الناتج المحلى الإجمالى.

(١-٣-٣) طرق حساب الناتج المحلى الاجمالى:

شكل (١-١) طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي:



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، إدارة الأبحاث الاقتصادية

توجد ثلاثة طرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي، وهي طريقة الإنتاج وتحتوى على مسارين للتقدير، الأول: القيمة المضافة، والثاني: القيمة النهائية وطريقة الدخل وطريقة الإنفاق. وتلك الطرق الثلاث تعطى فى الأخير نفس النتيجة تماماً. لكن تختلف فى كيفية تقدير الناتج المحلي الإجمالي، فتقدير الإنتاج هو تقدير القيم النقدية لما يتم إنتاجه، وتقدير الدخل هو تقدير دخول عوائد من قام بالإنتاج، وتقدير الإنفاق هو تقدير إنفاق من حصل على الدخل من عناصر الإنتاج^١.

^١ - المرجع السابق ص ٩-١٣

لكل طريقة حساب هناك بنود يتم عرضها وقد تحتوى بعض الطرق على أكثر من طريقة عرض، فطريقة الإنتاج تعرض بنودها بطريقتين، الأولى حسب النشاط الاقتصادي والثانية حسب القطاع التنظيمي. طريقة الدخل تحوى طريقتين لعرض بنودها أيضا الأولى إجمالى الدخل من عوامل الإنتاج حسب النشاط والثانية هيكل تكلفة الناتج المحلى الإجمالى. أما طريقة الإنفاق تحوى طريقة واحدة هي الإنفاق على الناتج المحلى الاجمالى.

(١-٣-٣-١) طريقة احتساب الإنتاج :

١. طريقة احتساب القيمة المضافة للسلعة :

فى هذه الطريقة يتم حساب الناتج المحلى الإجمالى من خلال حساب الزيادة التى يضيفها كل قطاع العملية الإنتاجية ثم تجمع هذه الإضافات لكافة قطاعات الاقتصاد للوصول الى الناتج المحلى الإجمالى وهى عبارة عن الفرق بين إجمالى الإنتاج وتكلفة المنتجات الوسيطة خلال كل مرحلة من مراحل الإنتاج.

٢. طريقة احتساب القيمة النهائية للسلعة

فى هذه الطريقة يتم حساب الناتج المحلى الإجمالى من خلال ضرب الكمية المنتجة من كل سلعة أو خدمة نهائية خلال سنة فى سعرها، ومن ثم جمع العمليات للحصول على الناتج المحلى الإجمالى.

(١-٣-٣-٢) طريقة احتساب الدخل:

فى هذه الطريقة يتم حساب الناتج المحلى الاجمالى من خلال ما يتسلمه العنصر الانتاجى كدخل، فنحصل بهذه الطريقة على الدخل التى تحصل عليها عناصر الإنتاج^١.

(١-٣-٣-٣) طريقة احتساب الإنفاق:

فى هذه الطريقة حساب الناتج المحلى الاجمالى من احتساب مجموع الإنفاق النهائى بأسعار المشتريين الذى حصل عليه العنصر الانتاجى لقاء إسهامه فى الناتج المحلى الإجمالى. عدد عناصر الإنتاج التى أسهمت فى العملية الإنتاجية يكاد يكون بمئات الآلاف فى الاقتصاد الواحد، بغية التبسيط نحدد أجزاء الإنفاق حسب إنفاق كل قطاع من القطاعات الإنتاجية، حيث يقوم كل نوع معين من هذه القطاعات بإنفاق معين بحيث يكون فى مجموعه هو الناتج المحلى الاجمالى.

(١-٣-٤) الناتج المحلى الاجمالى الاسمى والناتج المحلى الاجمالى الحقيقى:

الناتج المحلى الاجمالى الاسمى:

إجمالى القيم النقدية بأسعار السنة الجارية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلى بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافى خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة وتحسب بضرب الكميات المنتجة فى الأسعار الجارية أى بأسعار السائدة للسوق فى السنة التى يتم حساب الناتج بها^٢.

أسماء أخرى للناتج المحلى الاجمالى الاسمى: الناتج المحلى الاجمالى النقدى، الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الجارية.

^١ - أ.د. أحمد محمد مندور وآخرون، ٢٠٠٤م، مقدمة فى النظرية الاقتصادية الكلية، الناشر، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية ص ٩
^٢ - على سيف على المزروعى، (٢٠١٢ م)، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد ٢٨ - العدد الأول، أثر الإنفاق العام فى الناتج المحلى الاجمالى، دراسة تطبيقية (١٩٩٥-٢٠٠٩م)، ص ١١-١٥.

الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى:

إجمالى القيم النقدية بأسعار السنة الأساس للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلى بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافى خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة. وتحسب بضرب الكميات المنتجة فى الأسعار الثابتة، أى بأسعار سنة أساس ثابتة، يتم الاعتماد عليها لباقي السنوات.

أسماء أخرى للناتج المحلى الاجمالى الحقيقى: الناتج المحلى بالأسعار الثابتة

لقد سبق تعريف الناتج المحلى الاجمالى بأنه إجمالى القيم النقدية للسلع والخدمات المنتجة فى الاقتصاد، ولتحديد تلك القيمة النقدية نلجأ لمقياس أسعار السوق الجارية السائدة خلال تلك السنة. ولما كانت الأسعار فى تغيير مستمر بسبب تقلبات الأسعار، فإن الناتج المحلى الاجمالى الاسمى سيتغير هو الآخر من السنة الى الأخرى حتى مع ثبات الكمية المنتجة نتيجة تغيير أسعار السلع والخدمات، لذا لا يفضل استخدام الناتج المحلى الاجمالى الاسمى للمقارنة بين الدول وأخرى أو حتى بين سنة وأخرى.

نفترض أن الدولة تنتج سلعة واحدة فقط وهى النفط، ونفترض انه خلال السنتين الأولى والثانية تم إنتاج ١٠٠ برميل نفط لكل سنة، أى أن الكمية المنتجة الثابتة، وعلى افتراض أن سعر البرميل فى السنة الأولى ٩٠ دولار وفى السنة الثانية ارتفع سعر البرميل الى ١٠٠ دولار احسب الناتج المحلى الاجمالى الاسمى للسنتين، ثم وضح هل حدث نمو فى الاقتصاد؟

الناتج المحلى الاجمالى الاسمى للسنة ١: الكمية المنتجة للسنة الأولى × سعر البرميل فى السنة الأولى = ٩٠٠٠٠ دولار .

الناتج المحلى الاجمالى الاسمى للسنة ٢: الكمية المنتجة للسنة الثانية × سعر البرميل فى السنة الثانية = ١٠٠٠٠٠ دولار .

١- د. على عمر (٢٠٠٥)، مبادئ الاقتصاد الكلى، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار وائل للنشر ص ٢٥ .

بالرغم من أن الكمية المنتجة من النفط لم تتغير في السنتين، إلا أن الناتج المحلي الاجمالي الاسمي أعطى نتائج مختلفة نتيجة لتغيير مستوى الأسعار دون أى تغير حقيقى فى الكميات المنتجة مما يعطى نتائج مضللة عند المقارنة. إذ لا يوجد نمو حقيقى فى الإنتاج بل هو نمو فى الأسعار. ولهذا يلجأ الاقتصاديون الى استخدام مقياس أفضل لرصد النشاط الاقتصادى الحقيقى وهو ما يطلق عليه "الناتج المحلي الاجمالي الحقيقى" من خلال اعتماد أسعار ثابتة وجعلها سنة أساس عند حساب بقية السنوات، لتجنب تأثير ارتفاع الأسعار على حساب الناتج. فمثلاً فى مثالنا السابق، افرض انه تم اعتماد السنة الأولى كسنة الأساس فان:

الناتج المحلي الاجمالي الحقيقى للسنة ١ : الكمية المنتجة للسنة الأولى × سعر البرميل فى السنة الأساس
= ٩٠٠٠٠ دولار .

الناتج المحلي الاجمالي الحقيقى للسنة ٢ : الكمية المنتجة للسنة الثانية × سعر البرميل فى السنة الأساس
= ٩٠٠٠٠ دولار .

نلاحظ أن الناتج فى السنتين ثابت بسبب كون الأسعار موحدة، مما أعطى نتائج حقيقية.

(١-٣-٥) الناتج المحلي الاجمالي والناتج القومى الاجمالي^١:

الناتج المحلي الاجمالي:

إجمالى القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافى خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة.

^١ - سالم، قطب، (٢٠١٣ م) حول مدى تطبيق نظام الحسابات القومية (٢٠٠٨ م)، فى الدول العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا "الإسكوا" الأردن.

الناتج القومى الاجمالى:

إجمالى القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة بواسطة مواطنى البلد سواء كانوا مقيمين بداخل البلد أم بخارجه واستثناء القيم النقدية للسلع والخدمات المنتجة بواسطة غير المواطنين خلال فترة زمنية معينة عادة سنة.

كما يتضح أعلاه أن الناتج المحلى الاجمالى يعبر عن مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التى يتم إنتاجها بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة بداخل المحيط الجغرافى، إلا أن جزء من هذه العناصر قد يكون مملوكاً لغير مواطنى الدولة، وهذا يؤدى الى أن جزء من عوائد عناصر الإنتاج المملوكة لغير المواطنين تحول الى الخارج. وفى نفس الوقت هناك بعض عناصر الإنتاج الوطنية تعمل خارج الحدود الجغرافية للدولة مما يؤدى الى تحويل العوائد التى يحصلون عليها الى داخل الاقتصاد البلد الموطن. والفرق بين ما يدخل الاقتصاد وما يخرج منه يسمى "صافى عوائد عناصر الإنتاج الخارجية" وبالتالى يعبر الناتج القومى الاجمالى بشكل أدقة عن الإنتاجية الحقيقية لأفراد ذلك الوطن. لكن ذلك لا يعنى أن الدولة لا تستفيد من الفرق بين الناتج المحلى الاجمالى والناتج القومى الاجمالى، فالعاملون الأجانب من جهة أخرى يساعدون فى عملية التنمية الاقتصادية.

بافتراض أن: الناتج المحلى الاجمالى = ٨٦٠ جنيه ودخل المواطنين العاملين بالخارج = ٢٠٠ جنيه ودخل الأجانب العاملين بالوطن ١١٠ جنيه احسب الناتج القومى الاجمالى^١:

$$\text{الناتج القومى الاجمالى} = ٨٦٠ + (١١٠ - ٢٠٠) = ٩٥٠ \text{ جنيه.}$$

(١-٣-٦) الناتج المحلى الاجمالى والناتج المحلى الصافى:

الناتج المحلى الاجمالى:

1- حسين عمر، (١٩٨٦)، مبادئ علم الاقتصاد، دار الفكر العربى، القاهرة، ص ٦٣١.

إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة. ويتم احتساب الناتج المحلي الاجمالي بدون استثناء إهلاك رأس المال.

الناتج المحلي الصافي:

إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة. ويتم احتساب الناتج المحلي الاجمالي بعد استثناء إهلاك رأس المال.

يجب ملاحظة أن الناتج المحلي الاجمالي لا يأخذ في الحسبان الحقيقة القائلة بان الأصول الرأسمالية في الدولة مثل الآلات والمعدات والمباني تستهلك على مر الزمن وبالتالي تتهالك تلك المعدات وتصبح غير قابلة الاستعمال مع مرور الزمن لذا يجب أن يؤخذ في الحسبان تناقص قيمتها نتيجة الاستعمال أو حتى ينتهي عمرها الافتراضي عند حساب الناتج المحلي الاجمالي ، لذلك يمكن استخدام مقياس آخر للاقتصاد وهو عبارة عن الناتج المحلي الاجمالي بعد استبعاد استهلاك رأس المال مما ينتج مفهوم جديد أدق وأكثر مصداقية وهو " الناتج المحلي الصافي " ، بحيث يعبر ذلك المفهوم عن القيمة الحقيقية للاقتصاد وعن قيمة النواتج الحالية الحقيقية وليس قيمتها السابقة .

بافتراض أن: الناتج المحلي الاجمالي = ١٠٠٠ جنية وبعد استعمال الآلات خلال سنة تم تقييم تلك الآلات فأصبح إهلاك رأس المال لها = ٩٠ جنية احسب الناتج المحلي الاجمالي والناتج المحلي الصافي للسنة الحالية^١:

الناتج المحلي الاجمالي = ١٠٠٠ جنية

١- أ.د. زياد رمضان (٢٠٠٧) مبادئ الاستثمار المال والحقيقي، الرياض، دار وائل للنشر، ص ٣٣

الناتج المحلي الصافي = ١٠٠٠ - ٩٠ = ٩١٠ جنية

(١-٣-٧) العوامل المحددة لحجم الناتج المحلي الاجمالي:

- الظروف الطبيعية التي لا يستطيع الإنسان السيطرة عليها أو التنبؤ بها مثل الزلازل والظروف الجوية والمناخية المختلفة.
- الاستقرار السياسى للدولة والذي يؤثر على كمية وقيمة ما ينتج من السلع والخدمات، فالحروب مثلاً لها أثر مدمر على الناتج القومى الاجمالي من خلال تدمير المصانع.
- كمية ونوعية الموارد الاقتصادية والتي تحدد كمية ونوعية ما ينتج وبالتالي قيمة الناتج المحلي الاجمالي^١.
- علاقة عناصر الإنتاج والبيئة المحيطة، ومدى تطبيق الدولة لمبدأ تقسيم العمل فى الإنتاج، والتقدم التكنولوجى.

(١-٣-٨) مشاكل حسابات الناتج المحلي الاجمالي:

- صعوبة حساب القيم لكل الدخول الناتجة عن النشاط الاقتصادى مثل خدمات العقار المسكون من مالكة وغير المعلن عنه، خاصة فى الدول التي تتصف بضعف الأجهزة المحاسبية.
- صعوبة حساب القيم النقدية للناتج المحلي الاجمالي من بعض السلع والخدمات، مثل المنتجات التي لا تدخل فى نطاق التبادل النقدى فى السوق كالمنتجات التي يستهلكها منتجوها، وخدمات ربة المنزل

1- مايكل ابدجمان، (١٩٩٨ م)، الاقتصاد الكلى والنظرية السياسية، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار المريخ للنشر ص٤٤.

فى البيت أو خدمات الطبيب لأهل منزله أو خدمة الكهربائى والسباك والنجار وبالتالى تظهر قيمة الناتج المحلى الاجمالى اقل من القيمة الحقيقية.

- صعوبة تقدير حجم المخزون السلعى، وأيضاً صعوبة تقدير إهلاك رأس المال لكل عنصر انتاجى.
- مشكلة التغير المستمر فى هياكل الأسعار العامة، والأسعار القياسية حيث تؤثر بشكل كبير فى الناتج المحلى الاجمالى بشقيه الاسمى و الحقيقى.
- مشكلة اختلاف قيم العملات بين الدول ووجود أكثر من سعر للعملة الوطنية (اسمى و حقيقى) مما يجعل المقارنة بين الدخول القومية غير دقيقة.
- الأنشطة غير النظامية أو المسمى اقتصاديا بالاقتصاد الظل، لا يحتسب فى الناتج المحلى الاجمالى حيث تتمتع تلك النشاطات بالدفع النقدى أو المقايضة بهدف التهرب من رقابة الدولة وبالتالى عدم احتسابها.
- لا يعكس الناتج المحلى الاجمالى الآثار السلبية على البيئة مثل آثار المصانع مثلاً، لصعوبة تقديره وطرحه من الناتج المحلى الاجمالى.

الفصل الثانى

مكونات الناتج المحلى الاجمالى فى السودان

المبحث الأول: القطاع الزراعى

المبحث الثانى: القطاع الصناعى

المبحث الثالث: القطاع الخدمى

المبحث الأول

(٢-١) القطاع الزراعى

المقدمة:

يعرف الناتج المحلى الإجمالى بطريقة الإنتاج: اجمالى القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد السودانى بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل السودان خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة. وهى تحتوى على مسارين للتقدير، الأول: القيمة المضافة والثانى: القيمة النهائية: ويتبع السودان طريقة القيمة المضافة ويعرض الناتج المحلى الإجمالى حسب النشاط وحسب القطاع التنظيمى.

جدول (٢-١) مكونات الناتج المحلى الاجمالى حسب القطاعات (٢٠٠٠م-٢٠١٥م).

(بالجنيه السودانى) والأسعار الجارية

السنة	القطاع الزراعى	القطاع الصناعى	القطاع الخدمى	الناتج المحلى الاجمالى
-	1	2	3	4=3+2+1
2000	12969.2	4794.4	15897.1	33662.7
2001	14589.9	6458.9	19609.8	40658.6
2002	17966.1	8028.1	21762.0	47756.1
2003	21511.3	10921.0	23301.5	55733.8
2004	23346.2	12102.1	33255.1	68721.4
2005	28534.7	151.3.3	43069.1	85707.1
2006	31127.9	20144.7	47018.8	98291.9
2007	35998.2	26953.1	56886.0	119837.3
2008	42591.6	28865.5	640511.7	135511.7
2009	46869.6	25958.2	66559.7	139387.5
2010	51993.4	32846.2	75806.9	160646.5
2011	60589.2	25328.5	88621.6	174539.2
2012	60374.2	43554.7	122255.2	217184.1
2013	115739.2	52079.7	174984.3	342803.2
2014	150133.4	75481.3	245700.8	475827.6
2015	183150.3	89781.7	310004.7	582936.7

المصدر: *الجهاز المركزى للإحصاء

هيكل الاقتصادى السودانى يضم عدة قطاعات منها القطاع الزراعى بشقيه النباتى والحيوانى، والقطاع الصناعى الذى يضم النفط والتعدين والمحاجر والصناعات التحويلية والكهرباء والمياه، والقطاع الخدمى

والذى يشمل عدداً من القطاعات الفرعية أهمها الصحة والتعليم والنقل والمواصلات والطرق والجسور والاتصالات، بالإضافة الى خدمات الفنادق والسياحة.

وهو القطاع المهم، ويُعد من أهم القطاعات إذ يُوظف نحو ٨٠% من قوة العمل (أرقام ٢٠٠٩) ويُساهم بنحو ٤٤،٥% من إجمالي الناتج المحلى (انخفاض بشدة كى يُسجل نحو ٣٢،١%، وفقاً لأرقام (٢٠٠٩م) وكما سنرى بالتفصيل عبر خطواتنا الفكرية، أن النظام البيئى يتباين فى السودان بين سافنا غنية فى أقصى الجنوب (الذى انفصل بأرضه ونفته!) الى بيئة صحراوية وشبه صحراوية فى أقصى الشمال، وتبعاً لتباين المناخ يتباين النشاط الاقتصادى للبشر فى الإقليم السودانى ككل، إذ تبلغ مساحة السودان حوالى ٦٠٠ مليون فدان تُغطى البيئة الصحراوية وشبه الصحراوية حوالى ٤٩% من حجم المساحة الكلية ويبلغ إجمالي الأراضى القابلة للزراعة حوالى ٢٠٠ مليون فدان، المزروع منها حالياً أقل من ٣٥% (أرقام عام ٢٠٠٩م) يُضاف الى ذلك مساحات الغابات البالغة ٢٢٠ مليون فدان والمساحات غير القابلة للزراعة حوالى ١٨٠ مليون فدان^١.

وفى سبيل استيفاء التصور العام لهذا القطاع، فيمكننا القول إن القطاع الزراعى السودانى إنما يعكس بشكل نموذجى واضح ظاهرة التخلف، بمفهومه التقليدى، من جميع جوانبها على صعيدى تخلف قوى الإنتاج وتخلف علاقاته، ولنلق نظرة على هذا القطاع بشكل أكثر تركيزاً، بتتبع مظاهر تخلفه التاريخى: ضعف البنية التحتية (الطرق... الرى... المياه... الأوعية التخزينية...)، وهو الأمر الذى يأتى متضافراً مع تعميق الانفصال المستمر بين الريف (بكل خصوصيته الاجتماعية) وبين المدينة (بكل تناقضاتها) على نحو متساق مع تخلف الاستغلال على صعيد النظم الإنتاجية المهيمنة، وعلى صعيد علاقات الإنتاج السائدة؛ بما يُحقق ضخاً مستمراً للفائض الى خارج مسام الاقتصاد القومى السودانى، أضف الى ذلك تدهور الغطاء النباتى بسبب القطع الجائر الذى انعكس سلباً على التربة ومعدلات هطول الأمطار بمناطق الزراعة

١- د. عمران عباس يوسف عبد الله، د. موسى يوسف البر، مجلة بخت الرضا العلمية العدد السادس عشر ٢٠١٦ م، أثر ترقية الصادرات مقابل إحلال الواردات النشاط الاقتصادى فى السودان (١٩٩٢ - ٢٠١٢ م).

المطرية، بيد أن هذا الغطاء قد أخذ، طبقاً لكلام مؤسسة الحكم السودانية، فى الآونة الأخيرة يَسترد عافيته الى حد ما بفعل معدلات الأمطار الوفيرة فى السنوات الأخيرة، مما أدى الى تحسّن نسبة الإنبات الطبيعى لبذور الأشجار والشجيرات مع تكثيف الحماية والتشجير والذى أتى بالتوازي مع ارتفاع معدلات الوعى بأهمية الأشجار وحمايتها نتيجة لحملات التوعية والبرامج الإرشادية بقيادة الرأسمال الدولى، الساعى دوماً الى البحث عن المواد الأولية وعن البدائل، فى الوقت نفسه. ويشمل القطاع الزراعى الإنتاج النباتى والحيوانى (الثروة الحيوانية والسمكية) وقد تراجعت نسبه مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى من ٢٨,٢% فى عام ٢٠١٤م الى ٢٧,٩% فى عام ٢٠١٥م، وفيما يلى استعراض أداء أهم مكونات هذا القطاع:

١. الإنتاج النباتى:

يشمل الإنتاج النباتى الزراعة المطرية (التقليدية والآلية) والزراعة المروية والغابات. ويضم المحاصيل الرئيسة كالقطن والصبغ العربى والمحاصيل الغذائية والحبوب الزيتية.

٢. إنتاج المحاصيل الرئيسية:

شهد الموسم الزراعى خلال موسمى ٢٠١٤م - ٢٠١٥م نجاحاً ملحوظاً بسبب استهداف السياسة التمويلية للبنك الزراعى السودانى كل المساحات التأشيرية المحددة بواسطة وزارة الزراعة، حيث ربط البنك الزراعى التمويل باستخدام التقانات الحديثة والحزم التقنية لكل محصول وتنفيذ العمليات الفلاحية فى أوقاتها المحددة والمجازة بواسطة هيئات البحوث الزراعية، وتقديم التمويل حسب مراحل العمليات الزراعية وبناء على التقارير الزراعية، بجانب تفعيل دور الإدارة العامة للمخزون الاستراتيجى لعمليات شراء وتخزين وتسويق المحاصيل خاصة الذرة والقمح.

١. الصمغ العربي:

جدول (٢-٢) إنتاج الصمغ العربي من ٢٠١١م - ٢٠١٥م. (آلاف الأطنان)

النوع	العام	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
صمغ الطلح	16.3	21.3	39.60	21.25	18.90	
صمغ الهشاب	7.6	6.7	33.39	18.14	16.49	
صمغ اللبان	2.0	1.9	2.17	1.61	1.81	
صمغ الكاكموت	0.8	0.6	0.80	0.83	0.83	
الاجمالي	26.9	30.4	75.96	41.83	37.85	

المصدر: الهيئة القومية للغابات.

٢. القطن:

جدول (٢-٣) المساحة المزروعة وإنتاج القطن (المساحة: آلاف الأقدنة) (الإنتاج: آلاف الأطنان) (الإنتاجية: طن/فدان).

موسم ٢٠١٥/٢٠١٤			موسم ٢٠١٤/٢٠١٣			موسم ٢٠١٣/٢٠١٢			موسم ٢٠١٢/٢٠١١		
الإنتاجية	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة المزروعة
١,٠	١٧٦	١٧٦	٠,٨	١٦٢	١٩٣	٠,٨٠	١٣١	١٧٧	٠,٨٠	٢٨٨	٣٩٢

المصدر: وزارة الزراعة والري - إدارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي

٣. المحاصيل الغذائية:

تشمل المحاصيل الغذائية الرئيسية الذرة والقمح والدخن.

جدول (٢-٤) إنتاج أهم المحاصيل الغذائية الرئيسية في موسمي ٢٠١٣-٢٠١٤م و ٢٠١٤-٢٠١٥م (المساحة: آلاف الأقدنة) (الإنتاج: آلاف الأطنان المترية) (الإنتاجية: كجم / فدان).

المحصول	الذرة			الدخن			القمح		
	المساحة المزروعة	الإنتاج	الإنتاجية	المساحة المزروعة	الإنتاج	الإنتاجية	المساحة المزروعة	الإنتاج	الإنتاجية
٢٠١٤/٢٠١٣	١٩٧٣٨	٢٢٤٩	٢١٧	٦٥٩٠	٣٥٩	١٠٠	٢٩٦	١٩٤	٦٩٧
٢٠١٥/٢٠١٤	٢٥٠٦٥	٦١٦٩	٢٩٥	٩٨٣٣	١٢٤٥	١٥٨	٣٦٤	٤٧٣	٨٨٤
معدل التغير %	٢٧,٠	١٧٤,٣	٣٥,٩	٤٩,٢	٢٤٦,٨	٣٥,٩	٩٠,٥	١٤٣,٨	٢٦,٨

المصدر: وزارة الزراعة والري - الإدارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي

- الذرة :

ارتفع إنتاج الذرة من ٢,٢٤٩ ألف طن متري في موسم ٢٠١٣-٢٠١٤م الى ٦,١٦٩ ألف طن متري في موسم ٢٠١٤-٢٠١٥م بمعدل ١٧٤,٣% وذلك نتيجة لارتفاع المساحات المزروعة بمعدل ٢٧,٠% والإنتاجية بمعدل ٣٥,٩%.

- الدخن :

ارتفع إنتاج الدخن من ٣٥٩ ألف طن متري في موسم ٢٠١٣-٢٠١٤م الى ١,٢٤٥ ألف طن متري في موسم ٢٠١٤-٢٠١٥م بمعدل ٢٤٦,٨% بسبب التوسع في المساحة المزروعة والإنتاجية بمعدل ٤٩,٢% و ٥٨,٠% على التوالي.

- القمح :

ارتفع إنتاج القمح من ١٩٤ ألف طن متري في موسم ٢٠١٣-٢٠١٤م الى ٤٧٣ ألف طن متري في موسم ٢٠١٤-٢٠١٥م بمعدل ١٤٣,٨% ويعزى ذلك لارتفاع المساحة المزروعة والإنتاجية بمعدل ٩٠,٥% و ٢٦,٨% على التوالي.

جدول (٢-٥) إنتاج الحبوب الزيتية الرئيسية (المساحة المزروعة: آلاف الأقدنة) (الإنتاج: آلاف الأطنان المترية) (الإنتاجية: كجم.فدان).

زهرة الشمس			السهم			الفول السوداني			المحصول الموسم
الإنتاجية	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة المزروعة	
٣٧١	٦٥	٢٥١	١٠٧	٢٠٥	٢٨٤٨	٣٢٣	٩٦٣	٢٤١٧	٢٠١٤/٢٠١٣
٣٣٦	٥١	١٨٠	١١٤	٧٢١	٧٧٦٤	٦٣٠	١٨٧١	٦٤١٧	٢٠١٥/٢٠١٤
٩,٤	٨,٩	٢٨,٣	٦,٥	٢٥١,٧	١٧٢,٦	١١,٥	٦٤,٣	٣٣,٢	معدل التغير %

المصدر: وزارة الزراعة والري - الإدارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي.

٣. الثروة الحيوانية:

يشمل إنتاج الثروة الحيوانية المواشى بأنواعها المختلفة والأسماك والدواجن، بالإضافة الى منتجات الثروة الحيوانية مثل اللحوم والألبان والجلود والبيض.

جدول (٢-٦) تقديرات أعداد الثروة الحيوانية عامى ٢٠١٤م و٢٠١٥م. (ألف رأس)

النوع	٢٠١٤	٢٠١٥	معدل التغير %
الأبقار	30,191	30,376	0.6
الضأن	39,846	40,210	0.9
الماعز	31,029	31,227	0.6
الإبل	4,792	4,809	0.4
المجموع	105,858	106,622	0.7

المصدر: وزارة الثروة الحيوانية والسمكية -مركز المعلومات

يتضح من الجدول (٢-٦) أعداد الثروة الحيوانية شهدت ارتفاعاً طفيفاً بمعدل ٠,٧% في عام ٢٠١٥م مقارنة بعام ٢٠١٤م وذلك نسبة لزيادات طفيفة فى أعداد كل أنواع الثروة الحيوانية.

المبحث الثانى

(٢-٢) القطاع الصناعى

يشمل القطاع الصناعى النفط والتعدين والمحاجر والصناعات التحويلية واليدوية والكهرباء والمياه. وقد سجلت نسبة مساهمة القطاع فى الناتج المحلى الإجمالى انخفاضاً طفيفاً من ٢٣,١٤% فى عام ٢٠١٤م الى ٢٣,٠٥% فى عام ٢٠١٥م، فيما يلى استعراض لأداء أهم القطاعات الفرعية للقطاع الصناعى:

١. النفط الخام ومشتقاته:

جدول (٧-٢) إنتاج النفط الخام ومشتقاته لعامين ٢٠١٤م و٢٠١٥م.

معدل التغير %	٢٠١٥		٢٠١٤		البند
	نسبة المساهمة %	الإنتاج	نسبة المساهمة %	الإنتاج	
1.6	-	29.44	-	28.97	النفط الخام (مليون برميل)
6.7	40.3	1,538.47	39.0	1,442.27	جازولين
2.2	27.4	1,044.40	28.9	1,067.91	بنزين
7.2	7.8	298.41	8.7	321.45	بوتاجاز
0.0	7.7	293.37	7.9	293.37	الجازولين الثقيل
26.9	7.5	286.31	6.1	225.66	الفحم النفطى
1.2	5.4	207.73	5.6	205.33	فيريس
2.3	2.9	109.48	2.9	107.07	جت
6.1	0.5	17.43	0.5	16.42	كيروسين
6.7	0.5	17.35	0.4	16.26	نافتا
3.2	100.0	3,812.95	100.0	3,695.76	المجموع

المصدر: المؤسسة السودانية للنفط - وزارة النفط

ارتفع إنتاج النفط الخام من ٢٨,٩٧ مليون برميل فى عام ٢٠١٤م الى ٢٩,٤٤ مليون برميل فى عام ٢٠١٥م بمعدل ١,٦% وكذلك ارتفع إجمالى إنتاج المشتقات النفطية من ٣,٦٩٥,٧٦ ألف طن متري فى عام ٢٠١٤م الى ٣,٨١٢,٩٥ ألف طن متري فى عام ٢٠١٥م، بمعدل ٣,٢%.

يتضح من الجدول (٢-٧) ارتفاع إنتاج كل من الفحم النفطى، والجازولين، والنافتا، والكبروسين، والجبث، والفيرنس بمعدل (٢٦,٩% و٦,٧% و٦,٧% و٦,١% و٢,٣% و١,٢%) على التوالي، بينما انخفض إنتاج كل من البوتاغاز، والبنزين بمعدل ٧,٢% و٢,٢% على التوالي.

٢. الصناعات التحويلية:

تلعب الصناعات التحويلية دوراً مقدراً فى تحقيق قيمة مضافة للقطاعات المختلفة وتوفير فرص للعمل وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، وقد ارتفعت نسبة مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالى ارتفاعاً طفيفاً من ١٧,٤% فى عام ٢٠١٤م الى ١٧,٥% فى عام ٢٠١٥م وفيما يلى استعراض أداء أهم الصناعات التحويلية:

(أ) صناعة السكر:

تشمل مصانع إنتاج السكر المصانع الأربعة المملوكة لشركة السكر السودانية (حجر عسلاية -الجنيد - سنار-حلفا الجديدة) وشركة سكر كنانة وشركة سكر النيل الأبيض.

جدول (٢-٨) إنتاج مصانع السكر لعامين ٢٠١٤م و ٢٠١٥م.

معدل التغير %	نسبة المساهمة %	الإنتاج (ألف طن)		المصنع
		٢٠١٥	٢٠١٤	
34.7	59.5	471.1	349.8	كنانة
6.8	31.9	252.7	271.1	شركة السكر السودانية
13.6	8.5	67.6	59.5	حلفا الجديدة
14.1	7.9	62.8	73.1	الجنيد
12.0	8.1	64.3	73.1	سنار
11.3	7.3	58.0	65.4	حجر عسلاية
8.9	8.6	67.8	74.4	النيل الأبيض
13.9	100.0	791.6	695.3	الإنتاج الكلي

المصدر: شركة السكر السودانية وشركة سكر كنانة وشركة سكر النيل الأبيض.

يتضح من الجدول (٢-٨) ارتفاع اجمالى إنتاج السكر من 695.3 ألف طن فى عام 2014 الى 791.6 ألف طن فى عام 2015 بمعدل 13.9 %، وذلك لارتفاع انتاج السكر فى كل من مصنع سكر كنانة ومصنع سكر حلفا الجديدة بمعدل 34.7% و 13.6% على التوالي، حيث يمثل انتاجهما 29.5% و 8.5% على التوالي من اجمالى انتاج السكر فى عام 2015 .

(ب) صناعة الإسمنت

تطورت صناعة الإسمنت فى السودان بصورة ملحوظة مما أدى الى تحقيق الاكتفاء الذاتى من الإسمنت وتوفير فائض للتصدير، والمساهمة فى تقليل الطلب على النقد الأجنبى. يوضح الجدول إنتاج الإسمنت فى عامى 2014 م و 2015 م .

جدول (٢-٩) صناعة الاسمنت لعامى ٢٠١٤م و ٢٠١٥م.

البيان	الإنتاج (الف طن)		نسبة التغير %	نسبة المساهمة %
	٢٠١٤م	٢٠١٥م		
عطبرة	1,190.0	1,200.0	0.8	32.3
الشمال	945.8	1,119.6	18.4	30.2
التكامل	460.2	737.7	60.3	19.9
بربر	475.3	369.6	22.2	10.0
السلام	180.0	106.0	11.1	4.3
النيل للإسمنت (ريك)	47.7	84.9	78.0	2.3
اسلان	73.8	35.8	51.5	1.0
المجموع	3,372.8	3,707.6	9.9	100.0

المصدر: المصانع المذكورة فى الجدول

٣. الكهرباء

تقوم بالإشراف على إنتاج وتوزيع الكهرباء خمس شركات متخصصة تشمل شركة كهرباء سد مروى المحدودة، الشركة السودانية للتوليد المائى المحدودة والشركة السودانية للتوليد الحرارى المحدودة، الشركة السودانية لنقل الكهرباء المحدودة والشركة السودانية لتوزيع الكهرباء المحدودة. وفيما يلى استعراض لأداء الطاقة الكهربائية المولدة واستهلاك الكهرباء لعامى ٢٠١٤م و ٢٠١٥م.

جدول (٢-١٠) الطاقة الكهربائية المولدة لعامي ٢٠١٤م و٢٠١٥م. (قيفا واط/ساعة).

الطاقة المولدة	٢٠١٤	٢٠١٥	نسبة المساهمة % في عام ٢٠١٥	معدل التغير %
١/ توليد المائي	8,913.6	8,367.8	63.7	6.1
٢/ الحرارى	2,465.9	4,636.1	35.3	88.7
أ/ البخارى	1,399.8	3,054.3	23.2	118.2
ب/ الغازى	٠	٠	٠	٠
ج/ الديزل	202.1	277.8	2.1	37.5
د/ الدورة المركبة	864.0	1,304	9.9	50.9
٣/ ربط الأثيوبى	468.5	142.3	1.0	1.0
جملة الطاقة المولدة	11,848.0	13,146.2	100.0	11.0

المصدر: وزارة الموارد المائية والكهرباء

يتضح من الجدول (٢-١٠) ارتفاع الطاقة الكهربائية المولدة من 11,848.0 قيقاواط /ساعة فى عام 2014 الى 13,146.2 قيقاواط/ ساعة فى عام 2015 بمعدل 11.0 %، نتيجة لارتفاع حجم الطاقة الناتجة من التوليد الحرارى من 2,465.9 قيقا واط/ساعة فى عام 2014 م الى 4,636.1 قيقا واط / ساعة فى عام 2015 بمعدل 88.7 % بنسبة مساهمة 35.3 % من جملة الطاقة الكهربائية المولدة فى عام 2015 ، ويعزى ذلك لدخول محطة أم دباكر الحرارية فى دائرة الإنتاج.

٤. الصناعة الدوائية:

وهى من الصناعات التى تعجز عن تلبية حاجات الشعب السودانى المحلية إلا فى بعض الأنواع من الأدوية التقليدية، أو التى سمحت الشركات الرأسمالية العملاقة بإمكانية إنتاجها محلياً. وتبلغ كلفة استخدام السودان للدواء فى العام الواحد ٢٥٠ مليون دولار، أى ما يُمثل ٣% من جملة استخدام الدواء فى العالم، حيث يبلغ استخدام الفرد نحو ٤ دولارات فى العام.

المبحث الثالث

(٢-٣) القطاع الخدمي

ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي من 48.4% في عام 2014م الى 49.0% في عام 2015م ، نتيجة لارتفاع مساهمة بعض القطاعات الفرعية المكونة لقطاع الخدمات، حيث ارتفعت مساهمة التجارة والفنادق والمطاعم من 8.9% في عام 2014م الى 9.1% في عام 2015م ، النقل والمواصلات من 10.7% في عام 2014م الى 10.9% في عام 2015م ، التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال من 12.2% في عام 2014م الى 12.4% في عام 2015م ، أما مساهمة البناء والتشييد، المجتمع والخدمات الاجتماعية، خدمات المؤسسات المالية، الخدمات الحكومية، الخدمات الخاصة غير الربحية، الرسوم على الواردات، فقد سجلت معدلات ثابتة بلغت 3.5%، 1.3%، 2.0%، 11.5%، 0.8%، 1.6% على التوالي في عامي 2014م و2015م .

يشمل هذا القطاع الصحة والتعليم والنقل والمواصلات والطرق والجسور والبناء والتشييد والاتصالات والخدمات الأخرى، وقد سجلت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً طفيفاً من 48.4% في عام 2014م الى 49.0% في عام 2015م، وفيما يلي استعراض لأداء بعض القطاعات الفرعية.

١- الصحة:

تشمل المؤسسات الصحية المستشفيات المحلية ومراكز صحة الاسرة ووحدات صحية اساسية (شفخانات، نقاط غيار، وحدات صحية أولية).
يوضح الجدول ادناه المؤسسات الصحية بالسودان في عامي 2013م و2014م ، تجدر الإشارة الى أن البيانات لا تتضمن بيانات العام 2015م نسبة لعدم توفرها من مصدرها حتى لحظة اعداد التقرير.

جدول (٢-١١) المؤسسات الصحية والمستشفيات المحلية ومراكز صحة الاسرة لعامي ٢٠١٣م-٢٠١٤م

		٢٠١٤		٢٠١٣		الاعوام
عدد الوحدات الصحية الاساسية	عدد المراكز الصحية	عدد المستشفيات	الوحدات الصحية الاساسية	عدد المراكز الصحية	عدد المستشفيات	
١٨٨	١٠٥	٢٦	١٨٨	١٠٥	٣٠	الولايات الشمالية

١١٧	٢١٣	٣٠	١١٥	٢٣٥	٣٢	نهر النيل
١٣٩	٢٢١	٢٦	١٤٧	٤٤٦	٤٨	الخرطوم
١٦٥	٧٨	١٤	١٦٥	٩٦	٢٦	البحر الاحمر
١٧٢	٥٥	١٢	٢٠٩	١٢٩	١٦	كسلا
٢٧١	٦٥	٢٥	٢٦٩	٦٤	٣٢	القضارف
٥١٦	٣٥٢	٦٠	٥١٦	٣٦٧	٧٦	الجزيرة
٢٢١	٨٧	٢٥	١٨٤	٨٥	٢٦	سنار
٢٢١	٨٠	١٥	٢٢١	٧٢	١٨	النيل الازرق
٢١٢	١٢٥	٢٧	٢٠٠	١٢٠	٣٢	النيل الابيض
٣٥٧	١٥٩	٢٢	٤١٢	١٣٣	٢٤	شمال كردفان
١٨٧	٦٤	١١	١٩١	١٠٢	١٧	جنوب كردفان
١١٥	٩٦	١١				غرب كردفان
٢٥٢	١٤٩	١٧	٢٥٦	١٣٠	٢٠	شمال دارفور
٢٨٩	٦٢	١٤	٢٨٩	٦٢	١٦	جنوب دارفور
٧٨	٣٧	٥	٧٨	٣٧	٦	غرب دارفور
٩٨	٤٧	٧	٠	٠	٨	وسط دارفور
٠	٠	٠	٠	٠	١	شرق دارفور
٣٥٩٨	٢٠٧٠	٣٤٧	٣٤٤٠	٢١٨٣	٢٢٨	المجموع

المصدر: وزارة الصحة الاتحادية - إدارة المعلومات الصحية والبحوث

يتضح من الجدول (2-11) انخفاض عدد المستشفيات المحلية من 428 مستشفى في عام 2013م الى 347 مستشفى في عام 2014م بمعدل 18.9% ، وانخفاض عدد المراكز الصحية من 2,183 مركزاً في عام 2013م الى 2,070 مركزاً في عام 2014م بمعدل 5.2%، فيما ارتفع عدد الوحدات الصحية الاساسية بمعدل 4.6% عما كانت عليه في عام 2013م .

٢- الطرق والجسور:

لا ريب في أن قطاع الطرق والجسور يؤدي دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية (على الأقل كما تطرح نفسها في مرحلة التعليم الأساسي) حيث أنه يربط مراكز الإنتاج بتجمعات الاستهلاك وموانئ التصدير ويساعد على تنمية (وإن كانت تنمية غير متوازنة كقانون رأسمالي عام) المناطق التي تمر بها الطرق، ويشمل هذا القطاع الطرق القومية العابرة لأكثر من ولاية، والممولة تمويلًا غالباً ما يكون أجنبياً، بيد أن شح الموارد (كما يتردد في لغة الخطاب الرسمية) إضافة إلى الأبعاد الأمنية للرأسمال الدولي، يقفان عائقاً أمام ربط أقاليم السودان ربطاً حديثاً من خلال شبكة طرق تتكفل بذلك.

٣- النقل والمواصلات:

ويضم قطاع النقل في السودان كل من: هيئة السكة الحديد وهيئة النقل النهري وهيئة الموانئ البحرية وشركة الخطوط البحرية السودانية وشركة الخطوط الجوية السودانية وهيئة النقل البري. ويُمكن القول أن هذا القطاع الجزئي إنما يُكرس أيضاً جميع مظاهر إعادة إنتاج التخلف بمفهومه التقليدي، فوسائل النقل ذاتها متهاكلة، والطرق غير معبدة، والمطارات تفتقد التنظيم، وكذلك الموانئ. أضعف إلى ذلك عدم فاعلية القطاع في ربط أجزاء الإقليم بعضها ببعض.

(أ) النقل البري:

انخفض حجم البضائع المنقولة بواسطة النقل البري من 20,208 ألف طن في عام 2014م إلى 18,451 ألف طن في عام 2015م بمعدل 8.7% بالرغم من ارتفاع عدد الشاحنات الثقيلة والتناثر من 15,179 شاحنة في عام 2014م إلى 18,265 شاحنة في عام 2015م بمعدل 20.3% ، وذلك بسبب انخفاض منقولات المواد البترولية من 2,320 ألف طن في عام 2014م إلى 2,053 ألف طن في عام 2015م بمعدل 11.5% بينما ارتفع عدد الركاب من 30,000 ألف راكباً في عام 2014م إلى 40,515 ألف راكباً في عام 2015م بمعدل 35.1% .

(ب) سكك حديد السودان:

ارتفع حجم البضائع المنقولة عبر سكك حديد السودان من 799 ألف طن في عام 2014م الى 869 ألف طن في عام 2015م بمعدل 8.8%، فيما ارتفع عدد الركاب المنقولين بواسطة السكك الحديدية من 188 ألف راكب في عام 2014م الى 193 ألف راكب في عام 2015م بمعدل 2.7% ، ويعزى ذلك لدخول قطارات نقل ركاب جديدة اضافة الى إعادة تشغيل بعض الخطوط التي كانت متوقفة عن العمل.

(ج) النقل الجوى:

ارتفع حجم البضائع المنقولة عبر كافة الخطوط الجوية الأجنبية والوطنية عبر مطار الخرطوم من 29 ألف طن في عام 2014م الى 32 ألف طن في عام 2015م بمعدل 10.3%، كما ارتفع عدد الركاب من 2,299 ألف راكب في عام 2014م الى 3,008 ألف راكب في عام 2015م بمعدل 30.8% .

(د) الخطوط البحرية السودانية:

ارتفع حجم البضائع المنقولة عبر الخطوط البحرية السودانية من 75 ألف طن في عام 2014م الى 100 ألف طن في عام 2015م بمعدل 33.3% ، بينما انخفض عدد الركاب من 67 ألف راكب في عام 2014م الى 25 ألف راكب في عام 2015م بمعدل 62.7%، بالإضافة الى انخفاض خدمات المناولة عبر ادارة الشحن والتفريغ من 719 ألف طن في عام 2014م الى 648 ألف طن في عام 2015م بمعدل 9.8%.

(و) النقل النهري:

ارتفع حجم البضائع المنقولة عبر النقل النهري من 14 ألف طن في عام 2014م الى 25 ألف طن في عام 2015م بمعدل 78.6%، ويعزى ذلك لتشغيل ميناء اشكيت البرى، بينما انخفض عدد الركاب من 33 ألف راكب في عام 2014م الى 12 ألف راكب في عام 2015م بمعدل 63.6%، وذلك بسبب تحول المواطنين للسفر عبر النقل البرى.

تجدر الاشارة الى ان نشاط شركة النيل للنقل النهري فى نقل البضائع والركاب بين ميناء كوستى (السودان) وميناء جوبا (جنوب السودان)، متوقف تماما منذ اواخر عام 2011م.

٤- الاتصالات:

ارتفعت درجة التنافسية فى سوق خدمات الاتصالات فى السودان من حيث تقديم الخدمة وجودتها، مستخدمة فى ذلك احدث التقنيات فى مجال خدمات الهاتف الثابت والسيار والانترنت وخدمات المصارف المختلفة. ويشهد حقل الاتصالات صراعاً جدياً بين قوى الرأسمال الدولى فى سبيل السيطرة على الجديد فى عالم التكنولوجيا، الأمر الذى يعنى، كما ذكرنا سلفاً، أن تطور المجتمع السودانى، وجميع المجتمعات، من تلك الوجة إنما يرتبط بمدى التطور الحاصل فى الصراع الاجتماعى من أجل الحصول على الجديد فى مجال التكنولوجيا وليس مرتبطاً بالتطور الحاصل فى مجال التكنولوجيا نفسها، أى العكس تماماً لما هو سائد، على الأقل، فى الفكر الأكاديمى.

جدول (٢-١٢) أعداد المشتركين فى شركات الاتصالات والانترنت لعامى ٢٠١٤م و٢٠١٥م.

معدل التغير %	عدد (ألف مشترك)		الشركة
	٢٠١٥	٢٠١٤	
١,٢	٧,٥٥٣	٧,٦٤١	الشركة السودانية للاتصالات (سودا تل)
٣,٢	٩٢	٩٥	شركة ثابت للاتصالات
١,١	٧,٤٦١	٧,٥٤٦	شركة سودانى للاتصالات
٤,٦	١١,٦٣٢	١١,١٢٣	الشركة السودانية للهاتف السيار (zain)
١,٩	٨,٣١٩	٨,٤٧٨	شركة (MTN) لخدمات الهاتف السيار
٢٦,٣	٢٨	٣٨	شركة كنار للاتصالات
٣,٤	١٠,١٣٠	١٠,٤٨٩	اجمالى عدد مستخدمى الانترنت

المصدر: الهيئة القومية للاتصالات.

٥- الفندقية والسياحة:

يعتبر قطاع السياحة من المصادر الهامة لموارد النقد الاجنبي على المستويين العالمى والمحلى، وفى إطار تنويع واستقطاب المزيد من الموارد اولت وزارة السياحة والجهات الأخرى ذات الصلة اهتماما مقدرا بتطوير المناطق السياحية والاثرية فى السودان لجذب السياح. جدول (2-13) عدد السياح وإنفاقهم فى عامى 2014م و2015م.

البيان	عام	٢٠١٤م	٢٠١٥م	معدل التغير %
عدد السياح (سائح)	683,618	741,000	8.4	
انفاق السياح (مليون دولار)	855.4	930.7	8.8	

المصدر: وزارة السياحة والآثار والحياة البرية

يتضح من الجدول (2-13) ارتفاع عدد السياح من 683,618 سائحا فى عام 2014م الى 741,000 سائحا فى عام 2015م بمعدل 8.4%، وارتفاع العائد من السياحة من 855.4 مليون دولار فى عام 2014م الى 930.7 مليون دولار فى عام 2015م بمعدل 8.8%.

الفصل الثالث

أثر ضريبة القيمة المضافة على الناتج المحلي الاجمالي (٢٠٠٥-٢٠١٥م).

المبحث الأول: أثر الضرائب وضريبة القيمة المضافة على الناتج المحلي الاجمالي.

المبحث الثاني: أثر ضريبة القيمة المضافة على إجمالي الضرائب والقطاع الزراعي.

المبحث الثالث: تحصيل ضريبة القيمة المضافة ومن هو المكلف بدفع ضريبة القيمة المضافة.

المبحث الأول

اثر الضرائب وضريبة القيمة المضافة على الناتج المحلى الاجمالى

(٣-١-١) أثر إجمالى الضرائب على الناتج المحلى الاجمالى:

مقدمة:

تعد الضرائب فى عالمنا المعاصر من الصق القضايا بحياة الإنسان سواء من حيث أدائه أو من انتفاعه بمواردها فى إطار الخدمات العامة المقدمة من قبل الدولة، ونظراً لأهمية الضرائب فى كافة المجتمعات المتقدمة والنامية فهى أحد المصادر الرئيسية لإيرادات الدولة التى تستخدمها فى الإنفاق على الخدمات لتحقيق الرفاهية و تقدم المجتمع. وفى العصر الحديث أن اعتماد الدولة على الضريبة يكاد يكون اعتماداً كلياً ولا يستثنى من ذلك بعض الدول ذات الكثافة السكانية البسيطة والتى تتميز بثروات طبيعية تغطيها عن فرض الضرائب.

يقول بعض الاقتصاديين بأن الضرائب تؤدى الى تحريك نشاط الأفراد وتدفعهم نحو زيادة الإنتاج حتى إذا كان عبؤها ثقيلاً وذلك لكى يعوضوا النقص الذى حصل فى دخولهم بعد دفع الضرائب بينما يقول البعض الآخر بأن الضرائب تؤدى إلى شل نشاط الأفراد وتضعف من قوة إنتاجهم وتعرقل التقدم الاقتصادى خاصة إذا كانت ثقيلة غير أنه من المؤكد أن الضريبة تؤثر على حجم الإنتاج وعلى شكله من خلال تأثيرها جميع التغيرات التى تحدث فى النشاط الاقتصادى وعوامله المؤثرة نتيجة فرض الضرائب^١، وأثارها الاقتصادية تنتج كردود فعل الوحدات الاقتصادية تجاه الضرائب، لأنها تعمل على تخفيض (رفع) هذه الوحدات سواء كانت دخولا نقدية أو حقيقية عن طريق رفع (خفض) الأسعار.

^١ - مقابلة صلاح عمر عبد الغنى ، مدير عام ، الإدارة العامة للعمليات الفنية بديوان الضرائب ، ٢٠١٦/١١/٦

جدول (٣-١٤) نسبة مساهمة إجمالي الضرائب على الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٠م-٢٠١٥م).

(مليون جنيه).

*بالأسعار الجارية

السنة	الناتج المحلي الإجمالي*	إجمالي الضرائب**	نسبة المساهمة*** (%)
2000	33662.7	1339.457	39%
2001	40658.6	1750.375	4.3%
2002	47756.1	2351.479	4.9%
2003	55733.8	2939.012	5.2%
2004	68721.4	1997.39	4.3%
2005	85707.1	2955.5764	3.4%
2006	98291.9	2496.4472	2.5%
2007	119837.3	4109.235358	3.4%
2008	135511.7	4855.787773	3.6%
2009	139387.5	4824.754157	3.5%
2010	160646.5	5581.787803	3.5%
2011	174539.2	6528.005937	3.7%
2012	217184.1	7773.280797	3.6%
2013	342803.2	10648.57227	3.1%
2014	475827.6	14675.98248	3.1%
2015	582936.7	18382.33666	3.2%
متوسط النسبة			٣,٧%

المصدر: *الجهاز المركزي للإحصاء، **التقرير السنوي لديوان الضرائب (٢٠٠٠-٢٠١٥م). ***إعداد الدارس

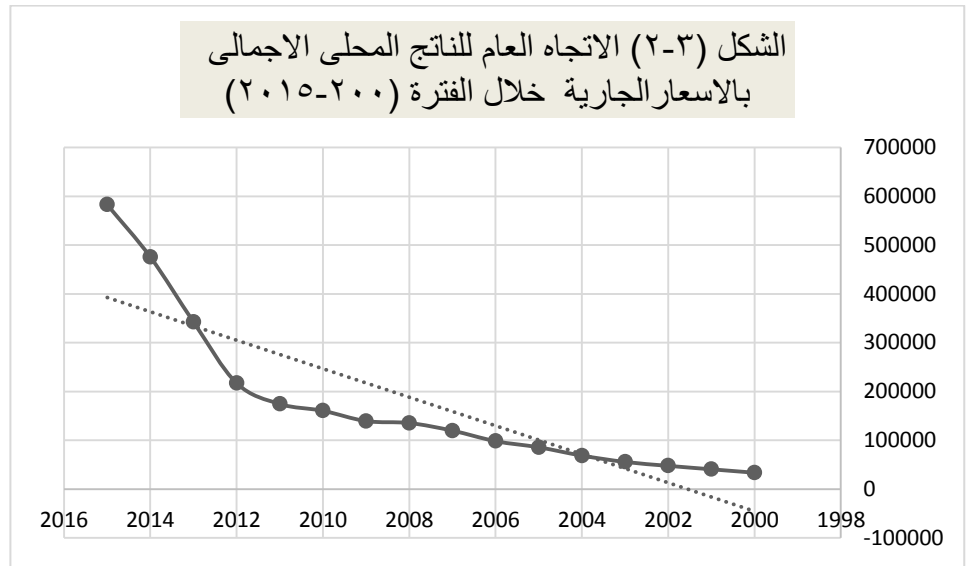
- متوسط نسبة المساهمة إذ بلغت ٣,٧%
- أدنى نسبة المساهمة كانت ٢,٥%، وكان السبب في ذلك تخفيض الفئة الضريبية، ضريبة أرباح الأعمال من ٣٠% إلى ١٥%، وارتفاع نسبة مساهمة قطاعات الناتج المحلي الإجمالي، ويعنى ذلك تخفيض سعر الضريبة، وأيضاً عدم نجاح الإدارة الضريبية في تحقيق الأهداف الموازنة في جانب الإيرادات.
- أعلى نسبة مساهمة سجلت ٥,٢%، بالنظر نسبة الزيادة في (GDP) بقدر بسيط ولذا أثرت عليها الضرائب بنسبة كبيرة، ويعزى ذلك لجهود ديوان الضرائب في رفع كفاءة التحصيل ومكافحة التهرب

الضريبي وتطبيق برنامج الإصلاح الضريبي أى التطبيق الفعلى لضريبة القيمة المضافة ورفع القدرات الإدارية وزيادة الربط بقصد دعم الموازنة.

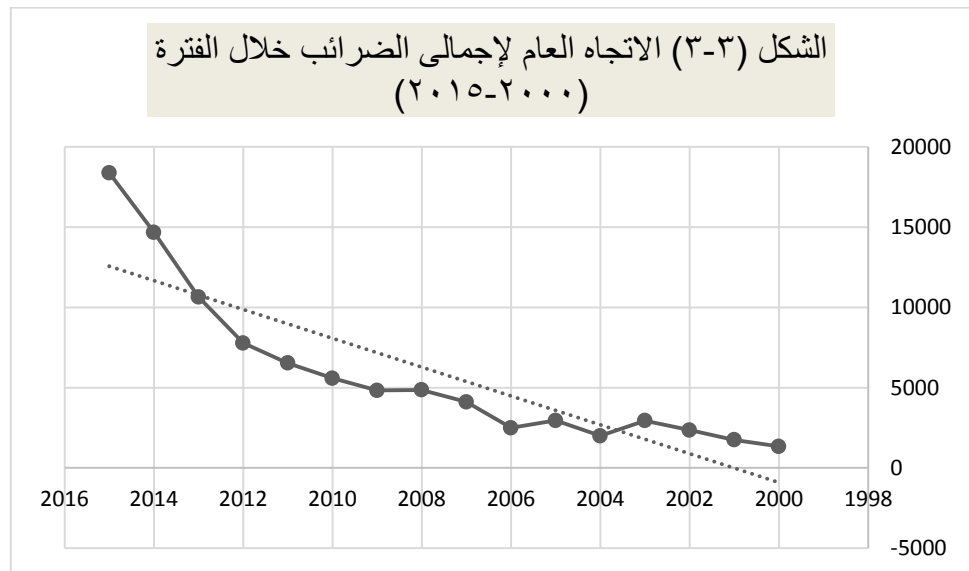
من الجدول السابق رقم(٣-١٤) نجد أن بلغ نسبة مساهمة إجمالى الضرائب فى الناتج المحلى الاجمالى لعام ٢٠٠٥م بنسبة ٣,٤% بينما فى العام ٢٠٠٦م سجل نسبة ملحوظة بالانخفاض وهى ٢,٥% بالمقارنة مع العام السابق وهى تمثل أدنى نسبة من بين الأعوام، ويرجع ذلك لانخفاض إجمالى الضرائب، وارتفاع نسبة مساهمة بعض قطاعات الناتج المحلى الاجمالى، ولكن فى العام ٢٠٠٧م، ارتفعت النسبة الى ٣,٤%، أما فى العام ٢٠٠٨م وصلت نسبة المساهمة الى ٣,٦%، وفى العام ٢٠٠٩م و ٢٠١٠م، سجل نسبة متساوية وهى ٣,٥%، وبالنظر الى ٢٠١١م، كانت النسبة مرتفع وهى ٣,٧% فنجد ملحوظة فى هذا العام ويعزى ذلك لارتفاع إجمالى الضرائب بسبب انفصال الجنوب وانفصال إيرادات النفط التى تمثل أكثر من ٥٠% من جملة الإيرادات، وفى العام ٢٠١٢م اتجه نحو الانخفاض بنسبة ٣,٦%، لكن فى العام ٢٠١٣ و ٢٠١٤م كانت النسبة متساوية بالانخفاض وهى ٣,١% بسبب ارتفاع الناتج المحلى الاجمالى، كما سجل فى العام ٢٠١٥م بنسبة ٣,٢% رغم الزيادة الكبيرة فى إجمالى الضرائب بالمقابل ارتفاع الناتج المحلى الاجمالى. أن نسبة مساهمة إجمالى الضرائب فى الناتج المحلى الاجمالى للفترة من العام ٢٠٠٠م - ٢٠١٥م تراوحت ما بين ٢,٥% و ٥,٢% وهذه النسبة فيها ضريبة القيمة المضافة وهى نسبة ضعيفة جداً بالمقارنة مع نسبة مساهمة ضريبة القيمة المضافة فى الناتج المحلى الاجمالى، فيلاحظ أن ضريبة القيمة المضافة تحقق إيرادات كبيرة للغاية فى إجمالى الضرائب. وتؤكد ضريبة القيمة المضافة بأنها العمود الفقري للضرائب، إذ خروجها من الضرائب تكاد لا تبقى شيئاً من إجمالى الإيرادات الضريبية خاصة فى العام ٢٠٠٦م.

وبصورة عامة نجد أن مساهمة الضرائب فى الناتج المحلى الاجمالى منخفضة ويعود ذلك لضعف الاستقطاع الضريبي أى عوامل كثيرة منها وجود قطاع أولى كبير يتسم جانب كبير من معاملته بأسلوب

اقتصاد الظل وعدم دخول النقود في التداول مما يقلل من فرصة فرض الضرائب، ومن تلك العوامل أيضاً الانتشار الكبير من الصناعات الصغيرة والتي يتمكن أصحابها من إخفاء الأرقام الحقيقية من أرباحهم وبذلك يتهربون من دفع جانب تلك الضرائب. ويضاف الى ذلك عدم كفاءة الإدارة الضريبية وضعف الاستقطاع الضريبي لانخفاض الدخل الفردي مما يمنح الكثير من الدخل بإعفاء ضريبي أو نسبة الاستقطاع قليل.

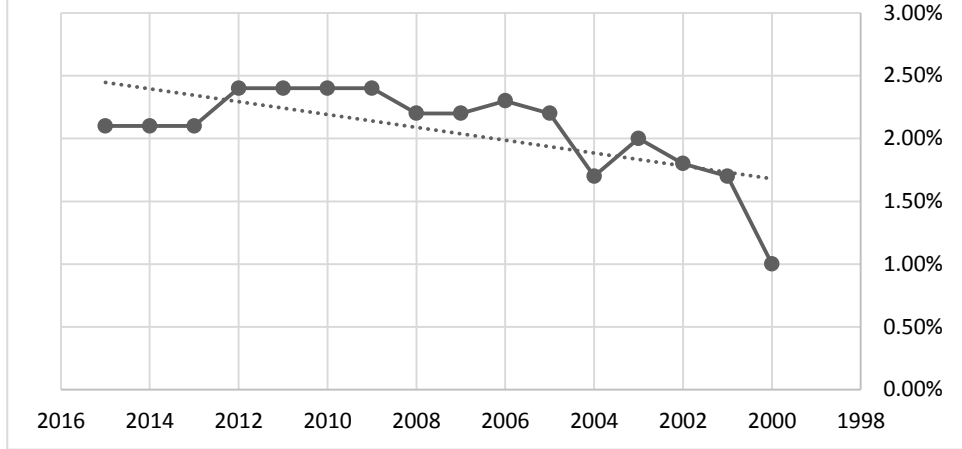


المصدر: اعداد الدارس باستخدام برنامج (Excel 2013)



المصدر: اعداد الدارس باستخدام برنامج (Excel 2013)

الشكل (٣-٤) الاتجاه العام لنسبة مساهمة اجمالي الضرائب على الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)



المصدر: اعداد الدارس باستخدام برنامج (Excel 2013)

(٣-١-٢) أثر ضريبة القيمة المضافة على الناتج المحلي الاجمالي:

أن ضريبة القيمة المضافة رغم أنها تستهدف القيمة المضافة عن كل عملية تجارية والصناعية والخدمية، شأنها شأن الأنظمة الفنية الأخرى إذ لا شك أنها تؤثر على مقدرته في تحقيق الأهداف ، كما نجد أن جميع الضرائب مهما كان تقسيمها متشابهة من حيث الأهداف والنتائج. وقد صارت ضريبة القيمة المضافة مصدراً للإيرادات في العالم حيث تسهم في بعض الدول النامية بنسبة ٧% من إجمالي الناتج المحلي، عليه فإن الخطوة الأولى لا بد من معرفة الى أي مدى تؤثر في الناتج المحلي الاجمالي في السودان من خلال الوصف التحليلي.

جدول (٣-١٥) نسبة مساهمة ضريبة القيمة المضافة على الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٠م-٢٠١٥م).
بالأسعار الجارية (مليون جنيه).

السنة	الناتج المحلي الإجمالي*	تحصيل ضريبة القيمة المضافة**	نسبة المساهمة***%
2000	33662.7	341.014	1.0%
2001	40658.6	685.541	1.7%
2002	47756.1	841.104	1.8%
2003	55733.8	1060.425	2%
2004	68721.4	1158.432	1.7%
2005	85,707.1	1849.915679	2.2%
2006	98291.9	2277.040175	2.3%
2007	119837.3	2602.384074	2.2%
2008	135511.7	2993.60715	2.2%
2009	139387.5	3343.786231	2.4%
2010	160646.5	3848.783645	2.4%
2011	174539.2	4175.10351	2.4%
2012	217184.1	5296.267685	2.4%
2013	342803.2	7306.272763	2.1%
2014	475827.6	9851.92722	2.1%
2015	582936.7	12376.08943	2.1%

المصدر: *الجهاز المركزي للإحصاء، **التقرير السنوي لديوان الضرائب (٢٠٠٠-٢٠١٥م). ***إعداد الدارس

- متوسط نسبة المساهمة سجلت ٢,٠%.
- أدنى نسبة المساهمة إذ بلغت ١,٠% ويعزى ذلك لارتفاع (GDP) وذلك للتوسع فى النشاط القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما أدى الى تدنى نسبة مساهمة ضريبة القيمة المضافة، كما شهدت هذه الفترة بداية تطبيق الفعلى لضريبة القيمة المضافة فى السودان وذلك اعتباراً من يونيو ٢٠٠٠م.
- أعلى نسبة المساهمة وصلت ٢,٤% ويرجع ذلك لتعديل فئة قطاع الاتصال الى ٢٠% وذلك اعتباراً من يناير ٢٠٠٩م نجد أن هذه التعديل له مردود إيجابى على استقرار تجربة تحصيل ضريبة القيمة المضافة.

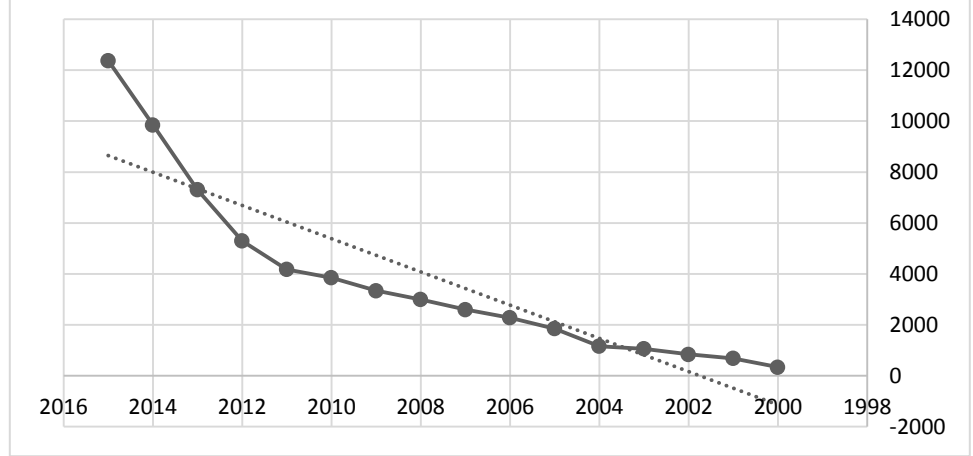
نلاحظ من الجدول رقم (٣-١٥) أن نسبة مساهمة ضريبة القيمة المضافة على الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٥م بلغ ٢,٢% فيما بلغ ٢,٣% فى العام ٢٠٠٦م، زادت النسبة بقدر ضئيل من العام السابق، بينما لعامى ٢٠٠٧م و٢٠٠٨م سجل انخفاضاً بنسبة ٢,٢% رغم أن هنالك زيادة فى تحصيل ضريبة

القيمة المضافة ويعزى ذلك الى زيادة مساهمة قطاعات الناتج المحلى الاجمالى، نلاحظ فى أربعة أعوام متتالية ٢٠٠٩م ، ٢٠١٠م ، ٢٠١١م ، ٢٠١٢م سجل نسبة متساوية وهى ٢,٤% وهى تمثل أعلى قفزة من بين النسب وذلك لارتفاع حصيلة القيمة المضافة، وأيضاً هذه الفترة شهدت انفصال الجنوب وخروج إيرادات البترول من جملة الإيرادات القومية. كما سجل انخفاضاً فى العام ٢٠١٣م، ٢٠١٤م، ٢٠١٥م بنسبة ٢,١% وهى أدنى نسبة، وسبب فى ذلك انخفاض نسبة مساهمة ضريبة القيمة المضافة فى تأثيره على (GDP)، وتفسير ذلك أن هنالك قفزة عالية فى إجمالى الناتج المحلى، لان كلما ارتفع إجمالى الناتج المحلى، كلما قلت نسبة مساهمة ضريبة القيمة المضافة.

والنسب الموضحة فى الجدول السابق تؤكد تماماً إن إيرادات القيمة المضافة رغم تذبذبها تساهم فى الناتج المحلى الاجمالى فى السودان، إذ أصبحت ركيزة أساسية فى الأنظمة الضريبية الحديثة فى السودان، إذ بلغت مساهمتها فى الناتج المحلى الاجمالى ٢,٠% وهذا يشير الى أن ضريبة القيمة المضافة تجبى موارد مالية تحقق أهداف فى الاقتصاد القومى، وبيان تأثيره بصورة ايجابية على الناتج المحلى الاجمالى.

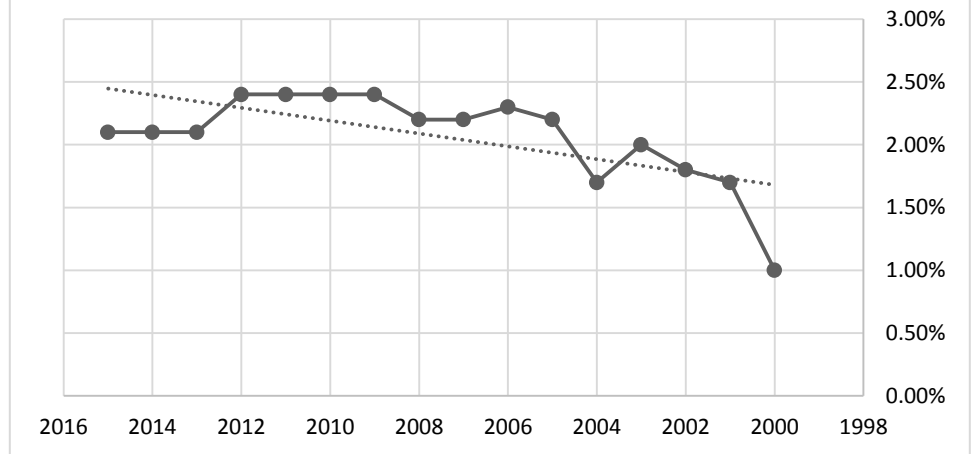
أن نسبة مساهمة إيرادات ضريبة القيمة المضافة على الناتج المحلى الاجمالى للفترة من العام ٢٠٠٠م - ٢٠١٥م تراوحت ما بين ٢,١% و ٢,٤%، وهى نسبة كبيرة جداً بالمقارنة مع نسبة مساهمة إجمالى الضرائب على الناتج المحلى الاجمالى، فيلاحظ أن مساهمة إجمالى الإيرادات الضريبية بما فيها القيمة المضافة تتراوح ما بين ٢,٥% و ٥,٢% وهى نسبة ضعيفة للغاية. وهنا أثبتت ضريبة القيمة المضافة بان لها أهمية قصوى فى دعم الناتج المحلى الاجمالى (GDP) وإجمالى الإيرادات الضريبية، وهذا مؤشر تؤكد تأكيداً قاطعاً أهمية الـ(VAT) بالنسبة (GDP). إذاً تفاصيل الجدول أكد أن ضريبة القيمة المضافة لها مزايا اقتصادية وتملك مقدرة الإسهام فى النمو الاقتصادى فى الدولة كما توضح ذلك نسبة المساهمة فى الجدول السابق.

الشكل (٥-٣) الاتجاه العام لتحصيل ضريبة القيمة المضافة خلال الفترة من (٢٠١٥-٢٠٠٠)



المصدر: اعداد الدارس باستخدام برنامج (Excel 2013)

الشكل (٦-٣) الاتجاه العام لنسبة مساهمة ضريبة القيمة المضافة على الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٠٠)



المصدر: اعداد الدارس باستخدام برنامج (Excel 2013)

المبحث الثانى

اثر ضريبة القيمة المضافة على إجمالى الضرائب والقطاع الزراعى

(٣-٢-١) اثر ضريبة القيمة المضافة فى الإيرادات الضريبية:

إن ضريبة القيمة المضافة طبق فى أكثر من ١٥٠ دولة بما فيها جميع الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى والبالغ عددها ٢٩ دولة، بالإضافة الى كندا ونيوزيلندا وأستراليا وسنغافورة وماليزيا. تُفرض ضريبة القيمة المضافة فى كل مرحلة من مراحل "سلسلة التوريد" وبشكل عام، فإن المستهلك النهائى هو من يتحمل تكلفة هذه الضريبة.

أن هذه الضريبة جزء من نظام ضريبي ومالى واقتصادى شامل، والرافد الأساسى للإيرادات الضريبية فى السودان وتعتبر مصدر دخل حديث للدولة والتي تمثل حوالى ٦٠% من جملة الإيرادات الضريبية فى السودان و ٢% من ناتج المحلى الاجمالى، وهذا يشير الى أهميتها كنوع من أنواع الضرائب الأكثر إيراداً فى السودان، فينبغى تطويرها وتوسيع مظلتها أفقياً نظراً لأثرها الايجابى فى جملة الإيرادات الضريبية من خلال نسبة المساهمة.

تعتبر ضريبة القيمة المضافة رأس الرمح لبرنامج الإصلاح الضريبي الذى تبنته العديد من الدول بما فيها السودان تحت مظلة برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكليف الهيكل بهدف تبسيط النظام الضريبي، وهى تفرض نسبة ١٠% على مبيعات السلع والخدمات والواردات وفئة الصفر للصادرات، وتعفى منها السلع الزراعية والغذائية والأدوية وخدمات التعليم وخدمات المالية والطبية والسلع الرأسمالية، ولتطبيق ضريبة القيمة المضافة تم إلغاء الضرائب التالية^١:

١. ضريبة الدفاع على الأرباح الأعمال وعلى الواردات.

^١ - مقابلة موسى الضواها موسى ، مدير عام ، المعلومات فى ادارة الإحصاء والبحوث بديوان الضرائب ، ٦/١١/٢٠١٦

٢. إلغاء ضريبة المبيعات على الخدمات الولاية والاتحادية.

٣. إلغاء ضريبة المبيعات على السلع الولاية والاتحادية.

٤. إلغاء ضريبة الخدمات على الأرباح الأعمال وعلى الواردات.

٥. إلغاء ضريبة الخصم والإضافة عدد في مرحلة الواردات.

٦. إلغاء رسوم الإنتاج على السلع الولاية والاتحادية.

جدول (٣-١٦) نسبة مساهمة ضريبة القيمة المضافة على إجمالي الضرائب (٢٠٠٠م-٢٠١٥م) (بالجنيه):

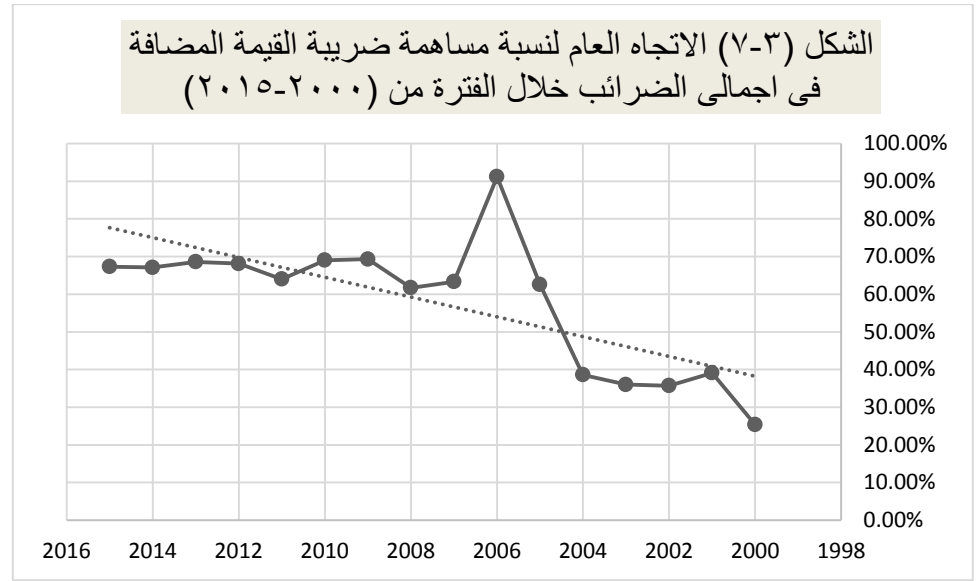
السنة	تحصيل ضريبة القيمة المضافة*	إجمالي الضرائب*	نسبة المساهمة**%
2000	341.014	1339.457	%25.4
2001	685.541	1750.375	%39.1
2002	841.104	2351.479	%35.7
2003	1060.425	2939.012	%36.0
2004	1849.915679	2997.39	%38.6
2005	2277.040175	2955.5764	%62.6
2006	2602.384074	2496.4472	%91.2
2007	2993.60715	4109.235358	%63.3
2008	2993.60715	4855.787773	%61.7
2009	3343.786231	4824.754157	%69.3
2010	3848.783645	5581.787803	%69.0
2011	4175.10351	6528.005937	%64.0
2012	5296.267685	7773.280797	%68.1
2013	7306.272763	10648.57227	%68.6
2014	9851.92722	14675.98248	%67.1
2015	12376.08943	18382.33666	%67.3
متوسط النسبة			%57.9

المصدر: *التقرير السنوي لديوان الضرائب (٢٠٠٠-٢٠١٥م) . **إعداد الدارس

● متوسط النسبة سجل ٥٧,٩%

- أدنى نسبة المساهمة ٢٥,٤% وذلك لارتفاع إجمالي الضرائب نسبة لزيادة مساهمة أنواع الضرائب الأخرى فى اجمالى الإيرادات الضريبية مما أدى الى عدم مقدرة الـ (VAT) فى التأثير، كما شهدت هذه الفترة بداية تطبيق ضريبة القيمة المضافة لأول مرة فى السودان اعتباراً من يونيو ٢٠٠٠م.
 - أعلى نسبة إذ بلغت ٩١,٢% نسبة لارتفاع تحصيل ضريبة القيمة المضافة مع تخفيض إجمالي الضرائب لان هنالك تخفيض فئة ضريبية، ضريبة أرباح الأعمال من ٣٠% الى ١٥% فى هذا العام.
- من الجدول السابق رقم (٣-١٦) يتضح أن نسبة المساهمة فى العام ٢٠٠٥م كانت ٦٢,٦%. ونجد ملحوظة فى العام ٢٠٠٦م، ارتفعت المساهمة بنسبة كبيرة، إذ ارتفعت من ٦٢,٦% فى العام السابق الى ٩١,٢% نسبة لارتفاع الشديد فى تحصيل ضريبة القيمة المضافة بالمقابل انخفاض شديد فى اجمالى الإيرادات الضريبية، ويعزى ذلك لجهود الإدارة العامة لضريبة القيمة المضافة فى رفع كفاءة التحصيل ومكافحة التهرب الضريبى إضافة الى الإجراءات التى اتخذت المتمثلة فى الحد من الإعفاءات الضريبية. وبينما فى العام ٢٠٠٧م، و ٢٠٠٨م سجل ٦٣,٣%، ٦١,٧%، نلاحظ انخفاضاً كبيراً بالمقارنة مع العام السابق لهما، وذلك لضعف الكفاءة الإدارية نتيجة للكثير من المشاكل التى تساعد فى تدنى أداء الضريبى.
- أما فى الأعوام التالية ٢٠٠٩م، و ٢٠١٠م، و ٢٠١١م، تذبذبت النسبة بالنسب متقاربة ما بين الانخفاض والارتفاع وكل ذلك نتيجة لاختلاف أرقام تحصيل ضريبة القيمة المضافة أى بزيادة التحصيل أو نقصانها، لكن فى العامين ٢٠١٤م، و ٢٠١٥م، بلغت النسبة ٦٧,١%، و ٦٧,٣% إذ انخفضت نسبة المساهمة رغم ارتفاع ضريبة القيمة المضافة ويعزى ذلك لارتفاع إجمالي الإيرادات الضريبية. حيث نسبة مساهمة ضريبة القيمة المضافة فى إجمالي الضرائب تراوحت ما بين ٢٥,٤% الى ٩١,٢% مما يؤكد مقدرة ضريبة القيمة المضافة على توفير الإيرادات مقارنة مع أنواع الضرائب الأخرى وبالتالي النظرة الصائبة فى تطبيقها وضرورة العمل على تطويرها.

إذاً واضح من خلال الجدول أن ضريبة القيمة المضافة تساهم في إجمالي الإيرادات الضريبية بنسبة أكثر من ٥٧% وما فوق وهذا دليل قاطع أن ضريبة القيمة المضافة هي من أهم أنواع الضرائب، إذا طرح ضريبة القيمة المضافة من الضرائب لا تأثير على الضرائب في إجمالي الناتج المحلي. وأكدت ضريبة القيمة المضافة هي في مقدمة أنواع الضرائب بل هي أعلى أنواع الضرائب.



المصدر: اعداد الدارس باستخدام برنامج (Excel 2013)

(٣-٢-٢) أثر ضريبة القيمة المضافة على القطاع الزراعي :

القطاع الزراعي بوابة الاقتصاد السوداني:

القطاع الزراعي في السودان إذ يحتل موقع الصدارة في الاقتصاد السوداني بين القطاعات المختلفة حيث تتراوح مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ما بين ٤٥ الى ٤٧% ويوفر سبل العيش لنحو ٧٠% من السكان ويساهم بحوالي ٩٠% من العائدات غير البترولية ويمد القطاع الصناعي بنحو ٦٠%

من احتياجاته من المواد الخام^١. ويحظى السودان بمساحات شاسعة قابلة للزراعة تقدر بنحو ٢٠٠ مليون فدان يقدر المستغل منها بحوالى ٢٠% فقط معظمها فى القطاع المبرى (٣٦ مليون فدان) والمتبقى (٤ مليون فدان) يروى بالرى^٢. كما يتمتع السودان بمساحات شاسعة من الغابات تقدر بنحو ٢٢٠ مليون فدان. وللشودان نصيب من مياه النيل حددته اتفاقية مياه النيل لسنة ١٩٥٩ بنحو ٢٠,٥ مليار متر مكعب محسوبة فى وسط الشودان، بجانب كميات مقدرة من مياه الأمطار والأنهر الموسمية والوديان والمياه الجوفية. ويمتلك الشودان ١٣٢ رأس من الماشية تعتمد أساساً على المراعى الطبيعية، كما يعتبر مستودعاً هاماً للحياة البرية متنوعة الأجناس والأنواع. يضاف إلى هذه الميزات موقع الشودان الجغرافى وقربه من الأسواق العربية والأوربية والأفريقية. هذه الموارد الطبيعية إذا أحسن استثمارها لن تلبى حاجات الشودان فقط ولكن سوف تساهم فى تلبية حاجات جيرانه فى العالمين العربى والأفريقى كما سوف تساهم مساهمة مقدرة فى التجارة العالمية.

كان العبء الضريبى فى القطاع الزراعى كبيراً خلال العقود الماضية متمثلاً فى الضرائب والرسوم العالية والتي كانت تفرض بطرق قانونية منظمة أوغير قانونية، وحاليا لا يوجد قانون ضريبى ينص على جباية ضرائب على الإنتاج الزراعى الخام عدا الزكاة والتي تفرض بنسبة ١٠% على الإنتاج المبرى و ٥% على الإنتاج المروى كما أزيلت ضرائب الشركات الزراعية إلى الصفر ليكون بذلك حافزاً تشجيعياً للشركات الزراعية للاستثمار فى المجال الزراعى. وتشجيعاً للإنتاج الزراعى وتحفيزاً للتجارة الخارجية والإنتاج من أجل الصادر فقد أزيلت كل العوائق التجارية والجمركية وألغيت ضريبة الصادر على السلع الزراعية بصورتها الخام كما لم تؤخذ ضريبة القيمة المضافة فى حالتى الإنتاج والتسويق كل هذا لاستقطاب القطاع الخاص الوطنى والأجنبى إلى الاستثمار فى القطاع الزراعى.

^١ - مجلة مصرفية واقتصادية ربع سنوية تصدرها الإدارة العامة للبحوث والاحصاء بنك الشودان المركزى العدد التاسع والستون سبتمبر ٢٠١٣م، ص٦
^٢ - على الحسن محمد النور زروق، أ. محمد النور عثمان ميرغنى، مجلة بخت الرضا العلمية العدد الخامس عشر ٢٠١٥م، أثر التخطيط الاستراتيجى على التنمية الاقتصادية فى الشودان، دراسة الحالة الخطة العشرية (١٩٩٢ - ٢٠٠٢م)

وعلى الرغم من أن القطاع لا يعاني من ضرائب إلا أن هذا الحافز لم يكن له تأثير كبير في دفع مسيرة وتنمية القطاع نسبة للمشاكل الأخرى التي تواجهه مثل معوقات نقص البنية التحتية وخدمات التسليف والتأمين الزراعي وغيرها مما يقلل من الأثر الإيجابي لإزالة هذه الضرائب.

فان ضريبة القيمة المضافة في القطاع الزراعي بنسبة صفر وهذا يدل على أن القطاع الزراعي تتمتع بضريبة صفرية، وتعتبر الإعفاء الممنوحة للقطاع الزراعي جيدة وتساهم بصورة ايجابية على زيادة إيراداتها وهذا دلالة على أن الأثر ايجابي على إيرادات القطاع الزراعي.

والضريبة الصفرية من العوامل المهمة في القطاع الزراعي في السودان وذلك من اجل تحقيق الأهداف الآتى:

١. تحقيق الأمن الغذائي باعتبار أن السودان سلة الغذاء العالمي^١.

٢. الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في القطاع الزراعي.

٣. زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي وزيادة العائد من الزراعة.

٤. زيادة حصيلة صادرات القطاع الزراعي لتخفيف العبء على ميزان مدفوعات واستعادة توازنه وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة.

٥. تشجيع القطاع الخاص الوطني والاجنبي الى الاستثمار في القطاع الزراعي، لان النظام الضريبي يشكل جزء من المناخ الاستثماري، ولكن الإعفاء الضريبي وان كان عاملاً مشجعاً لجذب الاستثمار إلا انه ليس العامل الوحيد.

^١ - مقابلة سامية احمد العبيد ، مدير عام ، السكرتارية في الإدارة العامة والجودة والمراقبة الأداء بديوان الضرائب، ٢٠١٦/١١/٧

المبحث الثالث

تحصيل ضريبة القيمة المضافة ومن هو المكلف بدفع ضريبة القيمة المضافة

(٣-٣-١) تحصيل ضريبة القيمة المضافة:

هنالك زيادة مستمرة في تحصيل ضريبة القيمة المضافة، إلا انه قد تتذبذب في نسبة التحصيل من العام الى العام، ويرجع الانخفاض في البدايات الى حداثة التطبيق وذلك لما صاحبه من عدم وعى ضريبي وعدم فهم لها من قبل المكلفين وصعوبة المراجعة وحدائتها في تلك الفترة^١. وبالرغم من حداثة التطبيق إلا أن التحصيل كان جيداً، والجدول المرفق أدناه يمثل تحصيل ضريبة القيمة المضافة للفترة من يونيو ٢٠٠٠م - ٢٠١٥م إذ لا شك أنها ساهم بنسبة كبيرة في الإيرادات الضريبية وعلى الناتج المحلي الاجمالي كما اتضح ذلك من خلال تحليل الجداول السابقة في المبحث الثاني.

جدول (٣-١٧) نمو تحصيل ضريبة القيمة المضافة (٢٠٠٠ حتى ٢٠١٥م) (بالجنيه).

السنة	تحصيل ضريبة القيمة المضافة *	معدل النمو ** (%)
2000	341.014	-
2001	685.541	%23.6
2002	841.104	%22.7
2003	1040.425	%23.7
2004	1158.432	%11.3
2005	1849.915679	%59.7
2006	2277.040175	%23.1
2007	2602.384074	%14.3
2008	2993.60715	%15.0
2009	3343.786231	%11.7
2010	3848.783645	%15.1
2011	4175.10351	%8.5
2012	5296.267685	%26.9
2013	7306.272763	%38.0
2014	9851.92722	%34.8
2015	12376.08943	%25.6
متوسط معدل النمو		%24.2

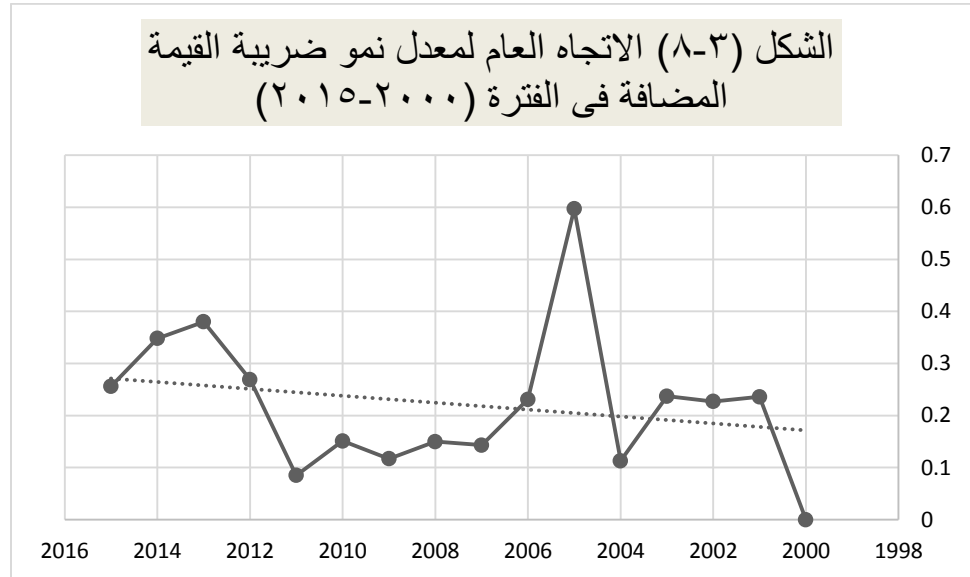
*التقرير السنوى لديوان الضرائب (٢٠٠٠-٢٠١٥م) . **إعداد الدارس

^١ - مقابلة عثمان خليل ، نائب مدير عام ، في الإدارة العامة للتحصيل بديوان الضرائب ، ٢٠١٦/١١/١٧

- متوسط معدل النمو للسنوات من ٢٠٠٠م - ٢٠١٥م بلغ ٢٤,٢%.
- سجل أدنى معدل النمو فى العام ٢٠١١م إذ بلغ ٨,٥% ويعزى ذلك لخروج إيرادات الضريبية لشركات خدمات البترول.
- سجل أعلى معدل النمو فى العام ٢٠٠٥م إذ بلغ ٥٩,٧% ويعزى ذلك لافتتاح الشركات الوسطى وتكثيف العمل أدى الى زيادة ضريبة القيمة المضافة، وهذا يشير الى نجاح الإدارة الضريبية فى تحقيق الأهداف الموازنة فى جانب الإيرادات. كما شهد هذه الفترة اتفاقية السلام الشامل فى السودان.
- سجل معدل النمو فى العام ٢٠٠٧م و٢٠٠٨م و٢٠٠٩م على التوالي ١٤,٣% و١٥% و١١,٧% وذلك لتعديل فئة الضريبة فى يوليو ٢٠٠٧م من ١٠% الى ١٢% وأيضاً تم تعديل فى يناير ٢٠٠٨م من ١٢% الى ١٥% كما تم تعديل فئة قطاع الاتصال الى ٢٠% وذلك اعتباراً من يناير ٢٠٠٩م.
- بالنظر الى معدل النمو ٢٠١٠م إذ بلغ ١٥,١% نجد أن هنالك ارتفاع من ٢٠٠٩م الذى بلغ ١١,٧% أى بزيادة ٣,٤%.
- كما سجل معدل النمو نسبة ٨,٥% فى العام ٢٠١١م انخفاضاً ملحوظاً عن العام ٢٠١٠م بنسبة ٦,٦% وهذا يعزى الى حظر استيراد سلع معينة وأيضاً لخروج الإيرادات الضريبية لشركات خدمات البترول.
- أما بالنسبة ٢٠١٣م سجلت ٣٨% أكدت أن نمو التحصيل إيجابياً.
- وفى العام ٢٠١٤م، بلغ معدل النمو ٣٤,٨% وهنالك تخفيض بالمقارنة مع ٢٠١٣م بالنسبة ٣,٢%.
- أيضاً سجل إنخفاضاً فى ٢٠١٥م وبلغت النسبة ٢٥,٦%.

كما نجد هنالك تعديلات الآتى:

١. تعديل فئة الضريبة على الخدمات الاتصالات من ٢٠% الى ٣٠% اعتباراً من ١٩/١٢/٢٠١١م.
 ٢. تعديل فئة الضريبة على القيمة المضافة من ١٥% الى ١٧% اعتباراً من ١٩/يونيو ٢٠١٢م
- وقد انعكس أثر هذه التعديلات فى العام ٢٠١٢م وقد كان ايجابياً فى التحصيل حيث ارتفع معدل نمو الإيرادات من ٨,٥% فى العام ٢٠١١م الى ٢٦,٩% فى العام ٢٠١٢م.



المصدر: اعداد الدارس باستخدام برنامج (Excel 2013)

(٣-٣-٢) من هو المكلف بدفع ضريبة القيمة المضافة؟

(٣-٣-٢-١) تعريف المكلف بدفع ضريبة القيمة المضاف:

المكلف بدفع ضريبة القيمة المضافة هو الشخص الاعتبارى المكلف بأداء الضريبة للديوان سواء كان منتجاً صناعياً أو تاجرًا أو مؤدياً لخدمة^١، شريطة أن يبلغ رقم أعماله (إيراده السنوى) حد التسجيل الذى حددها لمشروع. كذلك يعتبر مكلفاً أى مستورداً أو مصدر لسلعة أو خدمة مهما كان حجم مبيعاته، وبذلك حدد القانون المكلفين بالآتى:

(أولاً) المنتجون الصناعيون (ثانياً) التجار (ثالثاً) المستوردون (رابعاً) مؤدوا الخدمات ووكلاء التوزيع المساعدون للمكلفين (خامساً) الوحدات الحكومية التى تقوم ببيع سلع عن طريق المزادات سواء كانت اتحادية أو ولائية.

(٣-٣-٢) التزامات الشخص المكلف:

هناك التزامات تقع على عاتق الشخص المكلف بأداء الضريبة تتمثل فى:

(١) يتعين على أى شخص بلغ حد التسجيل أن يتقدم لإدارة ضريبة القيمة المضافة ويقدم طلب تسجيل ويكمل البيانات والمستندات اللازمة لتسجيله.

(٢) وضع شهادة التسجيل فى مكان بارز بمقر رئاسة النشاط أو الفروع إن وجدت فروع للنشاط.

(٣) القيام بطباعة الفواتير حسب الشروط الآتية:

١/ يجب على المكلف تحرير فاتورة بيع السلعة أو الخدمة الخاضعة للضريبة عند بيعها لمكاف آخر موضعاً فيها قيمة الضريبة التى تخضع لها تلك السلعة أو الخدمة.

٢/ يجوز للمكلف فى حالة البيع لغير مكلف أن يحرر فاتورة البيع موضعاً بها إجمالى قيمة السلعة أو الخدمة المباعة شاملة الضريبة ويسلم الأصل للمشتري وتحفظ صورة للمكلف.

^١ - مقابلة فتح العليم بشر التجانى ، مدير عام ، فى ادارة العامة للإحصاء والبحوث بديوان الضرائب، ٢٠١٦/١١/١٧

٣/ يجب أن تكون الفاتورة مرقمة بأرقام متسلسلة طبقاً لتواريخ تحريرها.

(4) حفظ ومسك دفاتر محاسبية، وتكون بالشروط التالية^١:

أولاً: يلتزم المكلف بمسك السجلات والدفاتر المحاسبية لعمله بحيث يعمل على تسجيل العمليات أو نشاطه وهي تشمل:

- سجل المشتريات، ويتضمن فواتير الشراء وشهادة الإجراءات الجمركية في حالة الاستيراد.

- سجل المبيعات، ويتضمن بيانات الفواتير الضريبية المحررة لمبيعاته.

- سجل الصادرات، ويتضمن بيانات ووسائل الصادر بما في ذلك رقم شهادة الصادر الجمركية وتاريخ التصدير، والجهة المصدر لها.

ثانياً: أيضاً يلتزم مؤدي الخدمة الخاضعة للضريبة مسك سجل لمبيعاته من الخدمات يتضمن بيان الفواتير المحررة عن مبيعاته.

ثالثاً: يجب على المكلف مسك دفتر خاص يلخص فيه الضريبة على القيمة المضافة يوضح فيه إجمالي العمليات المتعلقة بالضريبة ورقم كل دفتر.

رابعاً: يجب على كل مكلف يقوم بإنتاج سلعة خاضعة للضريبة (المصانع مثلاً) أن يمسك الدفاتر والسجلات الآتية:

١/ دفتر لإثبات المواد الأولية الداخلة في إنتاج السلع الخاضعة للضريبة.

٢/ سجل المخازن الذي يتضمن حركة السلع داخل المخزن.

^١ - عصام الدين (٢٠٠٠)، جامعة امدرمان الإسلامية، القياس المحاسبى والضريبي للقيمة المضافة في السودان مع دراسة تحليلية لأحكام قياسي وعاء الضريبة وفقاً لقانون القيمة المضافة في السودان لعام ١٩٩٩م ولانحته التنفيذية ٢٠٠٠م.

٣/ دفتر المبيعات الذى يتضمن الفواتير الضريبية المحررة للمبيعات.

٤/ دفتر لقيد كل البيانات للسلع التى ينتجها والعمليات الإنتاجية التى يقوم بها المنتج.

(٥) تقديم الإقرارات الضريبية: يجب على كل مكلف أن يقدم لمكتب ضريبة القيمة المضافة الذى يتيح له إقراراً شهرياً عن صافى الضريبة المدفوعة أو المستردة عن مبيعاته و مشترياته من السلع والخدمات الخاضعة للضريبة. ويلتزم المكلف بتقديم هذا الإقرار وان لم يحقق مبيعات أو يقدم خدمات خاضعة للضريبة خلال هذه الفترة أو خلال الشهر بمعنى انه لابد من تقديم الإقرار الضريبى وإن خلا من أى قيمة للضريبة. وتكون القيمة الواجب الإقرار عنها والتى تتخذ أساساً لربط الضريبة بالنسبة للسلع أو الخدمات الخاضعة للضريبة وهى القيمة الحقيقية للسلعة أو الخدمة الثابتة بالفاتورة الضريبية التى حررها البائع المكلف الى مشتر مستقل عنه (مكلف أو غير مكلف).

(٦) سداد الضريبة: يجب على كل مكلف سداد الضريبة المستحقة عن كل فترة ضريبية الى الديوان وفق إقراره الشهرى نقداً أو بشيك معتمد. وذلك فى موعد أقصاه خمسة عشر يوماً التالية لانتهاى الفترة الضريبية.

(٧) احتفاظ المكلف بالمستندات والفواتير والدفاتر المتعلقة بالضريبة القيمة المضافة لمدة خمس سنوات لأغراض المراجعة.

(٨) تمكين المفتش المختص (عامل الضرائب) من الدخول لاماكن العمل والمخازن ومنحه حق الوصول الى المستندات والدفاتر المتعلقة بالضريبة والاطلاع عليها.

(٩) فى حالة حدوث تعديلات فى بيانات طلب التسجيل يجب إخطار ادارة الضريبة بذلك كتابة خلال واحد وعشرون يوماً.

(٣-٣-٢-٣) حقوق الشخص المكلف^١:

كما للمكلف واجبات والتزامات أيضاً له حقوق تتمثل فى الأتى:

١/ أن يجد المعاملة الجيدة من قبل الديوان (موظفى الضرائب) خاصة وانه يتحمل كافة عمليات التسجيل لبيانات الشراء والبيع ومسك الدفاتر وتقديم الإقرارات الشهرية والسداد بمكاتب الضريبة.

٢/ أن يتم التعامل معه برفق ومرونة إذا حدث خطأ غير مقصود عند حساب الضريبة بحيث لا يضع موظف الضرائب سوء النية فى كل الأحوال من جانب المكلف وان يتعامل مع الخطأ بموضوعية.

٣/ أن يلتزم ديوان الضرائب بالرد الفعلى للضريبة التى يجب أن ترد (تسترجع) للمكلف سواء للمصدرين أو غيرهم عند استيفاء شروط الاسترداد.

٤/ يحق للمكلف أن ترد له الضريبة المدفوعة عن طريق الخطأ وذلك بان يصحح هذا الخطأ فى الإقرار الشهرى اللاحق لتاريخ اكتشاف الخطأ بحيث يتم إخطار الديوان بهذا الخطأ ويتجاوز هذا الخطأ المائة ألف جنيه ويكون التبليغ خلال مدة أقصاها ١٥ يوماً من اكتشافه مع إثباته بالمستندات الدالة عليه. ويصح خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة شهور. وكذلك يحق له الاستئناف على التقدير مع مراعاة السرية لبيانات معلومات المكلف عند اطلاع موظف الضرائب عليه حتى لا تتسرب الى منافسيه.

^١ - مرشد المكلفين بالضريبة على القيمة المضافة - ديوان الضرائب ، الإدارة العامة للضريبة على القيمة المضافة ٢٠٠٠م

جدول (٣-١٨) نمو عدد المكلفين للضريبة القيمة المضافة (٢٠٠٠م-٢٠١٥م)

السنة	عدد المكلفين*	معدل النمو** (%)
2000	6075	-
2001	7544	%24.2
2002	9252	%22.6
2003	10271	%11
2004	11055	%12.2
2005	12404	%12.2
2006	13018	%5.0
2007	13952	%7.2
2008	15093	%8.2
2009	16283	%7.9
2010	19751	%21.3
2011	22012	%11.4
2012	24129	%9.6
2013	26125	%8.3
2014	27131	%3.9
2015	28711	%5.8
متوسط معدل النمو		%10.6

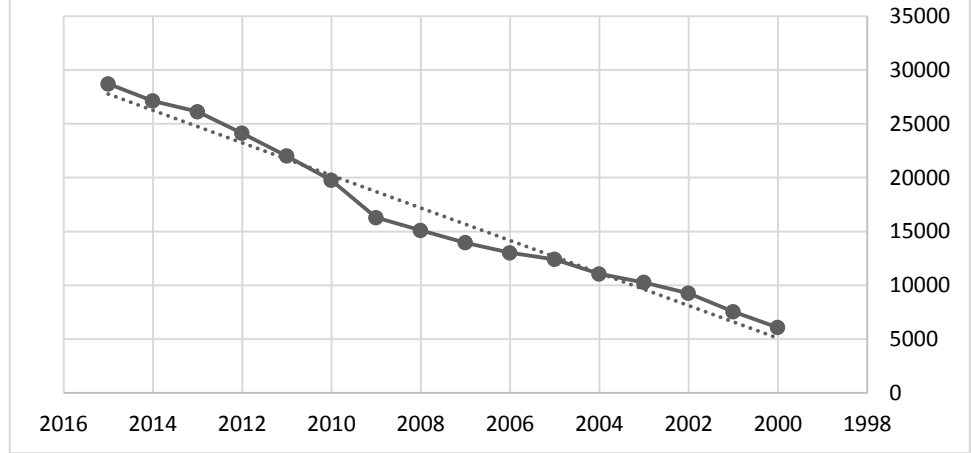
المصدر: *إدارة خدمات المكلفين بالإدارة العامة للقيمة المضافة. **إعداد الدارس

من الجدول (٣-٢٣) الذي توضح نمو لعدد المكلفين نلاحظ الآتي:

- متوسط معدل النمو ١٠,٦%.
- سجل أقل معدل نمو في العام ٢٠١٤م إذ بلغ ٣,٩% ويعزى ذلك لخروج بعض الممولين وتجميد أنشطتهم، وبعض الملفات الضريبية نشاطاتها ضعفت، وخروج بعض المستثمرين الأجانب وذلك بسبب تعديل الفئة الضريبية.
- بينما نجد أعلى معدل نمو سجل في العام ٢٠١٠م بالنسبة ٢١,٣% ويعزى ذلك نتيجة لظهور نشاط كبير في الاقتصاد ودخول ممولين جدد أي زيادة تسجيل الممولين.

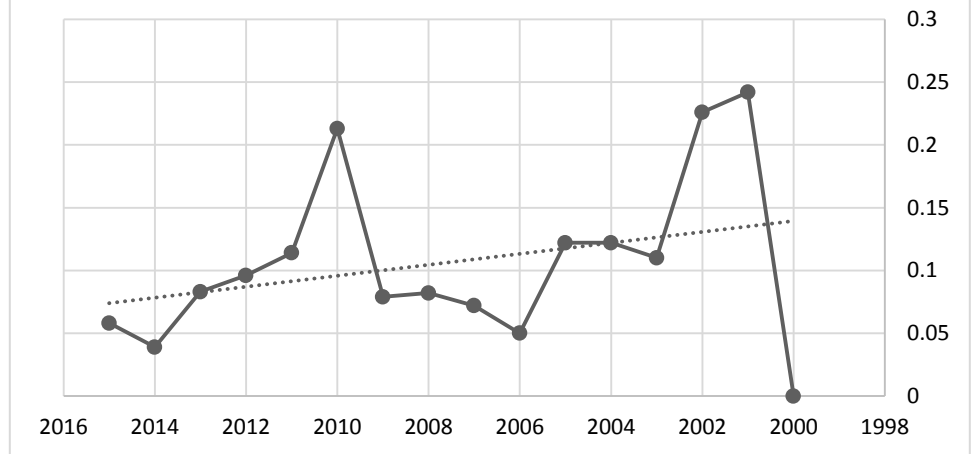
- انخفضت معدل النمو انخفاضاً كبيراً فى العام ٢٠١١م، عن العام ٢٠١٠م إذ انخفضت النسبة الى ١١,٤% أى بنقصان ٩,٩%، وهذا الحراك من الآتى:
 - تصميم تجربة المراكز الموحد على الجميع الشركات العامة.
 - تطبيق الرقم التعريفى.
 - تفصيل ملفات التحرى المحولة من المراكز الضريبية الى ادارة المكافحة.
- توصى الإدارة العامة بان تدعم خدمات المكلفين وإدارات التسجيل بمكاتب الإدارة العامة للقيمة المضافة بمعينات العمل فى المراكز والولايات وذلك لتغطية الاستثمارات (الشركات وأسماء الأعمال) الكبيرة التى غزت المراكز والولايات فى شتى المجالات الخدمية والصناعية والتجارية.

الشكل (٩-٣) الاتجاه العام لعدد المكلفين لضريبة القيمة المضافة خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٠٠)



المصدر: اعداد الدارس باستخدام برنامج (Excel 2013)

الشكل (١٠-٣) الاتجاه العام لمعدل نمو عدد المكلفين لضريبة القيمة المضافة خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٠٠)



المصدر: اعداد الدارس باستخدام برنامج (Excel 2013)

الفصل الرابع

مناقشة النتائج والفرضيات

مقدمة:

تم تجميع بيانات البحث للفترة من ٢٠٠٠م - ٢٠١٥م من مصادرها الثانوية المتمثلة في (وزارة المالية والاقتصاد الوطنى - ديوان الضرائب والجهاز المركزى للإحصاء). تؤثر ضريبة القيمة المضافة على الناتج المحلى الاجمالى من خلال تاثير فى مكوناته حسب القطاعات التنظيمية (الزراعى - الصناعى - والخدمى).

(١-٤) توصيف النموذج القياسى:

توصيف النموذج الاقتصاد القياسى يعنى صياغة الظاهرة فى الشكل رياضى وفق طبيعة اتجاهات الظاهرة او بما يعرف بصياغة الفرضيات ، وهى تعنى التعبير عن الظاهرة من صياغ رياضى بين العلاقات المختلفة ويطلق على هذه المرحلة على المستوى الاكاديمى بمرحلة صياغة الفرضيات على الخطوات التالية:

اولاً: التعريف بالمتغيرات النموذج :

- ١- المتغيرات التابعة (الناتج المحلى الاجمالى وقطاعاتها (القطاع الزراعى والقطاع الصناعى)).
- ٢- المتغير المستقل: ضريبة القيمة المضافة، ضريبة يتحملها المستهلك النهائى للسلعة أوالمستفيد الأخير من الخدمة، فهى ضريبة تحويلية. ولفهم طبيعيتها هذه الضريبة لابد من الإشارة الى أن السلع تمر بمراحل مختلفة ومتعددة منذ أن كانت مواد خام (سلع أولية) والى أن تصل ليد المستهلك كسلع تامة الصنع، وعبر تلك المراحل الإنتاجية المختلفة يكون كل شخص قد أضاف قيمة ما سواء فى مراحل الإنتاج أو التوزيع، ومن خلال تحصيلها سنجد معرفة اثرها على الناتج المحلى الاجمالى فى السودان.

ثانياً: تحديد شكل النموذج :

يمكن صياغة العلاقة بين اثر ضريبة القيمة المضافة على الناتج المحلى الاجمالي وقطاع
الزراعى والقطاع الصناعى بصيغة الواردة ادناه :

$$GDP = \alpha + \beta_1 * VAT + \mu$$

$$AGRI = \alpha + \beta_1 * VAT + \mu$$

$$INDS = \alpha + \beta_1 * VAT + \mu$$

حيث:

VAT	ضريبة القيمة المضافة
GDP	الناتج المحلى الاجمالي
$AGRI$	قيمة مساهمة القطاع الزراعى على الناتج المحلى الاجمالي
$INDS$	قيمة مساهمة القطاع الصناعى على الناتج المحلى الاجمالي
β_1	معامل النموذج
μ	الخطا العشوائى

علما بان VAT هو المتغير المستقل اما بقية المتغيرات الواردة فى النموذج منه المتغيرات

التابعة والتي تمثلها $GDP, AGRI, INDS$

ثالثاً: تحديد الاشارات المسبقة لمعالم النموذج ، وتوقع اشارات المعالم بناءً على ما تفرضه

النظرية الاقتصادية فى تحديد المتغيرات واتجاهاتها كالتى :

VAT ضريبة القيمة المضافة اشارتها سالبة لوجود علاقة عكسية بين المتغير التابع والمتغير

المستقل.

(٤-١٩) ضريبة القيمة المضافة والنتائج المحلى الاجمالي.

بالأسعار الجارية

(بالجنيه السودانى)

النتائج المحلى الاجمالي*	ضريبة القيمة المضافة**	السنة
33662.7	341.014	2000
40658.6	685.541	2001
47756.1	841.104	2002
55733.8	1060.425	2003
68721.4	1158.432	2004
85707.1	1849.915679	2005
98291.9	2277.040175	2006
119837.3	2602.384074	2007
135511.7	2993.60715	2008
139387.5	3343.786231	2009
160646.5	3848.783645	2010
174539.2	4175.10351	2011
217184.1	5296.267685	2012
342803.2	7306.272763	2013
475827.6	9851.92722	2014
582936.7	12376.08943	2015

المصدر: *الجهاز المركزى للإحصاء **التقرير السنوى للديوان الضرائب (٢٠٠٠-٢٠١٥م)

(٢-٤) اختبار الفرضية الأولى: تؤثر ضريبة القيمة المضافة على الناتج المحلي الإجمالي إيجاباً:

$$GDP = \alpha + \beta_1 * VAT + \mu$$

جدول (٢٠-٤) اختبار التكامل المشترك لمتغيري الدالة للنموذج الأول:

Trace Statistic Test

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0090	15.49471	20.22378	0.666063	None *
0.0273	3.841466	4.868529	0.293726	At most 1 *

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

التعليق:

من خلال الجدول السابق والتقرير يتضح أن هنالك اتجاهين للتكامل المشترك بين ضريبة القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي وعليه فإنه أصبح بالإمكان إجراء الانحدار بين المتغيرين من دون إيجاد فروق استقرارها.

(١-٢-٤) نتائج تقدير العلاقة بين ضريبة القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي:

$$GDP = \alpha + \beta_1 * VAT + \mu$$

$$GDP = -318.61 + 46.399 * VAT + \mu$$

(١-١-٢-٤) المعيار الإقتصادي:

إشارة ضريبة القيمة المضافة إشارة موجبة وهي موافقة للنظرية الاقتصادية مما يثبت صحة الفرضية الأولى التي تنص على طردية العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وضريبة القيمة المضافة.

(٢-١-٢-٤) المعيار الإحصائي:

قيمة معامل التحديد تساوى (٠,٩٩) أى أن ٩٩% ، التغيرات التى تحدث فى المتغير التابع (الناتج المحلى الإجمالى) سببه المتغير المستقل (ضريبة القيمة المضافة) وهذا دلالة على جودة توفيق النموذج.

القيمة الاحتمالية لاختبار F تساوى (0.0000) وهى أقل من 5% وبالتالي هذا دلالة على أن النموذج معنوى.

القيمة الاحتمالية لاختبار T للثابت تساوى (0.09547) وهى أكبر من 5% وهذا دلالة على عدم معنوية تأثير الثابت على المتغير التابع فى المعادلة (الناتج المحلى الإجمالى).

القيمة الاحتمالية لاختبار T لميل (معلمة ضريبة القيمة المضافة) تساوى (0.0000) وهى أقل من 5% وهذا دلالة على معنوية تأثير ضريبة القيمة المضافة فى الناتج المحلى الإجمالى.

(٣-١-٢-٤) المعيار القياسى:

جدول (٢١-٤) اختبار درين واتسون للنموذج الأول Durbin-Watson stat:

Durbin-Watson stat	0.7009
--------------------	--------

قيمة اختبار درين واتسون تساوى (0.7009) وهى أقل من 1.5 وبعيدة عن الـ 2 وهذا دلالة على أن النموذج يعانى من مشكلة ارتباط ذاتى طردى يجب معالجته لأنه صفة غير مرغوبة فى النموذج.

جدول (٢٢-٤) اختبار عدم ثبات التباين للنموذج الأول Heteroskedasticity Test:

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.075984	Prob. F(12,16)	0.7871
Obs*R-squared	0.087164	Prob. Chi-Square(12)	0.7678

القيمة الاحتمالية لـ ($F=0.7871$) و ($\text{Chi-Square}=0.07678$) كلها أكبر من 5% وهذا دلالة على خلو المعادلة من مشكلة اختلاف التباين وهي صفة مرغوبة.

القيمة الاحتمالية للاختبار Jarque-Bera تساوى (0.5944) وهي أكبر من 5% وبالتالي نقبل فرض عدم ونرفض الفرض البديل الذى يعنى أن التوزيع الطبيعي للبواقي تحقق فى هذه المعادلة وهي صفة جيدة ومرغوبة فى النموذج.

(٤-٢-١-٤) خلاصة المعادلة الأولى:

المعادلة السابقة على الرغم من كثرة محاسنها إلا أنها تعاني من بعض المشاكل التي يجب معالجتها لجعل النموذج قابل للاختبار الفروض وقابلية استخدامها فى التنبؤ.

(٤-٢-٢-٤) نتائج تقدير النموذج المعدل لاختبار الفرضية الأولى:

$$\text{LOG}(GDP) = \alpha + \beta_1 * \text{LOG}(VAT) + \text{AR}(1) + \mu$$

$$\text{LOG}(GDP) = 4.241760 + 0.9494 * \text{LOG}(VAT) + 0.342728 * \text{AR}(1) + \mu$$

(٤-٢-٢-١) المعيار الاقتصادى:

إشارة الثابت موجبة وهي موافقة للنظرية الاقتصادية.

إشارة ضريبة القيمة المضافة موجبة وهي موافقة للنظرية الاقتصادية وعليه يمكن القول أن النموذج قد اجتاز المعيار الاقتصادى وهو صفة مرغوبة فى النموذج.

(٤-٢-٢-٢) المعيار الإحصائى:

قيمة اختبار $R\text{-Squared} = 0.98$ أى أن 98%، التغيرات التي تحدث فى الناتج المحلى الإجمالى سببه ضريبة القيمة المضافة. واختبار المعنوية الكلية للنموذج ($F\text{-statistic}$) قيمتها الاحتمالية تساوى 0.0000 وهذا دلالة على أن النموذج معنوى.

اختبار المعنوية الجزئية (T-statistic) والتي تختبر المعنوية الجزئية للمعالم أن القيمة الاحتمالية للثابت تساوى (0.0000) وهذا دلالة على أن الثابت ذا تأثير معنوى.

كذلك نجد أن القيمة الاحتمالية لميل ضربية القيمة المضافة تساوى (0.0000) وهى أقل من 5% وبالتالي هذا تعتبر دلالة على معنوية تأثير ضربية القيمة المضافة فى المتغير التابع (الناتج المحلى الإجمالى).

(٤-٢-٢-٣) المعيار القياسى:

اختبار مشكلة الارتباط السلسلي للبواقى:

جدول (٤-٢٣) اختبار درين واتسون المعدل للنموذج الأول Durbin-Watson stat:

Durbin-Watson stat	1.685
--------------------	-------

قيمة اختبار درين واتسون تساوى (1.685) وهى أكبر من 1.5 وهى قريبة من الـ 2 وهذا دلالة على أن النموذج لا يعانى من مشكلة ارتباط ذاتى.

جدول (٤-٢٤) اختبار عدم ثبات التباين المعدل للنموذج الأول Heteroskedasticity Test:

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.051822	Prob. F(12,16)	0.8238
Obs*R-squared	0.060199	Prob. Chi-Square(12)	0.8062

القيمة الاحتمالية لـ (F=0.8238) و (Chi-Square 0.8062) كلها أكبر من 5% وهذا دلالة على خلو النموذج من مشكلة اختلاف التباين وهى صفة مرغوبة.

القيمة الاحتمالية للاختبار Jarque-Bera تساوى (0.5594) وهى أكبر من 5% وبالتالي نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل الذى يعنى أن التوزيع الطبيعى للبواقي تحقق فى هذه المعادلة وهى صفة جيدة ومرغوبة فى النموذج.

(٤-٢-٢-٤) خلاصة المعادلة الأولى المعدلة:

نتائج النموذج المعدل اجتازت المعيار الاقتصادى وذلك لان كل إشارات المعالم كانت موافقة للنظرية الاقتصادية.

كذلك اجتازت المعيار الإحصائى لان اختبار المعنوية الكلية والمعنوية الجزئية دلت على معنوية تأثير متغيرات النموذج (الثابت و ضريبة القيمة المضافة) على المتغير التابع (الناتج المحلى الإجمالى) ، كذلك من خلال اختبار معامل التحديد أن النموذج ذا جودة توفيق عالية و كلها صفات مرغوبة تدل على أن النموذج المعدل قد اجتاز المعيار الإحصائى بنجاح.

كذلك الحال بالنسبة للمعيار القياسى فقد اثبت النتائج السابقة للنموذج المعدل خلو النموذج من مشكلات القياس وهذه دلالة على أن النموذج قد اجتاز المعيار القياسى بنجاح.

خلاصة القول أن النموذج المعدل صالحة لاختبار الفرضية الأولى للدراسة وقد أثبت صحة الفرضية الأولى التى تنص على أن "تؤثر ضريبة القيمة المضافة على الناتج المحلى الإجمالى إيجاباً".

ظهور الإشارة الموجبة دليل على وجود علاقة موجبة بين ضريبة القيمة المضافة والناتج المحلى الاجمالى، فأى زيادة فى تحصيل ضريبة القيمة المضافة يؤدى الى زيادة الناتج المحلى الاجمالى والعكس صحيح، وأى انخفاض فى تحصيل ضريبة القيمة المضافة يؤدى الى انخفاض الناتج المحلى الاجمالى. ويرى الباحث ان سياسية ضريبة القيمة المضافة منسجمة مع الأهداف الاقتصادية.

جدول (٤-٢٥) ضريبة القيمة المضافة والقطاع الزراعي:

بالاسعارالجارية

(بالجنيه السودانى)

السنة	ضريبة القيمة المضافة**	القطاع الزراعي*
2000	341.014	12969.2
2001	685.541	14589.9
2002	841.104	17966.1
2003	1060.425	21511.3
2004	1158.432	23346.2
2005	1849.915679	28534.7
2006	2277.040175	31127.9
2007	2602.384074	35998.2
2008	2993.60715	42591.6
2009	3343.786231	46869.6
2010	3848.783645	51993.4
2011	4175.10351	60589.2
2012	5296.267685	60374.2
2013	7306.272763	115739.2
2014	9851.92722	150133.4
2015	12376.08943	183150.3

المصدر: *الجهاز المركزى للاحصاء**التقرير السنوى للديوان الضرائب (٢٠٠٠-٢٠١٥م)

(٤-٣) اختبار الفرضية الثانية: تؤثر ضريبة القيمة المضافة فى القطاع الزراعى إيجاباً:

$$AGRI = \alpha + \beta_1 * VAT + \mu$$

جدول (٤-٢٦) اختبار التكامل المشترك لمتغيرى الدالة للنموذج الثانى.

Trace Statistic Test

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0202	15.49471	18.04216	0.666063	None *
0.0350	3.841466	3.841466	0.293726	At most 1 *

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

التعليق:

من خلال الجدول السابق والتقرير يتضح أن هنالك اتجاهين للتكامل المشترك بين ضريبة القيمة المضافة والقطاع الزراعى وعليه فانه أصبح بالإمكان إجراء الانحدار بين المتغيرين من دون إيجاد فروق استقرارها.

(٤-٣-١) نتائج تقدير العلاقة بين ضريبة القيمة المضافة والقطاع الزراعى:

$$AGRI = \alpha + \beta_1 * VAT + \mu$$

$$AGRI = 1789.263 + 14.47875 * VAT + \mu$$

(٤-٣-١-١) المعيار الاقتصادى:

إشارة الثابت موجبة وهى موافقة للنظرية الاقتصادية.

إشارة ضريبة القيمة المضافة إشارة موجبة وهى موافقة للنظرية الاقتصادية مما يثبت صحة الفرضية الثانية التى تنص على طردية العلاقة بين ضريبة القيمة المضافة والقطاع الزراعى.

(٤-٣-١-٢) المعيار الإحصائي:

قيمة معامل التحديد تساوى (0.98) أى أن 98%، التغيرات التى تحدث فى المتغير التابع (القطاع الزراعى) سببه المتغير المستقل (ضريبة القيمة المضافة) وهذا دلالة على جودة توفيق النموذج.

القيمة الاحتمالية لاختبار F تساوى (0.0000) وهى أقل من 5% وبالتالي هذا دلالة على أن النموذج معنوى.

القيمة الاحتمالية لاختبار T للثابت تساوى (0.4838) وهى أكبر من 5% وهذا دلالة على عدم معنوية تأثير الثابت فى المتغير التابع فى المعادلة (القطاع الزراعى).

القيمة الاحتمالية لاختبار T لميل (معلمة ضريبة القيمة المضافة) تساوى (0.0000) وهى أقل من 5% وهى دلالة على معنوية تأثير ضريبة القيمة المضافة فى القطاع الزراعى.

(٤-٣-١-٣) المعيار القياسي:

جدول (٤-٢٧) اختبار درين واتسون للنموذج الثانى Durbin-Watson stat:

Durbin-Watson stat	1.71
--------------------	------

قيمة اختبار درين واتسون تساوى (1,71) وهى أكبر من 1.5 وقريبه عن الـ 2 وهذا دلالة على أن النموذج لا يعانى من مشكلة ارتباط ذاتى.

جدول (٤-٢٨) اختبار عدم ثبات التباين للنموذج الثانى Heteroskedasticity Test: -

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.020924	Prob. F(12,16)	0.8872
Obs*R-squared	0.024104	Prob. Chi-Square(12)	0.8766

القيمة الاحتمالية لـ ($F=0.8872$) و ($\text{Chi-Square}=0.8766$) كلها أكبر من 5% وهذا دلالة على خلو المعادلة من مشكلة اختلاف التباين وهي صفة مرغوبة.

القيمة الاحتمالية للاختبار Jarque-Bera تساوى (0.026635) وهي أقل من 5% وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذى يعنى أن التوزيع الطبيعي للبواقي لم يتحقق فى هذه المعادلة (البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي) وهي صفة غير جيدة وغير مرغوبة فى النموذج.

(٤-٣-١-٤) خلاصة المعادلة الثانية:

المعادلة السابقة على الرغم من كثرة محاسنها إلا أنها تعانى من بعض المشاكل التى يجب معالجتها لجعل النموذج قابل للاختبار الفروض وقابلية استخدامها فى التنبؤ لذلك تم تعديلها فى النموذج التالى.

(٤-٣-٢) نتائج تقدير النموذج المعدل لاختبار الفرضية الثانية:

$$\text{LOG}(AGRI) = \alpha + \beta_1 * \text{LOG}(VAT) + AR(1) + \mu$$

$$\text{LOG}(AGRI) = 3.537208 + 0.898634 * \text{LOG}(VAT) + 0.358782 * AR(1) + \mu$$

(٤-٣-٢-١) المعيار الاقتصادى:

إشارة الثابت موجبة وهي موافقة للنظرية الاقتصادية.

إشارة ضريبة القيمة المضافة موجبة وهي موافقة للنظرية الاقتصادية وعليه يمكن القول أن النموذج قد اجتاز المعيار الاقتصادى وهو صفة مرغوبة فى النموذج.

(٤-٣-٢-٢) المعيار الإحصائى:

قيمة اختبار $R\text{-Squared} = 0.97$ أى أن 97%، التغيرات التى تحدث فى القطاع الزراعى سببه

ضريبة القيمة المضافة. واختبار المعنوية الكلية للنموذج ($F\text{-statistic}$) قيمتها الاحتمالية تساوى

0.0000 وهذا دلالة على أن النموذج معنوى.

اختبار المعنوية الجزئية ($T\text{-statistic}$) والتى تختبر المعنوية الجزئية للمعالم أن القيمة الاحتمالية للثابت

تساوى (0.0001) وهذا دلالة على أن الثابت ذا تأثير معنوى.

كذلك نجد أن القيمة الاحتمالية لميل ضريبة القيمة المضافة تساوى (0.0000) وهى أقل من 5% وبالتالي هذا تعتبر دلالة على معنوية تأثير ضريبة القيمة المضافة فى المتغير التابع (القطاع الزراعى).

(٣-٢-٣-٤) المعيار القياسى:

اختبار مشكلة الارتباط السلسلي للبواقى:

جدول (٢٩-٤) اختبار درين واتسون المعدل للنموذج الثانى Durbin-Watson stat:

Durbin-Watson stat	1.950194
--------------------	----------

قيمة اختبار درين واتسون تساوى (1.95) وهى أكبر من 1.5 وقريبة من الـ 2 وهذا دلالة على أن النموذج لا يعانى من مشكلة ارتباط ذاتى.

جدول (٣٠-٤) اختبار مشكلة عدم ثبات التباين المعدل للنموذج الثانى Heteroskedasticity Test:

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.913603	Prob. F(12,16)	0.3580
Obs*R-squared	0.990463	Prob. Chi-Square(12)	0.3196

القيمة الاحتمالية لـ (F=0.3580) و (Chi-Square 0.3196) كلها أكبر من 5% وهذا دلالة على خلو النموذج من مشكلة اختلاف التباين وهى صفة مرغوبة.

القيمة الاحتمالية للاختبار Jarque-Bera تساوى (0.868542) وهى أكبر من 5% وبالتالي نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل الذى يعنى أن التوزيع الطبيعى للبواقى تحقق فى هذه المعادلة وهى صفة جيدة ومرغوبة فى النموذج.

(٤-٢-٣-٤) خلاصة المعادلة الثانية المعدلة:

نتائج النموذج المعدل اجتازت المعيار الاقتصادى وذلك لان كل إشارات المعالم كانت موافقة للنظرية الاقتصادية.

كذلك اجتازت المعيار الإحصائي لان اختبار المعنوية الكلية والمعنوية الجزئية دلت على معنوية تأثير متغيرات النموذج (الثابت وضريبة القيمة المضافة) فى المتغير التابع (القطاع الزراعى) ، كذلك من خلال اختبار معامل التحديد أن النموذج ذا جودة توفيق عالية وهى كلها صفات مرغوبة تدل على أن النموذج المعدل قد اجتاز المعيار الإحصائي بنجاح.

كذلك الحال بالنسبة للمعيار القياسى فقد اثبت النتائج السابقة للنموذج المعدل خلو النموذج من مشكلات القياس وهذه دلالة على أن النموذج قد اجتاز المعيار القياسى بنجاح.

خلاصة القول النموذج المعدل صالحة لاختبار الفرضية الثانية للدراسة وقد أثبت صحة الفرضية الثانية التى تنص على أن "تؤثر ضريبة القيمة المضافة على القطاع الزراعى إيجاباً".

فان القطاع الزراعى معفاة من ضريبة القيمة المضافة وتعتبر هذه جيدة وتعزز مزيداً من التأثير الايجابى لان العلاقة موجبة وقوية.

ويرى الباحث أن الضريبة الصفريية من العوامل المهمة فى القطاع الزراعى فى السودان وذلك من اجلال استغلال الأمثل للموارد المتاحة فى القطاع الزراعى وزيادة مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى الاجمالى وزيادة العائد من الزراعة ويشير الباحث ايضاً أن الإعفاء الضريبيى فى هذا القطاع تدعم الأهداف الاقتصادية.

جدول (٤-٣١) ضريبة القيمة المضافة والقطاع الصناعي:

(بالجنيه السوداني)

بالأسعار الجارية

القطاع الصناعي*	ضريبة القيمة المضافة**	السنة
4794.4	341.014	2000
6458.9	685.541	2001
8028.1	841.104	2002
10921.0	1060.425	2003
12102.1	1158.432	2004
151.3.3	1849.915679	2005
20144.7	2277.040175	2006
26953.1	2602.384074	2007
28865.5	2993.60715	2008
25958.2	3343.786231	2009
32846.2	3848.783645	2010
25328.5	4175.10351	2011
43554.7	5296.267685	2012
52079.7	7306.272763	2013
75481.3	9851.92722	2014
89781.7	12376.08943	2015

المصدر: *الجهاز المركزي للإحصاء**التقرير السنوي للديوان الضرائب (٢٠٠٠-٢٠١٥م)

(٤-٤) اختبار الفرضية الثالثة: تؤثر ضريبة القيمة المضافة على القطاع الصناعي إيجاباً.

$$INDS = \alpha + \beta_1 * VAT + \mu$$

جدول (٤-٣٢) اختبار التكامل المشترك لمتغيري الدالة للنموذج الثالث.

Trace Statistic Test

Prob.**		0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0085	15.49471	18.92531	0.666063		None *
0.0185	3.841466	6.932876	0.293726		At most 1 *

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

*MacKinnon–Haug–Michelis (1999) p-values

التعليق:

من خلال الجدول السابق والتقرير يتضح أن هنالك اتجاهين للتكامل المشترك بين ضريبة القيمة المضافة ومساهمة القطاع الصناعي وعليه فإنه أصبح بالإمكان إجراء الانحدار بين المتغيرين من دون إيجاد فروق استقرارها.

(٤-٤-١) نتائج تقدير العلاقة بين ضريبة القيمة المضافة والقطاع الصناعي:

$$INDS = \alpha + \beta_1 * VAT + \mu$$

$$INDS = 3112.402 + 6.992486 * VAT + \mu$$

(٤-٤-١) المعيار الاقتصادي:

إشارة الثابت موجبة وهي موافقة للنظرية الاقتصادية.

إشارة ضريبة القيمة المضافة إشارة موجبة وهي موافقة للنظرية الاقتصادية مما يثبت صحة الفرضية الثالثة التي تنص على طردية العلاقة بين القطاع الصناعي وضريبة القيمة المضافة.

(٤-٤-١-٢) المعيار الإحصائي:

قيمة معامل التحديد تساوى (0.98) أى أن 98% ، التغيرات التى تحدث فى المتغير التابع (القطاع الصناعى) سببه المتغير المستقل (ضريبة القيمة المضافة) وهذا دلالة على جودة توفيق النموذج. القيمة الاحتمالية لاختبار F تساوى (0.0000) وهى أقل من 5% وبالتالي هذا دلالة على أن النموذج معنوى. القيمة الاحتمالية لاختبار T للثابت تساوى (0.0307) وهى أقل من 5% وهذا دلالة على وجود تأثير معنوى من الثابت فى المتغير التابع فى المعادلة (القطاع الصناعى).

القيمة الاحتمالية لاختبار T لميل (معلمة ضريبة القيمة المضافة) تساوى (0.0000) وهى أقل من 5% وهى دلالة على معنوية تأثير ضريبة القيمة المضافة فى القطاع الصناعى.

(٤-٤-١-٣) المعيار القياسى:

جدول (٤-٣٣) اختبار درين واتسون للنموذج الثالث Durbin-Watson stat:

Durbin-Watson stat	1.34
--------------------	------

قيمة اختبار درين واتسون تساوى (1,34) وهى أقل من 1.5 وبعيدة عن الـ 2 وهذا دلالة على أن النموذج يعانى من مشكلة ارتباط ذاتى طردى يجب معالجته.

جدول (٤-٣٤) اختبار عدم ثبات التباين للنموذج الثالث Heteroskedasticity Test:

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.484684	Prob. F(12,16)	0.2447
Obs*R-squared	1.537504	Prob. Chi-Square(12)	0.2150

القيمة الاحتمالية لـ (F=0,2447) و (Chi-Square 0.2150) كلها أكبر من 5% وهذا دلالة على خلو المعادلة من مشكلة اختلاف التباين وهى صفة مرغوبة.

القيمة الاحتمالية للاختبار Jarque-Bera تساوى (0.873274) وهى أكبر من 5% وبالتالي نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل الذى يعنى أن التوزيع الطبيعى للبواقي تحقق فى هذه المعادلة وهى صفة جيدة ومرغوبة فى النموذج.

(٤-١-٤-٤) خلاصة المعادلة الثالثة:

المعادلة السابقة على الرغم من اجتيازها للمعيار الاقتصادى والمعيار الإحصائى إلا انه فشل فى اجتياز المعيار القياسى وذلك نسبة لوجود مشكلة ارتباط ذاتى طردى يجب معالجة لذلك كان لا بد من إجراء بعض التعديلات عليها لاختبار صحة الفرضية الثالثة من عدمها.

(٤-٤-٢) نتائج تقدير النموذج المعدل لاختبار الفرضية الثالثة:

$$LOG(INDS) = \alpha + \beta_1 * LOG(VAT) + \mu$$

$$LOG(INDS) = 3.477072 + 0.831449 * LOG(VAT) + \mu$$

(٤-٤-٢-١) المعيار الاقتصادى:

إشارة الثابت موجبة وهى موافقة للنظرية الاقتصادية.

إشارة ضربية القيمة المضافة موجبة وهى موافقة للنظرية الاقتصادية وعليه يمكن القول أن النموذج قد اجتاز المعيار الاقتصادى وهو صفة مرغوبة فى النموذج.

(٤-٤-٢-٢) المعيار الإحصائى:

قيمة اختبار R-Squared = 0.97 أى أن 97%، التغيرات التى تحدث فى القطاع الصناعى سببه ضربية القيمة المضافة.

اختبار المعنوية الكلية للنموذج (F-statistic) قيمتها الاحتمالية تساوى 0.0000 وهذا دلالة على أن النموذج معنوى. واختبار المعنوية الجزئية (T-statistic) والتى تختبر المعنوية الجزئية للمعالم أن القيمة الاحتمالية للثابت تساوى (0.0000) وهذا دلالة على أن الثابت ذا تأثير معنوى.

كذلك نجد أن القيمة الاحتمالية لميل ضربية القيمة المضافة تساوى (0.0000) وهى أقل من 5% وبالتالي هذه تعتبر دلالة على معنوية تأثير ضربية القيمة المضافة على المتغير التابع (القطاع الصناعى).

(٤-٤-٢-٣) المعيار القياسي:

اختبار مشكلة الارتباط السلسلي للبواقي:

جدول (٤-٣٥) اختبار درين واتسون المعدل للنموذج الثالث Durbin-Watson stat:

Durbin-Watson stat	1.57
--------------------	------

قيمة اختبار درين واتسون تساوى (1.57) وهى اكبر من 1.5 و قريبة من الـ 2 وهذا دلالة على أن النموذج لا يعانى من مشكلة ارتباط ذاتى.

جدول (٤-٣٦) اختبار عدم ثبات التباين المعدل للنموذج الثالث Heteroskedasticity Test:

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.000441	Prob. F(12,16)	0.9836
Obs*R-squared	0.000509	Prob. Chi-Square(12)	0.9830

القيمة الاحتمالية لـ (F=0.9836) و (Chi-Square 0.9830) كلها أكبر من 5% وهذا دلالة على خلو النموذج من مشكلة اختلاف التباين وهى صفة مرغوبة.

القيمة الاحتمالية للاختبار Jarque-Bera تساوى (0.681394) وهى أكبر من 5% وبالتالي نقبل فرض عدم ونرفض الفرض البديل الذى يعنى أن التوزيع الطبيعى للبواقي تحقق فى هذه المعادلة وهى صفة جيدة ومرغوبة فى النموذج.

(٤-٤-٢-٤) خلاصة المعادلة الثالثة المعدلة:

نتائج النموذج المعدل اجتازت المعيار الاقتصادى وذلك لان كل إشارات المعالم كانت موافقة للنظرية الاقتصادية.

كذلك اجتازت المعيار الإحصائي لان اختبار المعنوية الكلية والمعنوية الجزئية دلت على معنوية تأثير متغيرات النموذج (الثابت وضريبة القيمة المضافة) فى المتغير التابع (القطاع الصناعى) ، كذلك من خلال اختبار معامل التحديد أن النموذج ذا جودة توفيق عالية وهى كلها صفات مرغوبة تدل على أن النموذج المعدل قد اجتاز المعيار الإحصائي بنجاح.

كذلك الحال بالنسبة للمعيار القياسى فقد اثبت النتائج السابقة للنموذج المعدل خلو النموذج من مشكلات القياس وهذا دلالة على أن النموذج قد اجتاز المعيار القياسى بنجاح.

خلاصة القول النموذج المعدل صالحة لاختبار الفرضية الثالثة للدراسة وقد أثبتت صحة الفرضية الثالثة التى تنص على أن "تؤثر ضريبة القيمة المضافة على القطاع الصناعى إيجاباً". نجد أن ضريبة القيمة المضافة ذات أثر فعال فى القطاع الصناعى، إذاً استخدمت هذه الضريبة بكفاءة، ويمكن أن تزيد من المقدرة الإنتاجية فى القطاع الصناعى وبالتالي يزداد حجم الناتج المحلى الاجمالي وإذا لم تصمم ضريبة القيمة المضافة بطريقة سليمة قد يكون لها اثار عكسية على المقدرة وتخلف القطاع الصناعى وبالتالي تخفض من حجم الناتج المحلى الاجمالي .

فى حالة ضريبة القيمة المضافة، إذ يضيف البائع الضريبة على سعر السلعة كوسيلة لتعويض الضريبة المفروضة عليها وذلك بهدف زيادة الإنتاج واتباع أحدث الأساليب الإنتاجية لتخفيض تكلفة الإنتاج ، بما أن ضريبة القيمة المضافة ضمن تكاليف الإنتاج وبالتالي أثرها قليلاً على تخفيض الإنتاج لان الضريبة سوف يقع على المستهلك فى النهاية.

الخاتمة

النتائج والتوصيات

أولاً النتائج:

مقدمة

الحمد لله الذى وفقنى لاعداد هذا البحث، تكون إضافة حقيقية لإدارة العامة لضريبة القيمة المضافة، وركز هذا البحث على معرفة أثر ضريبة القيمة المضافة على الناتج المحلى الاجمالى ومن خلاله توصل البحث الى النتائج التالى:

١. يتضح من نموذج الأول: (VAT)، (GDP) .

وجود علاقة موجبة بين ضريبة القيمة المضافة والناتج المحلى الاجمالى وهذا تشير الى أن العلاقة طردية، أى تؤثر الـ (VAT) على (GDP) إيجاباً ، واثبت ان هذه الضريبة لم تؤثر سلباً على الايرادات اذا ما احسن تطبيقها ، فان سياسية ضريبة القيمة المضافة منسجمة مع الأهداف الاقتصادية.

٢. يتضح من نموذج الثانى: (VAT)، (AGRI) .

وجود علاقة موجبة وقوية بين ضريبة القيمة المضافة والقطاع الزراعى ويعنى ذلك طردية العلاقة بينهما، أى تؤثر الـ (VAT) على (AGRI) إيجاباً، فإن الضريبة الصفرية على القطاع الزراعى تعزز مزيداً من زيادة ايراداتها، وعاملاً مشجعاً لجذب الإستثمار وحافزاً تشجيعاً للإنتاج الزراعى واستغلال الأمثل للموارد المتاحة فى هذا القطاع وتزيد من حصيلة صادرات القطاع الزراعى مما يؤدي الى زيادة مساهمتها فى الناتج المحلى الاجمالى، فان اعفاء القطاع الزراعى من ضريبة القيمة المضافة تدعم الأهداف الاقتصادية.

٣. يتضح من نموذج الثالث: (VAT)، (INDS) .

وجود علاقة موجبة بين ضريبة القيمة المضافة والقطاع الصناعى وهذا تشير الى أن العلاقة طردية ، أى تؤثر الـ (VAT) على (INDS) إيجاباً، نجد أن ضريبة القيمة المضافة ذات أثر فعال فى القطاع الصناعى، إذاً استخدمت هذه الضريبة بكفاءة، ويمكن أن تزيد من المقدرة الإنتاجية فى القطاع الصناعى

وبالتالى يزداد حجم الناتج المحلى الاجمالى، وإذا لم تصمم ضريبة القيمة المضافة بطريقة سليمة قد يكون لها آثار عكسية على المقدرة وتخلف القطاع الصناعى وبالتالي تخفض من حجم الناتج المحلى الاجمالى. إذ يضيف البائع هذه الضريبة على سعر السلعة كوسيلة لتعويض الضريبة المفروضة عليها وذلك بهدف زيادة الإنتاج، بما أن الـ (VAT) ضمن تكاليف الإنتاج وبالتالي أثرها قليلاً على تخفيض الإنتاج لان الضريبة سوف يقع على المستهلك فى النهاية.

٤. ضريبة القيمة المضافة من أفضل أنواع الضرائب لانها المساهم الأكبر فى اجمالى الإيرادات الضريبية.
٥. تأثير الضرائب على الناتج المحلى الاجمالى ضعيفة بمعزل عن ضريبة القيمة المضافة.
٦. زادت ضريبة القيمة المضافة الإيرادات العامة للدولة بصورة واضحة وذلك من ارتفاع نسبة مساهمتها على الناتج المحلى الاجمالى مقارنةً مع إجمالى الضرائب.
٧. ضريبة القيمة المضافة ضريبة واحدة حلت محل عدة ضرائب سابقة لها وهذا من شأنه تبسيط الإجراءات وترشيد هيكل الضريبى.

ثانياً التوصيات: -

- بناءً على النتائج السابقة توصى البحث بالآتى: -
١. ازالة ضريبة القيمة المضافة من القطاع الزراعى يظل ثابت.
 ٢. ازالة ضريبة القيمة المضافة من القطاع الزراعى تعزز من زيادة إيراداتها، ومشجع للإستثمار.
 ٣. الضريبة الصفرة على صادرات القطاع الزراعى تزيد من مساهمتها على الناتج المحلى الاجمالى من خلال العائد واستيراد اكبر قدر من مدخلات الانتاج.
 ٤. الفئة الضريبية فى القطاع الصناعى تستمر بنفس الفئة واتباع احداث طرق الانتاج لتخفيض تكلفة الانتاج.

٥. ضريبة القيمة المضافة لم تؤثر ايجاباً على الإيرادات القطاع الصناعي اذا تم تعديل فنتها نسبة لخروج بعض المستثمرين الاجانب خوفاً من زيادة الضرائب.
٦. نشر الوعي الضريبي حول ضريبة القيمة المضافة عبر الوسائل الإعلامية المرئية والمقروءة والنشرات من وقت لآخر.
٧. إنشاء مكتبة الكترونية لديوان الضرائب لتوفير المعلومات المطلوبة بغرض تطوير العمل الضريبي.
٨. إعادة النظر لايرادات أنواع الضرائب الاخرى.
٩. ضرورة الربط الشبكي بين الديوان الضرائب وقطاعات المال والاستثمار فى الدولة، على سبيل المثال (الجمارك - وزارة المالية - وزارة التجارة - مسجل عام الشركات - كبار المكلفين وای جهة أخرى ذات صلة بالعمل الضريبي).
- اقتراح ثلاثة دراسات مستقبلية :

١. اثر ضريبة القيمة المضافة على القطاع الخدمات.
٢. اثر ضريبة القيمة المضافة على الاستثمار الاجنبى.
٣. اثر ضريبة القيمة المضافة على الاستهلاك.

المراجع

الكتب:

١. إبراهيم عبد العزيز النجار، (٢٠٠٤م)، موسوعة ضريبة المبيعات ومعوقات التطبيق وكيفية معالجتها، الاسكندرية دار الجامعة.
٢. أحمد محمد مندور وآخرون، ٢٠٠٤م، مقدمة فى النظرية الاقتصادية الكلية، الناشر، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية .
٣. حسن بشير محمد نور، (٢٠٠٢م) الضريبة على القيمة المضافة وآثار تطبيقها فى السودان، دار عزة للنشر والتوزيع، شركة الظلال لخدمات والاستثمار، قطاع الطباعة، الخرطوم.
٤. حسن بشير محمد نور، (٢٠٠٥م) الضريبة على القيمة المضافة وآثار تطبيقها فى السودان، دار عزة للنشر والتوزيع.
٥. حسين عمر، (١٩٨٦م)، مبادئ علم الاقتصاد، دار الفكر العربى، القاهرة.
٦. زياد رمضان (٢٠٠٧م) مبادئ الاستثمار المال والحقيقى، الرياض، دار وائل للنشر.
٧. عبد الناصر العبادى وآخرون (٢٠٠٠م)، مبادئ الاقتصاد الكلى، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
٨. على احمد سليمان، (١٩٧٧م)، الضرائب فى السودان، الدار السودانية للنشر، الخرطوم.
٩. على عمر (٢٠٠٥م)، مبادئ الاقتصاد الكلى، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار وائل للنشر.
١٠. مايكل ابد جمان، (١٩٩٨ م)، الاقتصاد الكلى والنظرية السياسية، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر.

التقارير والورش:

١. جمهورية السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطنى - ديوان الضرائب - تقرير الأداء السنوى من ٢٠٠٠م حتى ٢٠١٥م.
٢. ورشة عمل تطوير وتفعيل الضريبة على القيمة المضافة، قاعة الصداقة الخرطوم، ٦-٧ مايو ٢٠١٣م.
٣. تقارير الجهاز المركزى للإحصاء .
٤. بنك السودان المركزى. التقرير السنوى الخامس والخمسون للعام ٢٠١٥.
٥. بنك السودان المركزى. التقرير السنوى الرابع والخمسون للعام ٢٠١٤م.
٦. جمهورية السودان وزارة الزراعة والرى - الإدارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعى.
٧. جمهورية السودان، تقارير الهيئة القومية للغابات.
٨. جمهورية السودان، ديوان الضرائب، تقارير السنوى لإدارة خدمات المكلفين بالإدارة العامة للقيمة المضافة من ٢٠٠٠م - ٢٠١٥م.

الرسائل الجامعية والبحوث العلمية:

١. زينب محمد إسحاق، ٢٠٠٠م، ضريبة القيمة المضافة، وأثرها على النشاط التجارى والصناعى فى السودان، (١٩٨٧-١٩٩٦م)، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت لجامعة النيلين - كلية الدراسات العليا- قسم إدارة الأعمال.
٢. سناء إبراهيم احمد ٢٠٠٤م، الضريبة على القيمة المضافة فى السودان (آلية التطبيق والآثار الاقتصادية) رسالة ماجستير غير منشورة قدمت لجامعة الخرطوم، معهد الإدارة العامة والحكم الاتحادى.
٣. مراد جابر الاغا، أثر الضرائب على الناتج المحلى الاجمالى، ٢٠٠٥م، بحث للحصول على درجة ماجستير غير منشورة قدمت لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - كلية الدراسات العليا - قسم الاقتصاد.
٤. محمد عبد الله فضل محمد، ٢٠٠٨م، الضريبة على القيمة المضافة وأثرها على هيكل الإيرادات العامة فى السودان، (٢٠٠٠-٢٠٠٥م) رسالة ماجستير غير منشورة قدمت لجامعة النيلين، كلية التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية، قسم الاقتصاد.
٥. مهدى ادم سعد النور، ٢٠٠٩م، الإصلاح الضريبي فى السودان، حالة الضرائب غير المباشرة، الفئات، والقيمة، والأغراض الجمركية، ١٩٩٦-٢٠٠٦م، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت بجامعة الخرطوم، معهد الدراسات الإنمائية.
٦. عادل عبد المنعم عبد الرازق إدريس، ٢٠١١م، تقويم تجربة تطبيق الضريبة على القيمة المضافة، الواقع وأفاق المستقبل، دراسة الحالة السودان ، ٢٠٠٠-٢٠٠٧م، رسالة دكتوراه غير منشورة قدمت لجامعة امدرمان الإسلامية، معهد ودراسات العالم الاسلامى، قسم الدراسات النظرية.
٧. ادم إسماعيل محمد، ٢٠١١م، الضريبة على القيمة المضافة وأثرها فى القطاع الصناعى ٢٠٠١-٢٠١٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، قدمت لجامعة الزعيم الازهرى، كلية الدراسات العليا، قسم الاقتصاد.

الأوراق العلمية: -

1. عبد المنعم لطفي ٢٠١٦م، ورقة عمل رقم ١٨٣، الضريبة على القيمة المضافة في مصر، قدمت بمركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES.
2. عمران عباس يوسف عبدالله، د. موسى يوسف البر، مجلة بخت الرضا العلمية العدد السادس عشر (٢٠١٦ م)، اثر ترقية الصادرات مقابل إحلال الواردات النشاط الاقتصادي في السودان (١٩٩-٢٠١٢ م)
3. مهند بن عبد الملك السلطان، واحمد بن بكر البكر فبراير ٢٠١٦م، ورقة عمل و.ع ٣/١٦ دراسة وصفية عن الناتج المحلي الإجمالي، قدمت للمؤسسة النقد العربي السعودي، إدارة الأبحاث الاقتصادية.
4. على الحسن محمد النور زروق، محمد النور عثمان ميرغني، مجلة بخت الرضا العلمية العدد الخامس عشر (٢٠١٥ م)، اثر التخطيط الاستراتيجي على التنمية الاقتصادية في السودان، دراسة الحالة الخطة العشرية (١٩٩٢ - ٢٠٠٢م).
5. إبراهيم العيسوي يناير ٢٠١٤م، كراسات السياسات، العدد ١، الانتقال من الضريبة العامة على المبيعات، الى الضريبة على القيمة المضافة في مصر، قدمت لمعهد التخطيط القومي، القاهرة ج. م. ع.
6. سالم، قطب، (٢٠١٣م) حول مدى تطبيق نظام الحسابات القومية (٢٠٠٨م)، في الدول العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا" الأردن.
7. محمد عادل زكي ، الاقتصاد السوداني، (٢٠١٣م) ، الحوار المتمدن - العدد ٤٢٧٧ ، المحور: اليسار ، الديمقراطية والعلمانية، في مصر والسودان.
8. مجلة مصرفية واقتصادية ربع سنوية تصدرها الادارة العامة للبحوث والاحصاء بنك السودان المركزي العدد التاسع والستون سبتمبر ٢٠١٣م.
9. على سيف على المزروعى ، (٢٠١٢م) ، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانوني المجلد ٢٨ العدد الاول، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي، دراسة تطبيقية EAU (١٩٩٥-٢٠٠٩م).
10. الشرجبي، حميد مقارنة التحديثات و التغيرات بين نظامى الحسابات القومية (١٩٩٣ - ٢٠٠٨ م) مؤتمر الخوارزمي ، قطر.

مقابلة المختصين والخبراء: -

١. سامية احمد العبيد، نائب مدير عام السكرتارية فى الادارة العامة والجودة ومراقبة الاداء بديوان الضرائب، ٢٠١٦/١١/٧ م.
٢. صلاح عمر عبدالغنى، مدير عام الإدارة العامة للعمليات الفنية بديوان الضرائب، ٢٠١٦/١١/٦ م.
٣. عثمان خليل، نائب مدير عام فى الادارة العامة للتحصيل بديوان الضرائب، ٢٠١٦/١١/١٧ م.
٤. فتح العليم بشر التجانى، مدير عام فى الادارة العامة للاحصاء والبحوث بديوان الضرائب، ٢٠١٦/١١/١٧ م.
٥. موسى الضواها موسى، مدير عام المعلومات بديوان الضرائب، ٢٠١٦/١١/٨ م.

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم
جمهورية السودان
ديوان الضرائب
الإدارة العامة للضريبة على القيمة المضافة

طلب تسجيل أو إلغاء تسجيل المكلفين

ضع علامة صح في المربع المناسب وأكمل التفاصيل التالية:

إلغاء التسجيل

تسجيل اجبارى

تسجيل طوعي

اسم المكلف.....
الاسم التجارى.....
العمل الرئيسى.....الشارع.....رقم العقار.....
المدينة.....الولاية.....
الهاتف.....ص ب.....
مكتب ضرائب.....رقم السجل التجارى.....
النشاط: (تجارى - صناعى - زراعى - مهنى - خدمى).....
عدد العاملين بالمنشأة.....فروع النشاط.....
الحسابات المراجعة لعام.....(ترفق صورة)
المشتريات خلال السنة.....
المبيعات خلال السنة.....
إقرار:

أقر بان البيانات أعلاه صحيحة وتعبر عن نشاطى لسنة.....
التاريخ.....التوقيع.....

لاستخدام المكتب:

رقم تسجيل المكلف

قام بمراجعته واعتماده:

الاسم.....التوقيع.....التاريخ.....
الاسم.....التوقيع.....التاريخ.....

بسم الله الرحمن الرحيم
جمهورية السودان
ديوان الضرائب
الإدارة العامة للضريبة على القيمة المضافة

التاريخ

شهادة تسجيل

رقم التسجيل

الاسم

العنوان

طبيعة النشاط

تشهد الإدارة العامة للضريبة على القيمة المضافة بان المذكور أعلاه قد تم تسجيله بمقتضى أحكام المادة (١٦) من قانون الضريبة على القيمة المضافة لسنة ١٩٩٩م، بهذا يعتبر مكلفا بتحصيل الضريبة وتوزيعها للمكتب المختص والالتزام بمتطلبات الضريبة على القيمة المضافة فيما يتعلق بمسك الدفاتر المحاسبية والتعامل بالفواتير وذلك اعتبارا من

.....
.....

بسم الله الرحمن الرحيم
 جمهورية السودان
 ديوان الضرائب
 الإدارة العامة للضريبة على القيمة المضافة

فاتورة ضريبية

اسم صاحب العمل الرقم المتسلسل

الاسم التجارى تلفون ص ب

رقم التعريفى رقم التسجيل اسم المشتري التاريخ رقم التعريفى رقم التسجيل

العنوان تلفون ص ب

البيان	الكمية	سعر الوحدة	القيمة	ضريبة ق.م بنسبة ١٥%	المبلغ الكلى

المبلغ كتابة

اسم وتوقيع البائع

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

ديوان الضرائب

الإدارة العامة للضريبة على القيمة المضافة

دفتر المبيعات الشهري

التاريخ	اسم العميل	رقم فاتورة المورد	وصف البضاعة	إجمالي المبيعات المعفاة	إجمالي المبيعات الخاضعة	الضريبة على القيمة المضافة المحصلة	إجمالي الفاتورة

بسم الله الرحمن الرحيم
جمهورية السودان
ديوان الضرائب
الإدارة العامة للضريبة على القيمة المضافة

دفتر الصادر

ملحوظات	الضريبة على القيمة المضافة المعفاة	قيمة الصادر	إجمالي المبيعات المعفاة	نوع الصادر	ميناء الصادر	التاريخ	رقم الشهادة الجمركية

بسم الله الرحمن الرحيم
 جمهورية السودان
 ديوان الضرائب
 الإدارة العامة للضريبة على القيمة المضافة

الإقرار الشهري

عملا بإحكام المادة (١٠) من قانون الضريبة على القيمة المضافة لسنة ١٩٩٩م أتقدم بالإقرار التالي نشاطي عن الشهر

اسم المكلف ريعيا

رقم التسجيل (رقم البطاقة الضريبية)

طبيعة النشاط

العنوان

البيان	المبلغ الكلي	فئة الضريبة	مقدار الضريبة
أ / المبيعات			
١. مبيعات السلع والخدمات			
٢. مبيعات السلع والخدمات المعفاة			
٣. مبيعات السلع والخدمات الخاضعة لفئة الصفر			
٤. جملة المبالغ المحصلة عن الشهر			
ب/ المشتريات			
١. المشتريات المستوردة			
٢. المشتريات المحلية الخاضعة للضريبة			
٣. المشتريات المحلية المعفاة			
٤. رصيد الضريبة المرحل عن الشهر السابق			
٥. الجملة			
ج/الرصد			
١. رصيد الضريبة الدائن			
٢. الضريبة الواجبة السداد			

فقط مبلغ

أقر بان البيانات صحيحة وتعبر عن نشاطي خلال شهر

اسم المكلف التوقيع التاريخ

ملحق رقم (٨) مستوى استقرار متغيرات الدراسة مع القاطع والاتجاه العام:

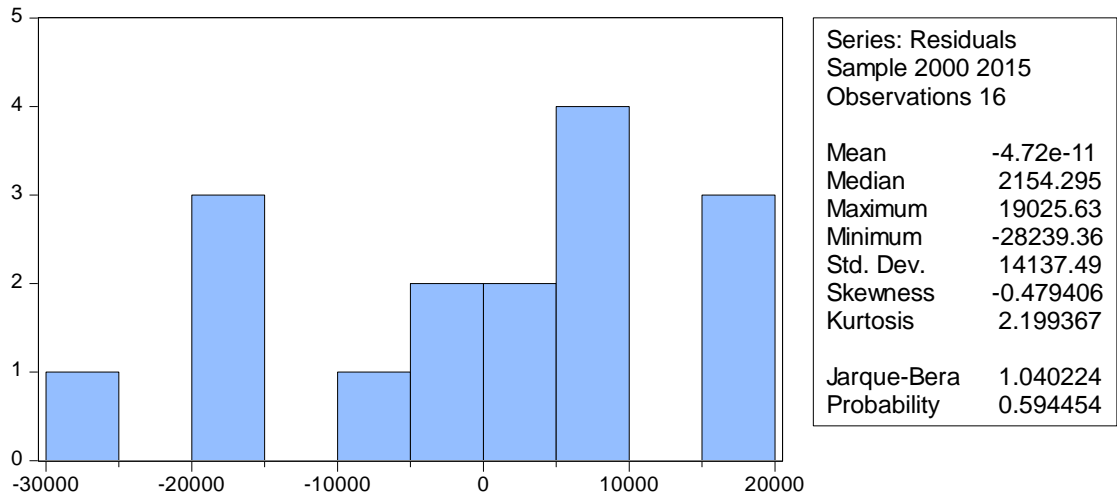
متغير الدراسة	قيمة اختبار ADF مع القاطع والاتجاه العام	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية %5	مستوى المعنوية	مستوى استقرار السلسلة
الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	-10.5450	-3.9333	0.0001	عند الفرق الأول
القطاع الصناعي (INDS)	-4.6557	-3.8289	0.0142	عند الفرق الثاني
القطاع الزراعي (AGRI)	-4.0007	-3.8753	0.0417	عند الفرق الثاني
القطاع الخدمي (SERV)	-3.9023	-3.7597	0.0396	عند المستوى
ضريبة القيمة المضافة (VAT)	-6.5836	-3.9333	0.0017	عند الفرق الرابع

ملحق رقم (٩) تحليل نموذج الفرضية الأولى:

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 11/15/16 Time: 22:37
Sample: 2000 2015
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-318.6059	5504.013	-0.057886	0.9547
VAT	46.39910	1.096443	42.31783	0.0000
R-squared	0.992243	Mean dependent var		173700.3
Adjusted R-squared	0.991689	S.D. dependent var		160517.6
S.E. of regression	14633.69	Akaike info criterion		22.13651
Sum squared resid	3.00E+09	Schwarz criterion		22.23308
Log likelihood	-175.0921	Hannan-Quinn criter.		22.14145
F-statistic	1790.799	Durbin-Watson stat		0.700993
Prob(F-statistic)	0.000000			

ملحق رقم (١٠) اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الثاني المعدل Normality Test :

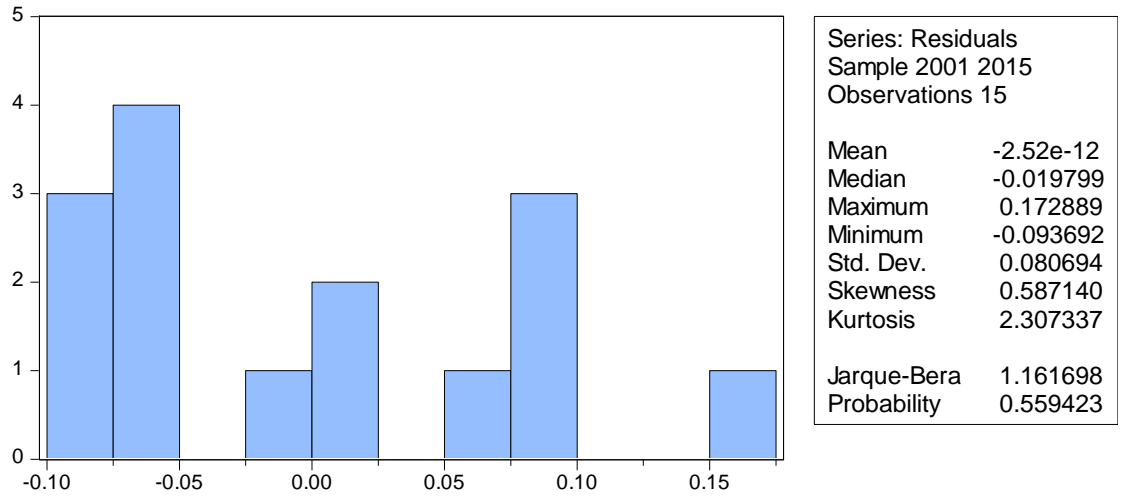


ملحق رقم (١١) تحليل نموذج المعدل للفرضية الأولى:

Dependent Variable: LOG(GDP)
 Method: Least Squares
 Date: 11/15/16 Time: 23:29
 Sample (adjusted): 2001 2015
 Included observations: 15 after adjustments
 Convergence achieved after 5 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.241760	0.398205	10.65220	0.0000
LOG(VAT)	0.949489	0.048343	19.64050	0.0000
AR(1)	0.342728	0.141859	2.415968	0.0326
R-squared	0.989869	Mean dependent var		11.80680
Adjusted R-squared	0.988180	S.D. dependent var		0.801692
S.E. of regression	0.087159	Akaike info criterion		-1.865299
Sum squared resid	0.091161	Schwarz criterion		-1.723689
Log likelihood	16.98974	Hannan-Quinn criter.		-1.866808
F-statistic	586.2218	Durbin-Watson stat		1.685285
Prob(F-statistic)	0.000000			
Inverted AR Roots	.34			

ملحق رقم (١٢) اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الأول المعدل :Normality Test

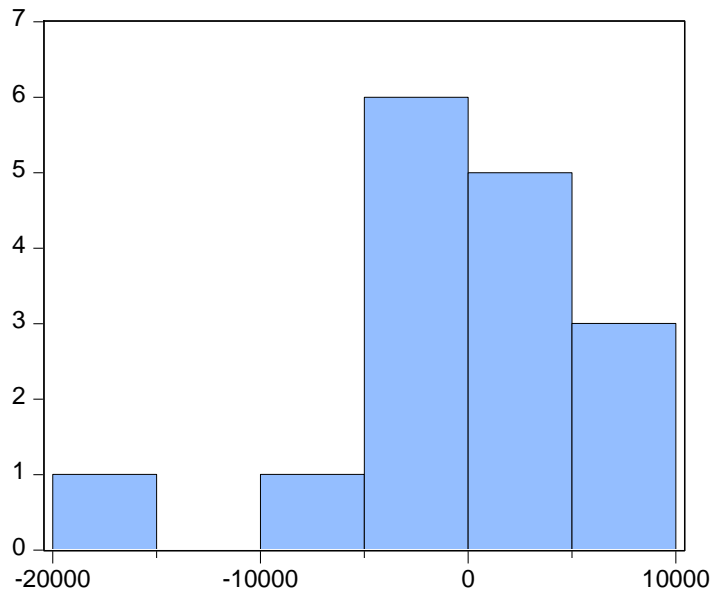


ملحق رقم (١٣) تحليل نموذج الفرضية الثانية:

Dependent Variable: AGRI
Method: Least Squares
Date: 11/16/16 Time: 11:06
Sample: 2000 2015
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1789.263	2487.563	0.719284	0.4838
VAT	14.47875	0.495542	29.21798	0.0000
R-squared	0.983865	Mean dependent var		56091.53
Adjusted R-squared	0.982713	S.D. dependent var		50302.00
S.E. of regression	6613.761	Akaike info criterion		20.54816
Sum squared resid	6.12E+08	Schwarz criterion		20.64473
Log likelihood	-162.3853	Hannan-Quinn criter.		20.55311
F-statistic	853.6903	Durbin-Watson stat		1.713159
Prob(F-statistic)	0.000000			

ملحق رقم (١٤) اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الثاني :Normality Test



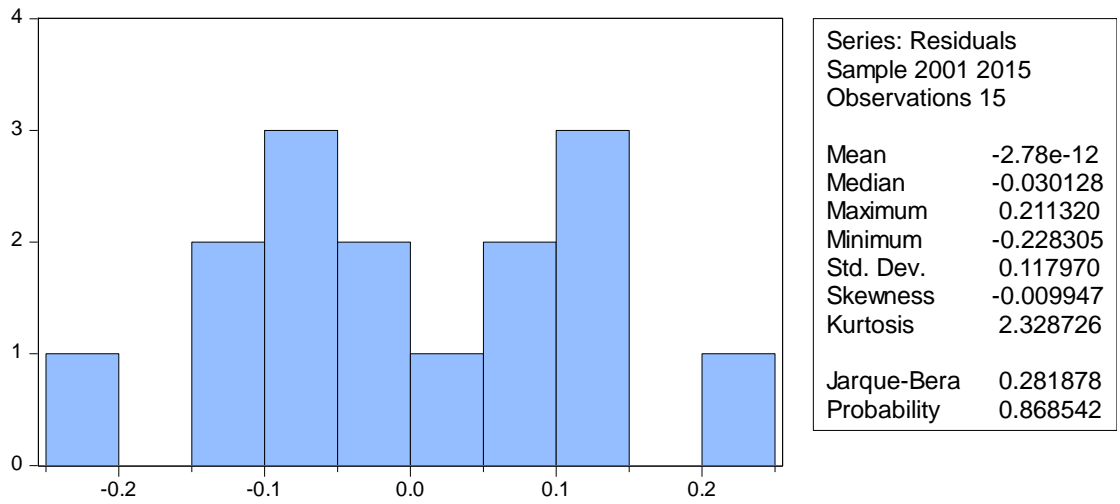
Series: Residuals	
Sample 2000 2015	
Observations 16	
Mean	-1.63e-11
Median	1065.876
Maximum	8164.265
Minimum	-18098.38
Std. Dev.	6389.500
Skewness	-1.315132
Kurtosis	4.989550
Jarque-Bera	7.251068
Probability	0.026635

ملحق رقم (١٥) تحليل نموذج المعدلة للفرضية الثانية:

Dependent Variable: LOG(AGRI)
 Method: Least Squares
 Date: 11/16/16 Time: 11:17
 Sample (adjusted): 2001 2015
 Included observations: 15 after adjustments
 Convergence achieved after 5 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.537208	0.595558	5.939321	0.0001
LOG(VAT)	0.898634	0.072336	12.42302	0.0000
AR(1)	0.358782	0.177338	2.023152	0.0659
R-squared	0.975620	Mean dependent var	10.70031	
Adjusted R-squared	0.971556	S.D. dependent var	0.755535	
S.E. of regression	0.127423	Akaike info criterion	-1.105758	
Sum squared resid	0.194838	Schwarz criterion	-0.964148	
Log likelihood	11.29318	Hannan-Quinn criter.	-1.107266	
F-statistic	240.1014	Durbin-Watson stat	1.950194	
Prob(F-statistic)	0.000000			
Inverted AR Roots	.36			

ملحق رقم (١٦) اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الثاني المعدل : Normality Test

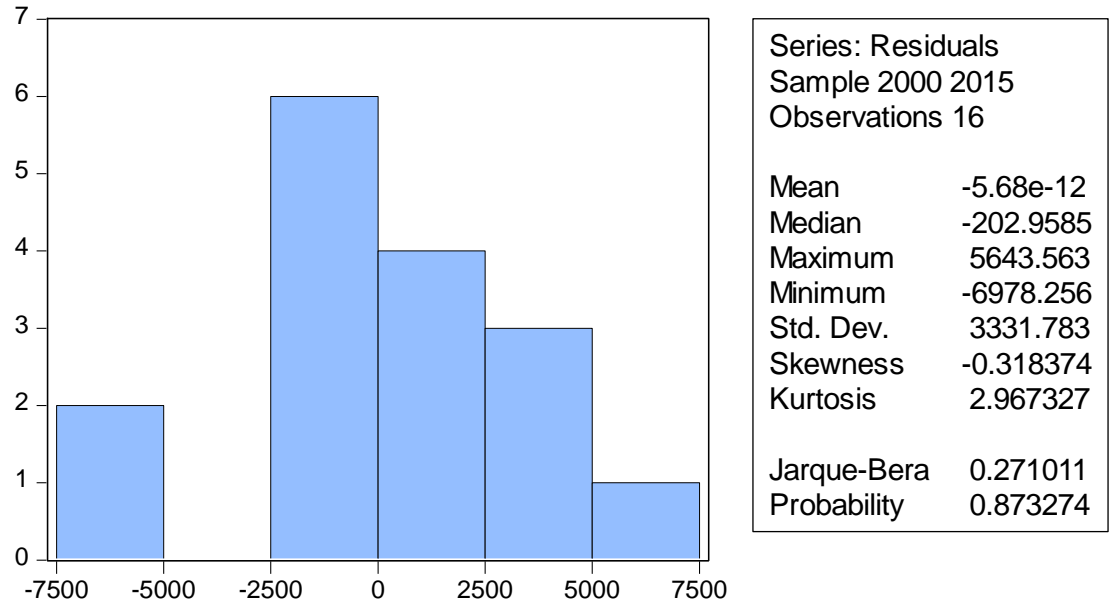


ملحق رقم (١٧) تحليل نموذج الفرضية الثالثة:

Dependent Variable: INDS
 Method: Least Squares
 Date: 11/17/16 Time: 02:31
 Sample: 2000 2015
 Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3112.402	1297.131	2.399451	0.0309
VAT	6.992486	0.258399	27.06083	0.0000
R-squared	0.981240	Mean dependent var		29337.59
Adjusted R-squared	0.979901	S.D. dependent var		24325.73
S.E. of regression	3448.723	Akaike info criterion		19.24586
Sum squared resid	1.67E+08	Schwarz criterion		19.34244
Log likelihood	-151.9669	Hannan-Quinn criter.		19.25081
F-statistic	732.2883	Durbin-Watson stat		1.346671
Prob(F-statistic)	0.000000			

ملحق رقم (١٨) اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الثالث : Normality Test



ملحق رقم (١٩) تحليل نموذج المعدلة للفرضية الثالثة:

Dependent Variable: LOG(INDS)
 Method: Least Squares
 Date: 11/17/16 Time: 02:54
 Sample: 2000 2015
 Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.477072	0.267508	12.99801	0.0000
LOG(VAT)	0.831449	0.033971	24.47494	0.0000
R-squared	0.977162	Mean dependent var		9.974715
Adjusted R-squared	0.975531	S.D. dependent var		0.840408
S.E. of regression	0.131461	Akaike info criterion		-1.103741
Sum squared resid	0.241949	Schwarz criterion		-1.007168
Log likelihood	10.82993	Hannan-Quinn criter.		-1.098796
F-statistic	599.0225	Durbin-Watson stat		1.575963
Prob(F-statistic)	0.000000			

ملحق رقم (٢٠) اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الثالث : Normality Test

